

المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي

دكتور محمد عاطف غني
أستاذ عام الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دار الفكر والنشر
الطبعة الأولى ١٩٩٩
١٩٩٩

منتدی سور الانزبکیہ

WWW.BOOKS4ALL.NET

المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي

المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي

دكتور محمد عارف غيث
أستاذ عام الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش. سويف - الإسكندرية
ت : ١٦٣ - ٤٨٣

تصدير

ترجم الفكر الانساني - قبل استخدام العلم - عن احساسه بمشاكل الانسان والمجتمع بصورة متعددة كشفت عن وجهات نظر مختلفة ، كانت صورة صادقة لمنطق العصر ومسلقته وطبيعته علاقت الانتاج ومراكز القوة . وتردد الفهم بين القدرية والقناعة تارة ، وبين النصيحة والمحكمة والخيالية تارة اخرى . ولعل السبب في ذلك يرجع الى ان محاولات الانسان التكيف مع الطبيعة لم تكن قد تقدمت بعد . كما ان التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كان يركز على اساس وحدات بشرية صغيرة نسبيا . الى جانب ان حركة التاريخ كانت تسير في ببطء شديد عوقت التفكير في امكانية التغيير الاجتماعي او الاعتماد على ارادة الانسان في الاسهام في رسم ابعاد المستقبل . ولهذا تجمدت صورة التنظيم الاقتصادي والاجتماعي ، وما قام على اساسه من ابعاد معينة للعلاقات الاجتماعية ، وظل اصحاب مراكز القوة في مجتمعات الانسان يقاومون بأساليب متعددة كل محاولة للتغيير او التعديل .

ولقد واجه الفكر الاجتماعي محنة في مطلع العصر الحديث عندما وضع الاختلاف الكبير بين الصورة القديمة للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي والصورة الجديدة التي اخذت تفرض نفسها نتيجة للزيادة المستمرة في عدد السكان واتساع نطاق القوميات وقيام الدول الحديثة والنشائج المتتابعة التي تمخضت عن تقدم العلم ، الى جانب انتشار التصنيع وما صاحبه من انماط جديدة كلية لعلاقات الانتاج ومراكز القوة .

ان مواجهة هذا التغيير الكبير الذى أخذت عوامله تتجمع ونتائجه تترداد . جعل التفكير الاجتماعى يتجه اتجاhein مختلفين؛أشدت وضوحهما خلال القرن التاسع عشر : الاول ، لم يدرك أن هذا التغيير يتطلب نظرة جديدة للحياة وأبعادا جديدة أيضا لعلاقات المجتمع ، وانما تقتصر عمليات المواجهة على تعديلات لا تمس أساس البناء الاجتماعى ، فتؤدى الى توازن يتحرك دائما الى الامام ، كما أن مواجهة مشاكل المجتمع يمكن أن تتم على أساس عدد من التشريعات لا تمتد أكثر من احداث تجديديات أو تعديلات فـ، بعض وظائف التنظيم الاجتماعى ، على أن يحدث هذا تدريجيا ، باعتبار أن النظام الاجتماعى له صفة الدوام ، وانما تتسلخ عنه أو تضاف اليه بعض الوظائف التى تعبر عن اتساع نطاق العلاقات الاجتماعية فى الوحدات الكبيرة للحياة الحضرية والصناعية . واذا ظهرت هناك حاجة الى خلق نظام اجتماعى ليقوم بوظائف محددة ، فانه يستقيم من حيث بنائه وروابطه ووظائفه مع بقية النظم لآخرى .

الثانى ، أدرك أن التغيير من حيث عوامله ونتائجه ، أدى الى ظروف عديدة تجعل البناء الاجتماعى القديم غير صالح حتى مع تعديله لمواجهة الابعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع ، وخاصة فيما يتعلق بالانتاج وتوزيع الثروة ، الى جانب المشاكل العديدة التى تتراكم وتتفاقم كلما زادت عمليات الادتكار فى مجالات الصناعة كالانتاج ، والطل المناسب فى هذه الحالة اصلاح جوهرى أو ثورة حتمية تعيد ترتيب اجزاء البناء الاجتماعى لتتبنى عنه علاقات جديدة تستقيم مع الطابع الجديد للمجتمع .

وليس هناك شك أن علم الاجتماع الرأسمالى فى البلاد الغربية كان

تعبيراً عن الاتجاه الاول ، وموقفا علميا محددا لمواجهة التفكير انمى في الاتجاه الثانى ولعل هذا هو السر في الاهتمام المتزايد بعلم الاجتماع في أوروبا وأمريكا ، والمنح البخية التي تعطى للهيئات والباحثين العاملة في ميدانه . ومعنى ذلك أن مفاهيم هذا العلم المعروفة حالياً في كثير من البلاد الرأسمالية تعتبر محاولة لتوجيه التفكير في الاتجاه الرجمي ولتعويق الفكر الثورى العلمى من أن يكشف عن التناقضات الموحودة في المجتمع والتي تبقى بلا حل في ضوء هذه المفاهيم .

لقد كشف ميدان دراسة مشاكل المجتمع الفرق الجوهرى بين نظريتين « عمليتين » الرأسمالية والاشتراكية ، ووضح أن النظرة الاولى تحاول أن « تعالج » وتعتبر المشكلة خلافا عارضا يصيب الوظيفة دون البناء ، أما النظرة الثانية فهمى تحاول أن « تقى بالتخطيط المجتمع من أن تنفتح فيه .. » تفصح عن مشاكل صعبة الحل ، وذلك عن طريق ترتيب أجزاء البناء الاجتماعى ليؤدى وظائف جديدة تعبر عن أهداف المجتمع الاساسية في ضوء النظرة الجمعية للحياة » .

من أجل هذا حاولت في هذا الكتاب — ما استطعت — أن أعرض لنتناقض بين هاتين النظريتين ، وخاصة أن علم الاجتماع الذى يقدم المادة النظرية لبحث مشاكل المجتمع ، لم يتقدم بعد في طريق الموضوعية والحيادية ، كما يزعم علماء الغرب ، بل لا زال 'توجيهه الايديولوجى يحدد اطار الدراسة ومضامينها المتعددة . كما حاولت أن أبرز هذا بالتطبيق على مجتمعتنا — الذى هو معلما الاول — وخاصة في هذه العترة التى يتغير فيها البناء الاجتماعى في ضوء الحل الثورى العلمى . في ميدان المشاكل والانحراف .

لقد نضجت كثير من الافكار التى تضمنها هذا الكتاب أثناء خوض

تجارب البحث الاجتماعي والعمل في ميدان مشاكل مجتمعنا ، أما اكتمال هذه الافكار واتخاذها ثوبا علميا محددًا ، فانه مرتين بمزيد من المناقشة والنقد البناء ، ومزيد من التعرف على ببعاد المشاكل المتداخلة ، والتفهم العميق لمسائل التطبيق الاشتراكي والنظرية الاشتراكية في بلدنا .

عاطف غيث

الفصل الأول

علم الاجتماع ومشاكل المجتمع

لم يعد العلم بمنزل عن الحياة • والذين لا زالوا يقيمون الفواصل العميقة بين العلم النظري والعلم التطبيقي أو بين النظرية العلمية وامكانيات تطبيقاتها العلمية ، انما هم لمهينة لتألمة زائفة • واذا جاز لنا أن نزع وجود مثل هذه الفواصل في العلوم الطبيعية ، فلا يجوز لنا في دائرة العلوم الاجتماعية أن نتكر لايماننا الذي يشاركنا فيه كنعين من أقطاب هذه العلوم في ضرورة تطبيق العلم على الشؤون الانسانية ، ولعل اصرار بعض العلماء على عدم الخلط بين النظر والتطبيق . انما يرجع في حقيقة الامر الى احساسهم بعدم كفاية طرق البحث وعدم دقة الحقائق الاجتماعية ، بحيث يصبح التنبؤ على ضوءها مخاطرة كبرى ينتظره الاخفاق ، أو اذا جوزف به غفى أضيق الحدود التي لا تغيد البشر في شيء له أهمية في حياتهم أو علاقاتهم ، ولهذا عليهم أن يمتروا أن الامر يحتاج بدلا من الجدل حول حدود النظرية العلمية وصديق القانون العلمي ، الى مزيد من التعمق في الدراسة لسبر أغوار الحياة الانسانية ، وبهذا يمهدون الطريق الى احاطة أوسع بالمشاكل الانسانية ، وليس هذا غصب ، بل أيضا الى تطوير وقدر أكبر على التنبؤ في وجود أعقد الظروف وأكثر احتمالات التغير التي تتميز حقائق العالم الاجتماعي .

هذا الى أن الاهتمام بتطبيق العلم لحل الازمات المعاصرة في العلاقات الانسانية جدير بأن يجعل العلماء يجمعون مصادر المعارف

لعلميه ويوجهونها بطرسه مَرْدَى سى مريد من النتائج المفيدة . بدلا من
حسرت فى سُلّ 'نِجاء دون وحده دعته 'نُعم 'بء' فى 'الاصلاح . ولهذا
معتقد أن 'العلم هو 'المحص 'لوحيد للإنسان من أخطائه ، وينظر الى
الجهود التى تبدل لحلّ 'المشاكل الانسانية بالوسائل العلمية نظرة ملؤها
الثقة بالعلم ، ومن ناحية أخرى اذا كان هدفنا زيادة فهمنا للإنسان
وأعماله دون محاولة للتطبيق على 'المشكل العملية ، فإن معالم الطريق
أمامنا لأبد أن تكون واضحة ومسطحة السطيم الذى يسمح بأن يكون كل
مقدم فى الميدان العلمى منحس الى بنديم آخر . ذلك لانه من الممكن فى
بعض الاحوال أن يفسر 'فهم البشرى ل'حية الانسانية عن طريق
العلم هدفنا فى حد ذاته . ومن هذه 'الراوة حاولت كثير من الفبائل
والشعوب أن نفهم الانسان . وأن نفهم معنى وجوده ، ومكانه من
العالم ، وأعماله على الارض التى يسكنها .

ومهما كان مصدر اهتمامنا بال'الم الاجتماعى . سواء كان نظريا صرما
أو تطبيقيا أو كليهما . فإن 'المحقق علمه بن العلماء أن النظرية التى لها
سمات الوحدة والاكتمال لها قيمة عظيمة . ومن ناحية أخرى فهم تمثل
حاجة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها . ولهذا تكون احتمالات التقدم فى
الميدان النظرية والتطبيقية فى 'الحوائف 'لاحتماعة كبيرة ، ويمكن أن
نلاحظ فيها زيادات كمية اذا تم هذا فى اطار مضبوط من المفاهيم العامة
المتعارف عليها .

ومن استقرائنا لتاريخ العلم نجد أن كثيرا من القضايا العلمية التى
قامت على الملاحظة وقعت تحت تأثير المعتقدات الشخصية ورغبات
العلماء . وكان رد الفعل أن رفض العلماء الآخرون قبول مثل هذه
الملاحظات المفرضه وحاولوا أن يدعوا 'وبدأ على جديدة أكثر موضوعية

في الملاحظة والتحليل • واليوم تتكون المعرفة العلمية من مجموعهم
القضايا المنطبة يقبلها جميع الساحتين بعض النظر عن معتقداتهم
ورغبتهم أو استماتهم المخطئة •

ويترتب على ذلك أن سلوك العالم يتميز بالخصائص الآتية عندما
يكون منشغلا في بحث علمي •

١ — انصراف تام الى موضوعات الدراسة ومناهجها العلمية •
وما يترتب على ذلك من اختبار للبراهين والادلة في ضوء القواعد المنطقية
والتحليل الرياضي •

٢ — اعتماد تام على الحقائق الواقعية • وعلى المطلق المحرد عند
الوصول الى النتائج •

٣ — اخلاص واتصال دقيق بمستويات العلم ووسائله وما يتضمنه
بأنطبع من حكم قيمي • ويقوم هذا الحكم على الاعتقاد بأنه عند
الوصول الى حل المسائل التي تواجه الحقائق وعند الوصول الى التنبؤ
بالاحداث المستقبلية فان مناهج العلم تكون قد أثبتت أنها أكثر لهاجية
من أى وسيلة أخرى معروفة حتى الآن •

دور عالم الاجتماع : على علماء الاجتماع أن يحددوا النتائج
المرتتبة على أبحاثهم وعلاقتهم بالمشاكل الاجتماعية ، وأن يجمعوا
الحقائق الموضوعية عن المجتمع في متناول أى شخص مهتم أو مسئول •
وواجب عالم الاجتماع الاول أن يصل الى نتائج محددة واضحة عن
المجتمع وعن التفاعل الانساني • أما كيف يستفاد من هذه النتائج
العلمية فليس الامر عندئذ خاضعا للتحديد العلمي • على الرغم من أنه

يهم علماء الاجتماع من حيث الادوار التي يشومون بها كمواطنين أو
كأباء أو أصدقاء .

فلا العلم الفيزيائي أو الاجتماعي صالح لان الناس ، ما ينبغي
أن يطلبوه ؟ وكان ما يستطيع العلم أن يفعله هو أن يقول : اذا اردت
حدوث الفعل كذا عليك أن تفعل كذا وكذا . أو اذا فعلت كذا وكذا يكون
نتائج ذلك حسنة . وهذا لا يعنى أن المسائل الخلفية لا تتأثر بأبحاث
علم الاجتماع . فكثير من مسائل السياسة العامة التي كان يظن أن لها
علاقة بالأخلاق قد يسرت عندما أصبح ممكنا إخضاعها للتحليل العلمي ،
كما أن الخوف من العين الشريرة زال عندما أثبت العلم ان السحرة ومن
أبيهم لا يملكون أى قوة خارقة أو زائدة عما زود به الأشخاص الآخرون .
وزال الاعتراض على الحقن عندما تقدمت المعلومات العلمية وذاعت بين
الناس . وتناقص الاتجاه الى العقاب الصارم والقاسى للجرائم عندما
تبين ان مجرد الضوة لم تساعد وحدها على نقص نسبة الجرائم .
وسيتناقص الخوف من الطاقة النووية وستخف المطالبة بوقف تجاربها
اذا ظل الاتجاه الى استخدامها فى الأغراض السلمية يتراد باستمرار .
ما دور عالم لاجتماع بالنسبة لمثل هذه الموضوعات فلا يكون بأن يختار
جانبا معينا ، بل عليه : ١ - أن يساعد على توضيح حقيقة كل موضوع
حتى تصبح تفاصيله حقائق يمكن مناقشتها ، ٢ - وان يقوم بالبحث
المطوب لجعل من كل حقيقة من هذه الحقائق موضوعا معتمدا يمكن
الاهتداء به عند الحكم .

هذا وتمكن المعرفة العلمية النامية المجتمع من اختيار اهدافه
بالإضافة الى الامكانيات الموجودة أو التي يمكن الحصول عليها . أو
بمعنى آخر يمكن للإنسان نتيجة للمعرفة العلمية ان يتجنب الاهداف

الاستجابة 'و' المسانعة . ومثال ذلك ان المجتمع الواعي لا يمكن أن يعجز
 على جمع الضرائب وريادة الخدمات الحكومية في نفس الوقت .
 يحاول أن يكشف عما اذا كان المواطن يريدون مزيداً من الخدمات
 فاذا ثبت له ذلك أمكنه أن يرفع الضرائب معاً مع المواطن وقبوله
 الارادى . وعلى هذا يمكننا أن نقول ان عالم الاجتماع الواعي يستطيع
 أن يتنبأ بالجو 'اجتماعي كما يتنبأ الراصد بالرطوبة والحرارة والبرودة .
 ومثال ذلك ان عالم الاجتماع لابد أن يكون قادراً على التنبؤ بظبيعة النظم
 الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية والمشاكل التي تترتب على الاخذ بنظم
 سياسي معين مثلاً .

وخلاصة القول أن علم الاجتماع لا يمكن أن يدلنا على تفاصيل
 السياسات وما ينبغي أن تكون عليه ، كضبط النسل والهجرة . ولكن
 يستطيع أن يدلنا على النتائج التي تترتب على الاخذ بسياسة معينة
 أي أنه ييسر وينير الطريق ولا يدغم العربة .

وعلى ذلك نستطيع أن نحصر المشاكل **Problems** التي يواجهها
 عالم الاجتماع غيماً يلي :

١ - مشكلة علمية : تتمثل بموضوع العلم نفسه كالمشاكل المتصلة
 بشأن العلاقات الاجتماعية في المجتمع الواحد وطريقة معالجتها على
 أساس المنهج العلمي .

٢ - مشكلة اجتماعية : وهي التي قد تظهر في مجتمع بعينه في وقت
 معين نتيجة لظروف معينة . وتتقضى من علماء الاجتماع المحللين
 دراستها والكشف عن أسبابها .

٢ - مشكلة مجتمعية : وهي التي قد تظهر في مجتمع بعينه في وقت في جميع المجتمعات بغض النظر عن المكان وذلك مثل المسائل المتعلقة بالأسرة والزواج والضبط الاجتماعي والقيم وغيرها من الأمور التي تتصل بالدعائم الأساسية للحياة الاجتماعية .

٤ - مشكلة علاجية : وهي التي تتصل بانحراف معين في ناحية معينة من العلاقات الاجتماعية وتتطلب اصلاحا تقوم به هيئات متخصصة وهذا لا ينفي دور علماء الاجتماع في كشفها وبيان عواملها ودبدها .

وهذا الفصل بين المشكل من الأهمية بمكان بالنسبة لعالم الاجتماع لما له من اتصال بطرائقه في الدراسة فمن ناحية لا بد أن يبحث عن وسائل موضوعية لقياس الظواهر الاجتماعية ، ويصمم وسائل أخرى لفحص المواقف العملية ولاكتشاف العلل العلاجية المتضمنة في المشاكل الاجتماعية واختلال التوافق وعلى هذا الأساس يستطيع عالم الاجتماع أن يسهم في برنامج الاخصائي الاجتماعي وخبراء العلاقات والإدارات العامة واخصائي الطب أو العلاج النفسي .

المشاكل الاجتماعية من وجهة نظر علم الاجتماع

تختلف النظرة الى المشاكل الاجتماعية باختلاف الباحث . فرجل الشارع يعيد الى النظر اليها من وجهة نظر وحيدة بمعنى أنه يرى أن أسبابها يمكن أن تحصر في سبب واحد ، وهذا بالإضافة الى أن وعيه بالمشاكل يتخذ اتجاها محدد يغلب عليه الاحساس بمتكته معيه يعايب هو غملا أو يكون شديد الصلة بها بطريقة ما والبيولوجي الساذج والمتطرف في نفس الوقت قد يرى أن الذين يعيشون المشكلة الاجتماعية ربما كانوا ضحية عوامل وراثية لم تكن في صالحهم . ولذلك ستطوّر في

معركة تنكب وتسرى مدومتهم ،مام ظروف أقوى منهم . ومن أجل هذا مفكر في حل مشاكل "الاجتماعية في ضوء حلول حاسبه مثل تعقيم مثل هؤلاء الاشخاص أو اجبارهم على ضبط النسل حتى لا يخرج من أصلابهم سل ضعيف يسقط صريحا عند أول صدام مع الحياة ، غيزيد المشكلة لاجتماعية حجما وتفاعلا والجغرافي الحتمي من ناحية أخرى قد يرى أن المناخ ربما كان السبب في مشاكل مثل الفقر ، ومن ثم في عدد من المشاكل الاجتماعية الاخرى التي يكون الفقر غاملا فيها كالتجريم والبغاء .

لكن هذه التفسيرات يظهر عابدا عندما ندرك تعدد العوامل التي تنضج ظاهرة يمكن أن نطلق عليها « المشكلة الاجتماعية » . وسبيلنا في علم الاجتماع أن نحصر العوامل قبل أن نحكم على أهميتها النسبية . على أن قولنا هذا لا يجب أن يقودنا الى الوقوع في بعض مغالطات العلمية الاجتماعية ذلك لانه من الخطأ أن نعبر جميع العوامل متساوية العلمية والدينامية في ابراز المشكلة الاجتماعية . ومن هذه الزاوية رسم علماء الاجتماع عدة اطارات من المفاهيم بغرض ترتيب وحصر المادة التي يقوم على أساسها بحث المشاكل الاجتماعية . ومن الناحية التاريخية يمكن القول أن تعدد المفاهيم الموجهة للمعرفة قد تغيرت من قيامها على مبادئ الاخلاق الى قيامها على الاسس الموضوعية والعلمية .

ويعتقد علماء الاجتماع ويشاركونهم في ذلك العلماء الاجرور في العلوم الاجتماعية . أن كثيرا من المشاكل الاجتماعية تبثق عن المعدلات النمائية أو المختلفة للتعبير الاجتماعي أو الثقافي . كما أن بعض المشاكل تنبثق عن غشس اللغة في أن تواجه بحزم الادعاءات أو الرغبات الجامحة في الفرد .

طبيعة المشكلة الاجتماعية

منذ الولادة يعتمد الإنسان على غيره من الماعية العيرياثيه والاقتصادية ليعيش . ويعتمد على أقرانه لنمو شخصيته وليضمن اشباع رغباته المتعددة . غالانسان وحده هو الذى يعيش فى جماعات اجتماعية حقيقية:والجماعة الاجتماعية ليست مجرد تجمع من أشخاص، لان جوهرها يقوم على التفاعل المنظم والعمل المشترك والمعيشة لمدة كافية يدخل فيها عامل النظام ، وينظر الاعضاء الى أنفسهم على أنهم وحدة اجتماعية لها حدود معروفة ، ونتيجة للخبرات الجماعية يصبح النشخص معتمدا على الآخرين فى الحصول على الامن وفى الامتثال للمعايير الاجتماعية .

هذا وقد أستطاع الانسان خلال قرون قليلة أن يكشف الستار عن أسرار العالم الذى يحيط به ، فتدرجت محاولته من ميدان الطلکور الى ميدان السحر وأخيرا الى ميدان العلم . ويجمع كثير من الباحثين فى علم الاجتماع الحديث على أن التقدم التكنولوجى الذى وصل اليه الانسان لم تصاحبه درجة من التقدم موازية فى التغلب على المشاكل التى تنشأ عن علاقاته بالآخرين ، هذا فى الوقت الذى يكون نجاح الانسان فى علاقاته الاجتماعية أخطر من نجاحه فى صلته بالعالم الطبيعى ، هذا ولا يستطيع كثير من الناس أن يدركوا أن الدراسة العلمية للمجتمع والشخصية والمشاكل الاجتماعية المرتبطة بها حديثة العهد فى الوقت الذى تراكت فيه الاكتشافات فى خلال تقدم العلوم الطبيعية التى يرجع تاريخها الى قرون عديدة .

وتشير دراسه المشاكل الاجتماعية خلافاث كثيرة بين علماء الاجتماع فى الوقت الحاضر سواء من حيث اعتبارها مسألة من مسائل علم

الاجتماع أو من حيث المنهج الذى يتبع فى دراستها أو من حيث ترميزها وبيان حدودها . أو من حيث تحليلها وبيان مدى ارتباطها بطبيعة البناء الاجتماعى ويقول كلينارد Clinard^(١) أن كثيرا من الناس يعتقدون أن المشاكل الاجتماعية لا يمكن أن تدرس بطريقة علمية لعدم امكان تطبيق المناهج العلمية عليها بنفس الطريقة التى تطبق بها فى العلوم الطبيعية لان السلوك الانسانى فى رأيهم ليس هو الميدان الصحيح للبحث العلمى فضلا عن أنهم يريدون أن يتقنوا العلم على ما يزعمون أنها العلوم المصبوطة كالفيزياء والكيمياء والطب ويزعمون الى أبعد من ذلك غبنكرون صفة العلم على العلوم الاجتماعية والسلوكية كعلم الاجتماع أو علم النفس الاجتماعى والاشترولوجيا والاقتصاد والعلوم الساسية التى يقع على عتفها حل مشاكل السلوك الاجتماعى .

وينوف جـرء كبير من هذا الخلط فى أذهان هؤلاء على فشلهم فى نقدبر طبيعة المنهج العلمى لان الدراسة العلمية للسلوك الانسانى نتصور أن مناييس العلم ممكن أن تطبق على المادة المتضمنة وهذا يعنى أن السلوك الانسانى يمكن أن يدرس كعملية اضطرادية طبيعية أو كسلسلة من الخطوات أو الحوادث تتدرج من ظرف الى آخر بنمى الطريقة التى نصف بها اسرار المرض أو العملية الكيميائية التى تتمثل فى التغيرات التى تحدث عندما يحلط عنصران كيميائىان معا .

ان الدراسة العلمية للمشاكل الاجتماعية أو السلوك الانحرافى مثل المدخل العلمى لدراسة أى مادة ، محاولة لوصف العمليات المؤدية

Clinard, M. B., Sociology of Deviant, Bshaviour, New York, 1961. pp. 24 . 27.

للسلوك وتحسينه الى نماذج . ويجب هنا أن نشير الى أن دراسة
المشاكل الاجتماعية تعتمد على أساليب البحث الاجتماعي ، كما تعتمد
العلوم الطبيعية على الادوات المعملية .

وقد لخص جورج لندبرج Georg Lundberg ^(١) الاتجاه
العلمي في دراسة المشاكل الاجتماعية فيما يلي :

أ (تحديد القواعد أو المعايير التي يقاس على أساسها السلوك
الانحرافي .

ب (تقدير الدرجة التي يمثل فيها سكان المجتمع للقاعدة التي
سوف تكون بمثابة المقياس .

ج (دراسة السلوك الانحرافي في ضوء الموقف الذي حدث فيه
وكذلك تقدير درجة افتقار المنحرف الى الحساسية بالنسبة لقواعد
المجتمع .

د (البحث عما اذا كان المنحرف الذي يكسر قاعدة من قواعد
السلوك في المجتمع منحرف بالإضافة الى هذا النوع من السلوك فقط
أم لا .

وطبيعي أنه في ضوء هذه الخطوات نستطيع أن نصل الى وصف
سليم لمشاكل المجتمع بالإضافة الى ما فيها من غائدة تطبيقية لآثاره

Lundberg- Larson & Schrag; Sociology, N.Y., 1958, (١)
p. 351 .

الطريق أمامه أو أبذل مجهود واقعى لحماية المجتمع أو للمسؤول الى
علاج ناجح للمصرف .

مشكلة أو انحراف أو تفكك

هناك من علماء الاجتماع من لا يفرق بين المشكلة أو الانحراف أو
التفكك باعتبار أنها درجات متفاوتة لشيء واحد وهو انعدام التوازن في
ساحة من نواحي الحياة الاجتماعية . ولذلك يستعملون هذه المصطلحات
الثلاث كل، في مكان الآخر دون تمييز ، فكلينارد مثلاً يهدف من كتابه^(١)
أن يكون مرجعاً في المشاكل الاجتماعية والتفكك الاجتماعى والأمراض
الاجتماعية .

وبين هذا المصباح ليمرت Lemert فيقول^(٢) أن هناك اتصالاً
وثيقاً بين التفكك الاجتماعى والتفكك الشخصى ، ولذلك فهناك عدة
مداخل لدراسة الانحراف الاجتماعى أو السلوك الاجتماعى المرضى
كالمدخل البيولوجى أو النفسى ، ولكن الذى يهمنا فى المقام الاول هو
المدخل السوسبولوجى لان هذا المدخل يتضمن بالضرورة معرفة
بالعوامل البيولوجية والنفسية والجغرافية والسكانية ولا يعنى ذلك أن
علماء الاجتماع يخوضون فيها بتفاصيلها ولكنهم يكتفون بالإشارة
إليها . ويقول ليمرت ان العوامل المهمة أو المباشرة فى السلوك
الاجتماعى المرضى عوامل سوسبولوجية أو نفسية اجتماعية فى طبيعتها .
ولذلك فان التفسير ينتهى الى ابراز عناصر مثل البناء الاجتماعى
والجماعة والمركز والدور والتفاعل الهادف ، أما اذا أستخدما في

Op. Cit, p. VII

(١)

Lemert, Social Pathology, London, 1951; pp 19 - 21.

(٢)

التفسير عوامل مثل الجسم الطبيعي أو القوة أو النقص البيولوجي أو العدوانية أو الهنوسة أو السن أو الجنس . هانما نستخدمها لنشرح التعبير في العوامل الثقافية والاجتماعية التي ثبت أنها التفاعلات الرئيسية في السلوك الانساني وادن خالعية في دراسة المشاكل الاجتماعية أو السلوك الانحرافي انما ترد جميعها الى عوامل نفسية أو سوسولوجية .

وواضح أن ليعرت ينظر الى المشكلة الاجتماعية على أنها انحراف يتم داخل اطار اجتماع ، ويدور في دوائر تبدأ من الفرد وتنتهي الى الجماعة وهذا هو ما نعتقد أنه مكون لاطار المفاهيم عند كليارد .

ويؤيد جورج لنديرج^(١) هذا الاتجاه فهو يرى أن السلوك الانحرافي هو أي سلوك يفشل في الامتثال لمستويات محددة : ونظرا لاهمية عدم الامتثال وخطورته فانه يفسر في ضوء اصطلاحات الدرجة (أي درجة انتشاره ودرجة خطورته) كما أن خروج الانحراف عن المعيار المعروف المقرر في المجتمع يفسر على ضوء كمية الانحراف التي يتسامح فيها والتي تختلف اختلافا كبيرا في الثقافات المختلفة . ولذلك فان تعريف السلوك الانحرافي لابد أن يدخل في اعتباره الحدود التسامحية في المجتمع والموقف الذي يحدث فيه الانحراف . ثم يستطرد لنديرج من ذلك الى تعريف موضوعي للمشاكل الاجتماعية فيقول « المشكلة الاجتماعية هي أي سلوك انحرافي في اتجاه غير موافق عليه له من الدرجة ما يعلو فوق مستوى الحد التسامحي للمجتمع ، ومثل هذا السلوك الذي يجاوز حدود التسامح يؤدي الى فعل عام ، يهدف الى

حماية المجتمع واصلاح المذلف أو الجانى وتحذير كل انسان من أن الانحراف الذى يمدى نقطة معينة لن يتسامح فيه « وترجع أهمية التعريف السابق للمشاكل الاجتماعية الى امكان تطبيقه على كل أنواع السلوك التى وضع لها المجتمع قواعد أو معايير .

وقد يبدو من العرض السابق أن دراسة المشكلة الاجتماعية أو الانحراف أو التفكك إنما يهدف الى دراسة انحرافات أو تفكك الأشخاص : الا أننا نعتقد أن التفكك الاجتماعى أو المشكلة الاجتماعية تعود دائما الى تفككات شخصية : فالتفكك الاجتماعى هو عدم تكامل العادات والنظم والجماعات والمجتمعات المحلية ولكن التفكك الاجتماعى يتضمن بالضرورة أشخاصا ذلك لأن العادات والنظم هى سلوك الأشخاص والأشخاص يكونون الجماعات والمجتمعات ، ولذلك فإن التفكك يحدث فى المعايير التى هى مقاييس السلوك الشخصى ، ولأجل هذا يقول كثير من علماء الاجتماع أن التفكك الاجتماعى يؤدى الى التفكك الشخصى لأن الشخص مخلوق اجتماعى وذاته نتاج اجتماعى^(١) .

مما تقدم نتبين أن الاتجاه فى علم الاجتماع الحديث يتركز الآن حول دراسة المشاكل الاجتماعية من نقطة ابتداء واحدة تقريبا هى الانحراف عن القواعد والمعايير التى حددها المجتمع للسلوك الصحيح ، كما أن الاهتمام بدراسة السلوك المنحرف لا ينصب على أنواعه البسيطة أو غير المتكررة أو التى تصادف مجرد النفور والاشمئزاز ، وإنما تدور حول تلك الأنواع التى تعتبر مهددة لكيان الجماعة من ناحية

Ogburn, & Nimkoff, Sociology, London, 1960,
PP. 535 - 536

(١)

ولتواعد السلوك المقبول من ناحية أخرى • ولكن اصطلاح التفكك الاجتماعي لا زال حتى الان محل جذب وشد ، لان فكرة التفكك كان لها مولدان : الاول عندما أشار كل من توماس وزنانيكي في دراستهما لنقوى البولندي في اوربا وأمريكا الى التفكك الشخصى عند المهاجرين البولنديين الذين يستقرون في مناطق جديدة ، ويصبح ضروريا بالنسبة لهم أن يتوافقوا مع ثقافتها ويكون التفكك الشخصى راجعا الى فشلهم في تحمل المواقف الجديدة ، والثاني جاء بعد أن تقدمت دراسات التغير الاجتماعى وبعد أن ذاعت نظرية التخلف الثقافى التى ولدت فكرة التخلف الاجتماعى نتيجة للسرعات المتفاوتة في التغير بين جوانب الثقافة المادية واللامادية التى كانت متوازية قبلا • ويعتبر أوجبرن مدعم هذا الاتجاه ، ومن أمثلة الاعتراضات التى وجهت الى فكرة التفكك ما أشار اليه كلينارد^(١) من أن فكرة التفكك تعنى انهيار الظروف التى كانت موجودة من قبل للتنظيم الاجتماعى وهذا موقف لا يمكن هضمه ، لان التغير الاجتماعى غالبا ما يختلط بالتفكك كما أن التفكك الاجتماعى ينظر اليه غالبا على أنه سىء سىء وفى هذا تورط في حكم من أحكام القيمة لا مبرر له في الدراسة العلمية ، هذا الى أن ما قد يبدو تفككا قد يكون في واقع الامر عبارة عن أنساق عالية التنظيم مثل عصابات المنحرفين والمجرمين ويبدو أن كلينارد عارض فكرة التفكك دون مبررات قوية لان أوجبرن لم يصف التفكك الاجتماعى بالسوء أو الدسن ولم يفعل من هنا نحوه في هذا الاتجاه ، وكل الذى أراد أن يشير اليه أن المشاكل الاجتماعية انما تتبع من المعدلات المتفاوتة للتغير في أجزاء الثقافة الواحدة • وقد كان من الممكن أن يكون نقد كلينارد لفكرة التفكك أكثر اقناعا لو أنه اعترض على فكرة العلية المتضمنة في فكرة التفكك : ذلك

لان أجبرن يعتقد أن المشاكل الاجتماعية تتبع من ظروف التغير الاجتماعي وخاصة التغيرات التكنولوجية التي تؤدي الى قلقلة العادات والقيم والمصالح المستقرة ، الامر الذي يؤدي الى احداث فجوة في التوازن الاجتماعي .

ان استعمالنا واستعمال من سبق أن عرضنا لوجهات نظرهم لمصطلحات التفكير أو المشكلة أو الانحراف لا يعنى أكثر من الاتفاق الاصطلاحي . أما من حيث التفسير فهذه نظريات كثيرة سوف نتعرض لهما فيما بعد . ولن نحر على استعمال اصطلاح واحد الا في الموضع المناسب له .

اذن فالمشكلة الاجتماعية كما يقول غيرتشايلد^(١) هي موقف يتطلب معالجة اصلاحية وينجم عن ظروف المجتمع أو البيئة الاجتماعية، أو يتحتم معه تجميع الوسائل الاجتماعية لمواجهة وتحسينه وهاتان الناحيتان متلاقيتان وتمرترجان في أغلب الاديان . ففي الحالة الاولى يمكن أن ندخل تحتها كل النقائص والفشل في التوافق الذي يصيب الافراد والاسر والجماعات الصغيرة والتي يمكن ردها الى ظروف البيئة التي يعيشون فيها ونضرب مثلا على ذلك بالبطالة أو المرض أو الرذيلة أو الجريمة أو ما الى ذلك : أما المشاكل التي تظهر في الحالة الثانية أي التي تتطلب وسائل اجتماعية عاجلة لمواجهةها فهي مثل الفشل في التوافق الذي يصيب البناء الاجتماعي وتأديته لوظيفته والذي تملو مواجهته فوق مستوى فرد أو جماعة صغيرة مثل الحرب أو البطالة الدورية أو الفساد السياسي .

Fairchild, Dictionary of Sociology, N, Y, 1944,
p. 289.

(١)

وحلاصة القول ان المشكلة الاجتماعية هي انحراف السلوك الاجتماعي عن القواعد التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح طالما أن هذه القواعد تضع معياراً معيناً يكون الانحراف عنها مؤدياً الى رد فعل واضح من الجماعة . وما دام الامر كذلك فان المشاكل الاجتماعية تختلف في الزمان والمكان باختلاف الثقافات ؛ الا اذا كانت القاعدة أو المييار من الضروريات الاجتماعية التي يتوقف عليها الوجود الاجتماعي . ولما كان الوُضوح الاجتماعي يعتبر أساساً من أسس اكتشاف السلوك الانحرافي وتحديد درجة خطورته وعمق تأثيره على الجماعة أو الفرد، فانه يعتبر مقياساً هاماً من المعاييس المحددة للسلوك الانحرافي ويقول كلينارد^(١) في هذا المقام أن الانحرافات تختلف من حيث درجة انتباه الناس لها في المجتمع ، فبعض الجرائم مثل الخطف وهتك العرض بالقوة والسحل والقتل والسرقة المسلحة تعتبر من الجرائم الواضحة التي تخلق شعوراً قوياً بعدم الرضا في المجتمع . وهناك مخالفات أخرى مثل الاجهاض والخيانة والجنسية المثلية والسرقات البسيطة أقل وضوحاً من الناحية الاجتماعية . ولهذا فمن أجل أن يثير الانحراف رد فعل في المجتمع يجب أن يكون له جرم أدنى من الوُضوح أي يجب أن يكون واضحاً للآخرين وأن يوصف بأنه انحراف^(٢) .

وقد عرض كثير من المؤلفين لموضوع « الوُضوح الاجتماعي » للمشكلة الاجتماعية أو انحرافات السلوك ، وحاولوا تحديد العوامل والظروف التي تكون فيها أي مشكلة أو انحراف واضحاً للجماعة حيناً وغير واضح حيناً آخر . ولكن اختلافهم في هذا الصدد كان أمراً ضرورياً .

Clinard, op. cit, p. 3

(١)

Lemert, op. cit, p. 15

(٢)

نظرا لاختلاف مداخلهم لدراسة الموضوع ، ومثال ذلك أن الذين يفضلون مدخل التفكير الاجتماعي الذي ينجم عن السرعات المختلفة لتغيير أجراء المجتمع والثقافة يعتقدون أن درجة حساسية المجتمع للمشكلة أو الانحراف مسألة درجة ، لأن التغيرات الجديدة وما تدمله معها من تنظيمات اجتماعية وقيم جديدة ونظرة مختلفة للحياة . لا يسلم بها جميع أعضاء المجتمع مرة واحدة . بل تظل هذه النتائج الضرورية للتغير مدل جذب وشد حتى تأخذ مكانها كمات معترف بها في الثقافة . ومن أجل هذا قد ينظر الشعب الى سلوك معين على أنه أمر عادي وطبيعي . بينما ينظر اليه كبار السن . على أنه انحراف أو نكوص وغير ذلك .

وبجب ان نلاحظ أن الحدث عن الوضوح الاجتماعي للانحراف يعالج في ضوء مصطلحات عامة ، وعلى أساس مسلمات مفروض انطباقها على جميع أقسام المجتمع دون استثناء ، أو على الأقل إبراز العناصر المشتركة في هذا الموضوع بعض النظر عن الاختلافات الفردية أو التمايزات الجماعية . ولكن اتساع نطاق المجتمع من الناحية الجغرافية ، والتمايز الشديد من الناحية الديموجرافية ، وعمق الفروق بين المجتمعين الريفى والحضرى تثير صعوبة كبرى ازاء مسألة الوضوح . لان الثقافة الكلية في هذه الحالة لا تشكل نمطا واحدا للسلوك ، بل تشكل انماطا متعددة ؛ يتعدد الثقافات الفرعية . وهذه نقطة يجب مراعاتها عند دراسة رد الفعل الاجتماعي لانحراف معين . فالجريمة ، النار مثلا قد يرحب بها في مكان ، وقد ينظر اليها في مكان آخر ، على أنها عمل من أعمال الوحشية .

الفصل الثاني

المنهج في دراسة المشاكل الاجتماعية

عندما بدأ علم الاجتماع في أواخر القرن ١٩ كان منشغلا بأثبات وجوده ضد طغيان العلوم الأخرى ولذلك كثر الكلام عن المنهج والموضوع وشغل هذا المبحث أكثر جهد العلماء ، كالطفل الذي يريد أن يثبت وجوده بكثرة الصراخ . ولكن هذه الفترة طالت أكثر مما يجب ، وأدت الى مشارقات كثيرة . وفتحت الباب أمام اختلاف العلماء وانقسامهم الى مدارس تضاربت حول منهج علم الاجتماع وموضوعه ، بينما كان امر واضحا أن دراسة المجتمع لا تتم الا ببحث المجتمع على الطبيعة ، ولعل لجوء العلماء الى المجادلات انما كان راجعا الى استمرار تأثير الفلسفة ، فعلم الاجتماع علم لانه يستخدم المنهج العلمى .

ولكن عددا من الاحداث مثل الحرب العالمية الاولى والحرب العالمية الثانية والثورات وتقلص الاستعمار وظهور الدول القومية فرض على العلماء أن يتحولوا الى ميدان البحث الاجتماعى حتى زاد العمل فى هذا الاتجاه ، الامر الذى أدى الى ضرورة التخصص والى انقسام علم الاجتماع الى فروع أخذت تتزايد ، كل منها يتناول مسألة هامة تعبر عن المدى الذى وصل اليه المجتمع ، نتيجة لاتساع نطاق العمران وتطور التكنولوجيا وظهور الحياة الحضرية على حساب القروية . ومن أمثلة الفروع الجديدة تلك الفروع التى تدرس السكان والصحة العقلية

والمشاكل الاجتماعية . الا أن الفرع الأخير ظهر فجأة دون مقدمات نظرية ، ولهذا غاؤل ما تشير اليه أن دراسة المشاكل الاجتماعية لا تزال تنفتقر الى نظرية متكاملة حتى الآن .

ولكن بصفة عامة اتفق عدد كبير من العلماء على تقسيم دراسة مشاكل المجتمع الى :

١ - دراسة السلوك الاندراقي كما يظفر فى المرض العقلى وتعاطى المخدرات والانتحار والدعارة .

٢ - دراسة المشاكل المتعلقة بالتفكك الاجتماعى ، وفى هذا الصدد يرجع الباحث فى عيدان هذه المشاكل العديدة الى عدد من النظريات وخاصة تلك الثنلريات التى تصور عدم اتفاق المجتمع مع الافراد .

وعناك شبه اتفاق على أن المجتمعات تتغير فى دورات كل منها تتطوى على أربع مراحل ، وهى نقطة الانطلاق التى تكون ثورة أو انقلاباً أو مذهباً سياسياً أو اقتصادياً جديداً ، ثم تتوالى التجديدات ، لان النظام الجديد عندما يحاول تثبيت أقدامه فإنه يسن من التشريعات ما ييسد به الطريق على كل نكسة أو احتمال للعودة الى القديم . بعد هذا يصل المجتمع الى المرحلة التى لا مفر منها وهى التفكك ، وهى التى تعبر عن عدم امتصاص المجتمع لهذه التجديدات وتمثلها لتصبح عنصراً بناءً فى جسمه الكبير ؛ لان الصراع الذى يحدث بين القديم والجديد يؤدى الى حالة من التميع ؛ وفى مثل هذا الوقت يمكن أن يستغرق التغيير بلوغ أهدافه فترة قد تطول أو تقصر ، ويتوقف ذلك على عبلق صمق الجهود التى تبذل لاعادة ترتيب أجزاء البناء الاجتماعى .

والمذمعات المستتيرة تداول تقصير فترة التفكير. هذه بومائل عديدة من أهمها التخطيط . ولعلنا لو ألقينا نظرة الى مجتمعنا لتبيننا أن ثورة سنة ١٩٥٢ تمثل نقطة الانطلاق ، وكانت التشريعات مثل ضرب رأس المال والتصنيع وانهاء الامتيازات وتأميم قناة السويس والقوانين الاشتراكية ١٩٦١ وغير ذلك من التجديدات التي حدثت خلال العشر سنين الماضية وهي التي أدت الى تبليغ البناء الاجتماعي عندنا في امتصاص كل هذه التجديدات . الامر الذي يؤدي الى ظهور التفكير في البناء والوظائف الاجتماعية معا .

ولكن بالتخطيط يستطيع المجتمع أن يغلب على كثير من علامات التفكير ونتائجه . فاذا تم للمجتمع التغلب على سد ثغراته وأقام جسم المجتمع على نحو يمكن أن يعنى الى التماسك . دخل في حالة التكامل انذى قد تظل ممتدة غزيرة طويلة . ولكن ليس هناك مفر من أن يعود المجتمع الى حالة تنهيا فيها نقطة جديدة لدورة أخرى من دورات التغير الاجتماعي .

وقبل أن نمضى في تحليل اشاكل التي يدرسها علم الاجتماع نضع عددا من المسائل الهامة لتكون بمثابة الدليل عند استكشاف المشاكل الاجتماعية وتحديد نطاقها ومحاولة دراستها .

١ - من انحقاق المسلم بها أن الثقافة والبناء الاجتماعي الذي يؤدى الى التكامل والسلوك المنظم يمكن أن ينبثق عنه مجموعة من السلوك الاندرافي ويكون متضمنا لاحتمالات عديدة للتفكير الاجتماعي، وبهذا المعنى يكون المشاكل الموجودة في مجتمع عبارة عن الضرائب الاجتماعية التي يدفعها هذا المجتمع بسبب تنظيم خاص يفرض على الحياة الاجتماعية .

٢ - وعلى هذا فالتنا نرفض عن وجهة النظر السوسولوجية العبارة الشهيرة التي مؤداها ، أن الشر يولد الشر : فقد يتولد الخير من الشر والشر من الخير في ذات المجتمع ، فمهما كان النظام دقيقاً تنفتح فيه ثغرات تؤدي إلى السلوك الانتحاري ، وكذلك ، مهما كان النظام قاسداً فإنه ينطوي على بعض المظاهر المصطنعة التي تؤدي إلى بناء السلوك وإعلاء بعض القيم في حياة الناس .

٢ - والمشاكل الاجتماعية أدنى على النتائج غير المرغوبة المباشرة وغير المباشرة التي تنترتب على تنظيم نطى خاص لسلوك المجتمع .

٤ - لا يمكن أن ندرس التفكير بعيداً عن التنظيم ، ذلك لأن فهم التفكير لابد أن يعتمد على فهم التنظيم الذى أدى إلى التفكير ، ويقول علماء الاجتماع أن هذين التنظيمين لا ينفصلان .

٥ - نحن نقول دائماً أن كل منظم وكل ثقافة يبني ، بها مجموعة من السلوك الانحرافى . ومعنى هذا أن المشاكل الاجتماعية في مجتمع تختلف عن مشاكل مجتمع آخر ، لذلك لا يمكن القياس عليها أو الاحتجاج بها ولا الاعتماد عليها .

٦ - من الحقائق السوسولوجية أن البناءات الاجتماعية تنقسم إلى الداخل إلى مجموعة محددة من المراكز والأدوار وإلى طبقات متعددة يمكن أن تكون جسماً متشعباً يسـهل وضعه تحت المنظار العلمى ، هذا التميز يواد اعتمادات وقيم متعددة ، وهذه الحقيقة تلقى ضوءاً واضحاً على اتجاهات الناس في المجتمع وعلى مختلف الضغوط التي يتعرضون لها ، ويجمع علماء الاجتماع على أن تعدد المعايير والقيم ، وإن كان من ملامح المجتمع الحضري أنه يقوم على تقديم العمل ويؤدي في

كثير من الاحيان الى نتائج تقدمية، الا أنه يتيح الفرصة لظهور أشكال عديدة من السلوك الانحرافى ، وما يترتب عليه من أنواع عديدة من التفكك الاجتماعى، ويجب أن نلاحظ هنا أن لكل دور جانبه البناء وجانبه الهدام ، ولهذا يتعرض الناس فى مختلف المواقف الى مصاعب تؤدى بهم الى أنواع متعددة من الانحراف ، قد يظل محصورا فى النطاق الفردى، ولكن ان زادت غائنا تشكل مشكلة اجتماعية تقتضى من الباحثين اهتماما لمحاولة التغلب عليها .

ونلاحظ أن السلوك الانحرافى اذا انقلب الى تفكك اجتماعى يصبح أكثر استرعاء للنظر وأكثر أهمية بالنسبة للمجتمع الكبير ، ولعل مواجهة المجتمعات لمسألة التفكك تكشف عن توجيهات أيديولوجية مختلفة ، ذلك أن المجتمع الذى لا يجعل التخطيط أساس التنمية الاجتماعية والاقتصادية يحاول أن يواجه المشاكل مواجهة رأسية ، أى القضاء على المشاكل واحدة تلو الأخرى مع عدم المساس بالصورة العامة للنظام الذى يعتبر نتيجة مباشرة للبناء التشريعى. الذى يحدد اتجاهات الانتاج وغائس رأس المال ، أما المجتمعات التى تؤمن بالتخطيط كوسيلة أساسية لمواجهة كل شغرة . فانه يواجه المشاكل الاجتماعية مواجهة أفقية بمعنى أنه يؤمن بترابط أجزاء البناء وترابط وظائفه الأمر الذى يؤدى الى اعتبار كل مشكلة تظهر فى جسم المجتمع عبارة عن خلل أصاب البناء يغرض حلا عاما يتناول الأساس الاقتصادى والبنائى الاجتماعى معا .

٧ - هناك سؤال هام تفتح الإجابة عليه الباب الحقيقى لفهم المشكلة الاجتماعية فى مجتمعنا المعاصر ، هذا السؤال هو : هل المشكلة الاجتماعية تكشف عن خلل فى البناء أو انحراف فى الوظيفة ؟ الإجابة ننسئ عمنا أيديولوجيا خاصا وتحديددا للمفاهيم التى تعدد اطار البحث

الاجتماعى لخلق المجتمع فى إطار معين ، كما أن الاجابة أيضا تصور
مبلغ الاختلاف فى النظرة بين الافكار المتطرفة بالبناء والوظيفة ومدى
ارتباطهما فى الزمان والمكان ومدى تباعدهما .

سبق أن ذكرنا فى موضع آخر^(١) أن عدة مناقشات أثرت فى
ميدان علم الاجتماع حول ما يسمى بالدراسة الوظيفية وقامت من أجل
ذلك مدرسة كبيرة هى المدرسة الوظيفية فى علم الاجتماع وقلنا فى حينه
أن هذه المدرسة تقوم على بديهيات متضمنة فى مهمة العلم نفسه ، اد
كيف يتسنى لمباحث فى المجتمع أن يعالج مسألة دون أن يبحث بناءها أى
العناصر التى تتكون منها وتعطىها صورة خاصة ، وقد برزت هذه الناحية
فى المدرسة الألمانية فى علم النفس حينما واجهت دراسة موضوع
التشخيص ، فذهبت الجسطلية الى أن كل تفتت فى معالم الشخصية لا
يؤدى الى فهمها ولذلك يجب أن تكون النظرة الاولى للشخصه كلية .
ثم تهبط منها الى التفصيلات الجزئية.وتلك نظرة بنائية حالصة وقفت فى
خلق العلم فترة طويلة ، ولهذا فأننا نزع من الأمر فى علم الاجتماع لا
ينبغى أن يتوقف عند دراسة البناء ، لموضوعات معقدة وتحليل عناصره
بل يجب أن تؤكد منذ البداية أن نظرة قبلية وكلية الى البناء الاجتماعى
ضرورية قبل الدخول فى تفاصيل : لان الاتجاهات العامة والقيم الكبرى
والامال التى يرتبط بها المجتمع لا يمكن أن تظهر نتيجة للتفتت ؛ ولا
بأس بعد ذلك من أن نشرع فى دراسة التفاصيل لفتتين مواضعها
وتداخلها فى إطار الكل ومبلغ اهتمامها فى اعطاء الصورة الكلية شكلا
محددا .

(١) انظر الاصل للحاص بالمطرية السوسولوجية المعاصرة من كتابنا
علم الاجتماع ، دار المعارف ، ١٩٦٤ .

أما الدراسة الوظيفية فإنها اتجهت تقريبا نفس اتجاه الدراسة البنائية ، وزعمها الكبير يدور حول : أن العلم الاجتماعي سواء أكان انثروبولوجيا أو سوسولوجيا يهدف الى ادراك الحياة في صورتها الدينامية ، أى ادراك البناء الاجتماعي في أثناء تأديته لوظائفه ، ولهذا هل لنا أن ندرس وظيفة المجتمع ككل قبل أن ندرس وظائف أجزائه أم نتخذ الطريق العكسي . قد يجيب البعض بأن لنا أن نأخذ أحد الطريقين وسنصل الى نفس النتيجة ، ولكن الامر ليس على هذا النحو . ذلك لان ادراك الوظيفة الكلية يعطينا خروضا وتوجيهات خاصة منذ البداية ويترك آثاره بعد ذلك على خطة الدراسة في التفاصيل . أما الطريق الثانى فإنه جمع اتسلاء الجسم الانسانى بعد معركة ومحاولة تصديحها لتكون على هيئة انسانية ، والفرق واضح بين الحالتين .

ماذا بفعل العلماء وخاصة عند ممارسة العمل الاجتماعي ؟ ان دعاوى المدرسه الوظيفية تجعلنا مأخذ أسلوب الحيطة حتى لا نقع في حبال المناقشات الوهميه والنخصب 'الابديولوجى' الذى لا يكشف عنه صراحة عند معالجة مسائل المجتمع . لقد انتهينا في موضع آخر الى القول بأن كل دراسة في علم الاجتماع هى : دراسة بنائية وظيفية بالضرورة ، وليس هذا ابتداءا ولكنه اتفاق تام مع المنهجية العامة للعلم الحديث ، لكن سيظل السؤال الذى بدأناه قائما بغير جواب ، هل نبدأ بالبناء أو الوظيفية ؟

٨ - يلاحظ أن الناس الذين يشغلون مراكز مختلفة ، يختلفون في تغديرهم للتغرات التى تؤدى الى مشاكل والتى تقتضى نوعا من العمل الاجتماعى لمواجبتها . ومعنى هذا أن بعض المشاكل قد تكون وفقا على بعض أنماط اندماها دون أخرى . ومثال ذلك أن مشاكل الريف غير مشاكل

الحضر ، فالمخطط يجب أن يكون على بصيرة باختلافها درجة ونوعا ،
والاختلاف في الدرجة يعنى أن المشكلة تكون بارزة في أماكن دون أخرى ،
وفي النوع حين تختلف من نمط اجتماعي الى نمط آخر ، إلا أن هناك
مشاكل اجتماعية لها مرتبة الشمول تحس بها كل الجماعات وكل
المجتمعات المحلية وكل المناطق الاقليمية مهما تباينت الانماط ، وتظهر
هذه المشاكل في نوعين من المجتمعات .

الاول : المجتمعات التي تكون الدولة فيها ذات نظام مركزي ،
والثاني : المجتمعات التي تؤمن بالتخطيط المركزي كأساس للتنمية
الاقتصادية والاجتماعية بغض النظر عن التطبيقات الاجتماعية المحلية
للخطة ، ولهذا تعتبر البطالة من هذه المشاكل وكذلك انخفاض مستوى
المعيشة ، والتخلف الدراسي . وانحرافات الشباب ، والاستهلاك اذا
أخذ طريقا يصور عدم كفاية المواد التموينية بالنسبة لمجموع المواطنين ،
وفي مجتمع كمجتمعنا يعتبر الطموح البورجوازي عند الافراد مشكلة
خطيرة ، والطموح البورجوازي هو تكالب الافراد على الحصول على
أكبر قدر من الحقوق دون مقابله متوازنة للواجبات ، أو النزعات
الوصولية للحصول على مراكز ممتازة داخل الاطار الاجتماعي ، أو
النظرة الفردية للأجور عند العمال دون احساس اشتراكي بواجبات
الدولة في المشروعات التي تقوم بها لمواجهة مشاكل المجتمع المواجهة
الاشتراكية ، أو كمرار الطلاب للحصول على مراكز في مجالس
الاتحادات دون نظر الى الواجبات القومية التي يجب أن ينشغلوا بها
في أثناء ممارستهم لحقوقهم التي منحها لهم المجتمع الاشتراكي .

٩ — يختلف اناس في اتجاهاتهم نحو الحل المناسب ويعكس هذا
الاختلاف أوضاعهم الطبقيّة ومراكزهم الاقتصادية ولهذا تنعكس على

السياسة الاجتماعية العامة هذه التناقضات التي ينطوى عليها البناء الاجتماعي . والنتيجة الحتمية لذلك كله هو وجود جماعات متباعدة تعتنق العمل الاجتماعي بعضها يتبع الدولة ، وبعضها الآخر يتبع الهيئات الاهلية ، ولن تتمكن الدولة من وضع تخطيط شامل يوحد المفاهيم ويوحد اجراءات النحل ومعالم الطريق لهذه الهيئات ، وهذا هو الموقف العام بالنسبة للمجتمعات الرأسمالية .

أما في المجتمع الاشتراكي فليس هناك مبرر للتناقض لان العمل الاجتماعي يفهم أصلا على تخطيط ينبع من احساس الدولة بضرورة التغلب على المشاكل المتعلقة بالانتاج والعمل ، لان الهدف الاول ليس بجميع فائض رأس المال ولكن استخدامه ليلبغ المجتمع مرتبة الرفاهية الاجتماعية . وانحل الاشتراكي يعتمد على أيديولوجية الدولة التي حددت علاقات البناء من حيز عاصره الاساسية وجعلت الارتباط بينهما وثيقا . وحلت التدفؤ الذي بفصل الجماعات بعضها عن بعض من حيث المصالح المختلفة .

١٠ — يزعم علماء الاحماع الرأسماليون أن المجتمع بدون مشاكل مجتمعي خيالي على الرغم من أنهم يرفعون أن أجزاء البناء الاجتماعي متسندة وأن البناء الذي له هذه الصفة يؤدي الى مشاكل مرتبطة ارتباطا عضويا ويستمدون من ذلك نتيجة هامة هي ، أن السياسة العامة يجب أن توضع لمواجهة مشاكل اجتماعية خاصة حتى يكن التقدم على طريق الدل فترة اثر فتره . ولكنهم ينسون حقيقة هامة وهي أن معالجة مشكله واحدة بطريقة رأسية قد يضخم المشاكل الامر الذي قد يؤدي الى مشاكل أخرى وواضح أن هذا الاتجاه من العلماء الامريكيين معبا بالايديولوجية الانهزامية لانه يتحاشى وباستمرار الحل الاشتراكي .

هذا الا أن أحدا من الاشتراكيين لم يدع يوماً أن المجتمع يمكن أن يعيش دون روائب ؛ ذلك لأن ما مضى على البشرية من الأم وتخلّف يظل يثرز أمراضاً في جسم المجتمع الاشتراكي تقتضى من المخطط أن يواجهها والتقدم على طريق الحل الاشتراكي يصادف دائماً مشاكل التطبيق الاشتراكي وليست مشاكل المجتمع الاشتراكي هي السقوط الاجتماعي والانحراف الفردي وتمدد الاسرة وانما هي مشاكل جديدة تدور حول المفصلات الاساسية التى تتبع من القيم المتغيرة المستجيبه باستمرار تقدم العلم والنمو الاشتراكي وقرق بن ارتفاع درجة الحرارة وبين اصابة الجسم الاناسى بمرض خطير والمعالجة في مثل هذه الدالة تقتضى حلا جذريا .

كيف ندرس المشاكل الاجتماعية (وجهة نظر)

عدما يعالج علم الاجتماع مجتمعا من المجتمعات فانه يفصد أولا فهم الحياه الاجتماعيه فيه ، ولهذا نختلف المداخل لمثل هذه المعالجه باختلاف وجهات النظر ، فأحيانا يضع الباحث كل اهتمامه على السلوك الانساسى في اتجاه القيم ، وأحيانا يركز على المنجزات التكنولوجيه لتحديد معالم ثقافته . وأحيانا أخرى يهتم الباحث بالنظم الاجتماعيه التى تعتبر قوالب النشاط ، بينما يفضل آخرون أن يتناولوا المجتمع من وجهة نظر الانسان باعتبارها الناحية التى تميز المجتمع وثقافته السائدة بعض النظر عن الامور السابقه ، كل طريق من هذه الطرق كما قال هوايتيد يعتبر نوعا من المصاييح التى تنير بعض الحقائق وتهمل بعض الحقائق الاخرى ؛ بمعنى أن كشف جانب من جوانب الحياه أو البناء الاجتماعى في مجتمع معين صائله هامه في توضيح معالم النضج الاجتماعى من زاوية معينه في الوقت الذى تبقى فيه زاويا أخرى غير

واضحة للعيان أو خاضعة للامور وربما تعاقبت النظرة تلو النظرة لكشف عميق لطبيعة الحياة ولعل هذا الاتجاه هو الذى يعكس التوجيه التكنولوجى للباحثين ومثال ذلك أن بعض المجتمعات تضع فى قمة أبحاثها مشاكل مثل التفرقة العنصرية أو انحراف الاحداث أو مشاكل الشيفوخة والبطالة أو الاستهلاك أو التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتتوقف كل مشكلة على ما يشعر المجتمع به من ضغطها على مرحلة معينة من مراحل نموه. ويصر علماء الاجتماع أن كل مشكلة اجتماعية هى بطبيعتها متعلقة بطابع المجتمع البنائى الذى قد ينظر اليه مرة على أنه ثابت ومرة أخرى على أنه متغير وغير طبيعى . ومن المناسب هنا أن نقول أن جميع المشاكل مهما كانت طبيعتها نشترك فى أسس واحدة هى أن ثمة عائق يقف أمام الفعل الاجتماعى أو الفهم العام يسد طرق السلوك الاجتماعى ويعرقلها فى اتجاهات غير طبيعية وكلما فسلت وسائل المجتمع فى مواجهة الصعاب غاب نوعا من التددى بظهر فى شكل جدار صعب الاحتراق وهنا يتقدم علماء الاجتماع للبحث عن الاسباب التى جعلت هذا الجدار يرتفع ويسد معالم الطريق بالنسبة للفرد والجماعة .

ويقول الفيلسوف البريطنى أرنولد توينبى أن التاريخ الكلى للمدينة يمكن أن يدرك على أنه سلسلة من التحديات الخلقية والعقلية التى واجهت الانسان ووضعت أمام عبقرية نوعا من الحيرة كان عليه أن يتحرك مستخدما كل فكره وطاقته لمحاولة التصدى لها . وعندما يعثر المجتمع على الحلول الناجحة يتدرك نحو مستويات أعلى وأعلى جديدة ، فإذا لم يتمكن المجتمع من مواجهة هذه التحديات فانه يتفكك وينهار الى حد التلاشى . واذن فتاريخ المدنية عبارة عن مراحل من النجاح والفشل فى مواجهة التحديات وعدا هو السر فى تعاقب المدنيات فى كل منطقة من العالم .

أحد العلامات المميزة للمشاكل عن غيرها أنها شديدة الصلة بالقيم الخلقية ، وهى اجتماعية من وجهة نظر خاصة لانها متصلة اتصالا وثيقا بالعلاقات الانسانية وتظهر عليها فى المضمون الذى تتواجد فيه باستمرار علاقات الانسان أو هى مشاكل لانها تعتبر خروجاً على ما يمكن اعتباره صواباً أو صحيحاً على أساس ما يحدده المجتمع للصفات المرغوبة . أو بمعنى آخر ان المشاكل تعتبر كذلك لانها تقلقل الانماط والعلاقات التى يضع المجتمع لها أهمية كبرى خلال التاريخ .

وعلى هذا يمكننا أن نقارن المجتمعات والمراحل التاريخية من وجهة نظر الانسان الفكرية ونوع المشاكل الاجتماعية التى نشأت عن التغيير الاجتماعى والثقافى ، وعلى هذا الأساس لا نجد هناك مجتمعا حلا من القلقلات الاجتماعيه على الرغم من أن نتائج المقارنة يمكن أن تكشف بوضوح أن المشاكل الاجتماعيه نحلف من حيث التسدة من ثقافة الى أخرى ومن عصر الى عصر . وربما كان مرجع ذلك أن المجتمعات فى فترات التاريخ واجهت مجموعاً من السحديت أهمها مشاكل النكف مع البيئة الطبيعیه وما حدث من أخطاء حتى نصجت تجربه الأساس . واستطاع أن يعالج الطبيعة معالجة ناجحة ومشاكل الإنتاج فى مواجهة الأعداد المتزايدة من السكان وما ترتب عليها من توجيهات أيديولوجية وما رسب فى قاع المجتمع من صراع بين مجموعات البشر وأدى الى نشوء المجتمع الطبقي الذى ظل يتطور حتى وجهه الانسان بالانقلاب الصناعى ، فنشأت مشاكل جديدة هى مشاكل مجتمع جديد لم يجربه الانسان ، وبدأ المجتمع فى مداولة جديدة للصواب والخطأ حتى ظهرت معالم جديدة للمجتمع الانسانى على صورة صراع قسم العالم الى قسمين : اشتراكيين ورأسماليين . ومشاكل الحياة الحضرية التى انبعث من انقلاب المجتمع الانسانى من طابع العلاقات المباشرة الى غير

المباشرة وما ترتب عليه من مشاكل الضياع الاجتماعي نتيجة لانفصال الفرد عن الوحدات الاجتماعية التي كانت تحمي نموه وتعطيه الامن والاحساس بالسلام .

وهناك سؤال هام عند دراسة المشكلات في المجتمعات المعاصرة هو ، هل تتناسب المشاكل طرديا مع اتساع نطاق الثقافة وما يصحبها من تقدم تكنولوجي واتساع نطاق الحياة الحضرية ؟ وبمعنى آخر هل يصاحب تقدم المدنية زيادة في عدد المشاكل التي يواجهها الانسان ؟ الاجابة يمكن أن تسير في طريقين متضادين ، وهنا يبدو أثر التوجيه الابديولوجي وطابع الحياة .

اولا : يعترف الباحثون في الولايات المتحدة الامريكية أن الاجابة بالايجاب على هذا السؤال تعتبر نتيجة منطقية ومسألة طبيعية ويمعدون أربعة عشرة مشكلة هي :

- ١ - اتساع نطاق الجريمة .
- ٢ - اتساع نطاق انحراف الاحداث .
- ٣ - الخلل العقلي .
- ٤ - الاقبال على تعاطي المخدرات .
- ٥ - الانتحار .
- ٦ - اتساع نطاق الدعارة .
- ٧ - ظهور الازمة السكانية .
- ٨ - التمييز العنصري .
- ٩ - التفكك الاسري .

- ١٠ - مشاكل العمل وتفكك علاقاته .
- ١١ - الانحرافات في المجال العسكرى .
- ١٢ - تفكك المجتمعات المحلية .
- ١٣ - مشاكل المواصلات والمدن الكبرى المتروبوليتيه .
- ١٤ - الكوارث العظمى في حالات الحرب والسلام .

هذه هى المشاكل الأساسية التى تدور من دراسته أنها مصاحبه للمجتمع الرأسمالى عندما يصل الى أعلى مراحل التقدم . ولكن السؤال الذى يسأل هل هذه المشاكل طبيعیه وضرورية أم لا ؟

بجيب عماء الغرب على ذلك بقولهم . ان هذه المشاكل طبيعیه لانها نتيجة منطقية لانتساع التقدم التكنولوجى فى فترة لا ملاحق النظام الاجتماعى سرعة التغير التكنولوجى . وهنا يفتخر الباحثون بحب النعيم من وجهة نظر التمتع التفاضلى وفى هذا الحدد نصبح بظرة ولم أجبر عن التخلف الثقافى والاجتماعى صالحة باعتبارها النظرية التوحيديه لمشاكل التفكك والانحراف المترتبة على أوضاع المجتمع المتغير وعلى عدم المرونة فى مواجهه التحديات الصناعيه والتكنولوجيه . أما أن هذه المشاكل ضرورية فمراجع ذلك الى أن طبيعیه النمو الاجتماعى تفترض ظهور التوترات التى يمكن القضاء عليها عن طريق توسيع نطاق ما يسمى بالخدمات الاجتماعية ؛ ومعنى هذا أن مناقشة المشاكل الاجتماعية لم يقترح فى صدد حلها أى إجراء يمكن ان يتناول أساس المجتمع بالتعديل والتغيير ، وهنا يبدو أثر التوجيه الايديولوجى فى تحديد العوامل المسببة للمشاكل . هل المشكلة نتيجة لتفكك البناء أم لخلل مؤقت أصاب الوظيفة ؛ وكما سبق أن ذكرنا أن محور الاجابة يدور على الناحية الثانية وتترتب العوامل على هذا الأساس .

ثانيا : الطريق الآخر يجيب بالسلب ، فليست المشاكل المتقدمة الذكر طبيعية أو ضرورية لنمو المجتمع الثقافي والتكنولوجي ، لان المشاكل اذا ازدادت فأن مواجهتها تستلزم اعادة نظر بصورة شاملة ، أى تستلزم اعادة فحص البناء الاجتماعى لبيان الثغرات التى انفتحت فيه وتسربت منها المشاكل ، ذلك لان هذه المشاكل هى ضربة أساسية موجبة الى تكامل المجتمع : وتكامل المجتمع لا يمكن الوصول اليه بزيادة الإبعاد الاجتماعية بين الافراد والجماعات أو بزيادة التناقض الموجود بين الاجهزة العاملة فى المجتمع والتى تتبلور فى نهاية الامر فى شكل نظم ، اذن فالحل الامثل هو القضاء على التباعد والتناقض وتغيير التوجيه الايديولوجى باعادة بناء المجتمع تخطيطيا على مدى سنين متعاقبة فتل المشاكل وتقل حدتها ويختفى عدد كبير منها •

هذا هو الحل الذى انبثق عن النوحية الاشتراكية فى بناء المجتمع والذى يزعم أن المجتمع الاشتراكية مجتمع بلا مشاكل • ولكننا لا نوافق تماما على أن المجتمعات الاشتراكية مجتمعات بلا مشاكل فبها ولكن بلا شك فيها مشاكل أخرى ، هى مشاكل التطبيق والكيف خاصة عندما نكون الرواسب القديمة ذات فعالية واضحة • والحكم على مدى نجاح المجتمع الاشتراكية فى مواجهة المشاكل لم ينضج بعد ، لان تجربة الانسان بدأت وكانت الى حد كبير قائمة على أساس عقلية رأسمالية بورجوازية ، أما التجربة الاشتراكية فلا تزال فى مراحلها الاولى ولم يمتص عليها أكثر من خمسين عاما •

الطريقة السوسيولوجية فى فهم وتحليل المشكلة الاجتماعية :

من الملائم لها أن نتعرض لبعض الخصائص التى تميز الشرح العلمى

للمشاكل الاجتماعية عن الشروح الاخرى ، وفي هذا الصدد فاننا نفضل أن نتعرض مقدما لبعض المعالجات غير السوسبولوجية في هذا الصدد .

هناك أولا المداخل الصورية والادبية التي تظهر في أعمال رجال مثل زولا وويلز وبرناردشو وشتاينبك وجوركي ، أستطاعوا تصوير المجتمع الانساني بطريقة مبدعة من الناحية الفنية ، فعالجوا بعض المشاكل الكبرى بديب أظهروها في صورهِ دراميه والقوا اللوم شديدا على كل من تصدى لمواجههِ هذه المشاكل عن طريق منطق الحل الوسط وواضح أن مضمون أعمال هؤلاء كان يتجه ايجابا أخلاقيا . كما أن وسائلهم في الحل كانت ذاتية وهدفهم من كتاباتهم اثارهُ الجماهير عى حل المشكله دون معرفة عواملها الحقيقية .

والمدخل الثاني . المعالجات الصغبه الى بدأت في أوروبا منذ القرن ١٨ وكانت تنظم في شكل احتجاجات على صحفحات الجرائد لبعض المشاكل التي تكون من وجهة الرأي العام انحرافا في الادارة .

والمدخل الثالث . تم على أبدي رجل الدين والفنانون وكان الاهتمام الأكبر مكررا على الانحرافات ومخالفات القانون واجراءات الدولة ، ومن ثم كان عرض المشكله يسير في اتجاه يصور زاوية من زوايا الاهتمام بالنسبة للذين عرضوا هذه المشاكل في دور العبادة والمحاكم . ويعتبر هذا الاتجاه الاخير هو أقرب الاتجاهات الى الحقيقة . ومع أن المعالجة السوسبولوجية مختلطة نوعا عن المعالجات السابقة الا أنها قد أمدت علم الاجتماع بثروة في الرأي وفي تجربة الاحساس العام في المجتمع . وهنا يجب أن نتنبه الى أن عالم الاجتماع هو قبل كل شيء مواطن وصديق وصاحب رأي ومجموعة من القيم . فهو من هذه الزاوية يدمغ الجريمة

والاضطهاد ويشمئز من الدعارة ويعتبر الادمان على المخدرات نوعا من الرزيلة ، وقد يشارك في بعض الاتجاهات في المجتمع التي تداول أن تصح تلك الأوضاع عن طريق الارشاد أو الجمعيات أو عن طريق الاشتراك في سن القوانين التي تحرم تلك الافعال وتصادرها .

ولكن علم الاجتماع من ناحية أخرى متسلحا بالمنهج العلمي ومتنطقا بالموضوعية والحيادية يحاول أن يوجه إليها منظار العلم بطريقته الخاصة . ولكن كيف يتخلى الباحث الاجتماعي مهما التزم بالمنهج العلمي عن أخلاقيات هذا المجتمع ومبلغ احساسه بطبيعة المشكلة من حيث عموميتها أو خطرها . من غير شك أن أخلاقيات المجتمع ومبلغ الخطورة والانحراف بالنسبة للباحث تعتبر نوعا من التوجيه خاصة في اختيار مشاكل بعينها لتكون محلا للدراسة . ومن أجل هذا غاننا نتوقع أن تتغير المشاكل بتغير طبيعة المجتمع وتقدم الزمان أيضا .

وتراعى الاعتبارات الآتية عند دراسة المشكلة من وجهة نظر العلم :

- ١ — النظم الاجتماعية مترابطة ترابطا عضويا .
- ٢ — المشاكل الاجتماعية مترابطة ترابطا عضويا كذلك .
- ٣ — حل المشاكل يمكن أن يؤدي إلى تغير كلي لطابع الحياة الاجتماعية .
- ٤ — الحل الاشتراكي ليس حلا مثاليا كما يذهب إلى ذلك علماء الغرب .
- ٥ — المشاكل الاجتماعية تنعكس التوجيه القيمي للمجتمع ، ولذلك

تعتبر دراسة القيم مدخلا أساسيا لفهم طابع المشكلة وامتدادها ومبلغ عمقها .

٦ - يجب أن نميز بين المشاكل الاجتماعية ومشاكل علم الاجتماع فالاخيرة هي نوع من الصعوبات التي تواجه المعرفة السوسيولوجية للمجتمع الانساني ، و الفرق بين المعرفة وانحرافات الجماهير التي تصيب سلوكهم أو انخراطهم هي الوسط الاجتماعي .

٧ - تتغير مقاييس الخطأ والصواب ، والخير والشر في الزمان والمكان .

ويجب أن يكون احتمال هذا التغير مائلا تماما عند كل الباحثين في المشاكل الاجتماعية حتى لا يقعوا في المغالطة الكبرى التي تتصور أن هذه المشاكل مسألة طبيعية وضرورية وعامة في المجتمع الانساني .

٨ - دراسة المشكلة الاجتماعية لا يجب أن تتم بمعزل عن فهم الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع باعتبار أن المجتمع جسم متكامل وظائفه بناء على وجود وظائف ضرورية ، وأن ثقافة المجتمع هي هذا الرداء الذي يتغير بتغير العلم عاكسا باستمرار أبعاد التغير التكنولوجي .

٩ - تؤدي الحياة الاجتماعية الى انحرافات في أدوار الناس ومراكزهم نتيجة للقلقات التي تصيب البناء الاجتماعي . ولذلك فإن التغلب عليها يعيد تصديح وضع الاجزاء في البناء على أساس اطار مختلف ، يؤدي الى اخراج أدوار ومراكز جديدة .

١٠ - وليست هناك حتمية في أن تكون المشكلة الاجتماعية ذات صفة عمومية في كل أرجاء المجتمع لتكون أهلا للدراسة ، ذلك لاننا نعلم أن

اتساع نطاق المجتمع الحديث يمكن أن يؤدي الى وجود مجتمعات محلية ذات روابط مختلفة ، ويمكن أن يترتب عليها مشاكل مختلفة أيضا ؛ ولهذا فإن الباحث فى المجتمع له أن يدرس المشاكل الاجتماعية اما على المستوى المحلى أو الاقليمى ؛ أو على مستوى المجتمع بأسره •

بهذا نتبين أننا عند دراسة مشاكل المجتمع نخضع بالضرورة لمجموعة من الاعتبارات تنحصر جميعا فى مسألتين هامتين :

١ - الالتزام الدقيق بالمنهج العلمى الذى يؤدي الى التسليم بتسلسل العوامل المسببة والطابع الانتشارى للمشكلة الاجتماعية ؛ وهذا يترتب عليه التسليم من جهة أخرى بأن المشاكل الكبرى فى المجتمع مشاكل تعكس تناقض اجزاء البناء ؛ بينما يمكن أن تكون بعض المشاكل الصغرى معبرة عن احلال فى الوظيفة •

٢ - التوجيه الايدويولوجى والخلقى والقيمى الذى يعتبر أمرا حيويا بالنسبة لاختيار المشكلة وطبيعة دراستها ومنطق حلها ، ولهذا فإن الحل يجب أن يكون على أحد مستويين : الاول المستوى الرئيسى ، وهو اعادة تصحيح العلاقات البائيه والنانى المستوى الثانوى الذى يعالج مشاكل النطبنى أو يقتضى على بعض الرواسب القديمة ذات الفاعلية بالرغم من اعادة تصحيح البناء •

الفصل الثالث

عمليات التغير الاطرادية المرتبطة بالمشاكل الاجتماعية

تتضمن هذ العمليات عددا كبيرا من عناصر النظام الاجتماعى كالمنظمات وأنساق القرابة والمجتمعات المحلية والقواعد الاخلاقية والانماط الاجتماعية والوظائف الاجتماعية والسلطة ومراكز القوة ، هذا الى جانب ارتباط الافراد بالنظم الاجتماعية وعلاقاتهم بالمعايير الموصلة للافعال الاجتماعية ويرى عدد من علماء الاجتماع أن تاريخ المدنية بأسره عبارة عن تغيرات متكررة لهذه الوظائف والانساق والبناءات ؛ ولكن تاريخ الانسان يحتوى على أمثلة لاحصر لها أظهرت مدى صلابة النظم الاجتماعية ومقاومتها لكل التغيرات التى قد تؤدى الى تفككها أو تعديلها على نحو معين ، ولعل الصراع بين القديم والجديد داخل الثقافة الواحدة من بين العوامل الكبرى التى تؤدى الى عدد كبير من المشاكل التى تتوقف عن الحل لفترة طويلة من الزمان. ولكن اتساع نطاق المشكلة الاجتماعية وضغطها على بناء المجتمع يؤدى الى نوع من التفكير فى وسيلة حلها ، والحل الذى يبدأ من مجرد الالتفاف حول المشكلة دون الوصول الى قلبها ، يؤدى الى محاولات لتعديل الظروف والشروط المحيطة بها رغبة فى تخفيف النتائج المترتبة عليها ، ولكن المجتمع فى وقت ما يتبين أن الحل السليم للمشكلة الاجتماعية انما يتم عن طريق تغيير البناء من حيث ترتيب الاجزاء . ويعتقد علماء الغرب أن الاتجاهات نحو الحضرة والتقدم التكنولوجى الواسع النطاق يعتبران من القوى الرئيسية التى تسبب التخلخلات الاجتماعية التى

تحدث في المجتمعات القريية . وربما كانت نظرية التخلف الثقافي عند
أجبرن دليلا قاطعا على مدى احساس علماء الغرب بالاثار التي تترتب
على كل تغير تكنولوجي في الحياة الاجتماعية ، ذلك أن تغير الاداة دائما
خلال التاريخ كان علامة على قرب تغير النظام الاجتماعي ، وأبلغ دليل
على ذلك أن المتبعين للتاريخ الانساني استطاعوا أن يكتشفوا بسهولة
— أن الادوات التي استخدمها الانسان في فترة معينة فرضت عليه السلبيية
وانعكس ذلك على النظام الاجتماعي . كما أن أدوات بعينها استخدمت
بعد ذلك وضعت في يد الانسان ، ولاول مرة ، الوسيلة التي يغير بها
الطبيعية. وبهذا ازدادت ايجابية الانسان وانعكس هذا أيضا على النظام
الاجتماعي ، وقد تغير الطابع العام للانسان في القرن ١٩ استجابة
لعصر النهضة وما انطوى عليه من تجديديات لم يشهد لها الانسان مثيلا ،
ومضى هذا أن كثيرا من التعديلات التي تصيب المجتمع الانساني تتم
استجابة لتغير الوسائل التي يتم بها تغيير الحياة المادية . ومن هذا
وجدت نظرية أجبرن في التخلف المترتب على التغير التكنولوجي صدى
بعيدا عند علماء الغرب . وأصبح من المفضل نسبة المتغير في النظام
وانبثاق المشاكل المترتبة على هذا التغير راجعا وباستمرار الى التغيرات
التكنولوجية . فاذا كان هناك جانب صدق في أن المدنية والتكنولوجيا
نعتبران من العوامل المسببة للمشاكل الاجتماعية فاننا يجب أن نفهم
العوامل المسببة الحقيقية . ذلك لأن التكنولوجيا وحدها لا تدخل لها
بالمشاكل الاجتماعية ، ولكن ارتباط التكنولوجيا بالتغيرات الحضرية في
المدينة هي التي تؤدي الى نشوء هذه المشاكل ، ولذلك لا نستطيع أن
نسب ظهور الجريمة أو التوترات العنصرية الى أي منهما على حدة .
لأن الدراسات المقارنة التي أجريت على عدد من المدن في أنحاء العالم
أظهرت أن المدن الثابتة التي لا تتغير بفعل التكنولوجيا تظهر فيها مثل

هذه المشاكل... معنى هذا أن علماء الغرب يحاولون عدم الربط بين المدينة وبين المشاكل الاجتماعية أو بين التصنيع وبين ظهور بعض الانحرافات في السلوك الاجتماعي ، طالما أنهم يجدون نتيجة للبحث العلمي أن عددا من مناطق العالم بها أيضا مثل هذه الانحرافات . إذن فالتفكك الاجتماعي في رأيهم يعتبر نتيجة مصاحبة لعدم التكامل في وظائف المجتمع ، وهنا يتبين اصرار هؤلاء العلماء على ربط الوظيفة بالمشاكل الاجتماعية دون البناء . وهذا بظهور من أنهم يدعون أن البناءات الاجتماعية الحضرية والبناءات الاجتماعية الصناعية والبناءات الاجتماعية الريفية تفرز جميعا نوعا واحدا من المشاكل ، فليس الامر اذن متعلقا بالبناء ولكنه متعلقا بالوظيفة .

ولكن النظرة العميقة تبرز أن المشاكل الاجتماعية الموجودة في هذه المناطق المتمايزة ليست مختلفة من حيث الدرجة ولكنها مختلفة من حيث النوع . فلو كانت المشاكل الاجتماعية مختلفة حقا من حيث الدرجة لجاز لنا أن نربط المسئلة بالوظيفة . ولكن الثابت أن المشاكل الاجتماعية في هذه المناطق المتمايزة تختلف من حيث انوع ولهذا فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبناء .

هذا الى أن ربط التكنولوجيا كعامل أساسي بعمليات التغيير الاجتماعي وما يترتب على هذا التغيير من مشاكل يؤدي الى نظرة خاصة . هي أن كل انحراف يعصب المجتمع انما يرجع الى عدم تكيف الفرد أو الجماعة مع كل تعديل يحدث في معدات الحياة . ولكن في هذا التفسير اغفال لحقيقة هامة : أن التغيرات التكنولوجية قسمت العالم الى قسمين :

١) القسم الذي يملك وسائل التكنولوجيا هذه .

ب (القسم الذى يستخدمها أو يعمل من خلالها •

وكلما زاد التقدم التكنولوجى زاد التناقض بينهما وزادت الهوة التى تفصلهما، الأمر الذى يؤدى باستمرار الى نشوء مشاكل الصراع والانعزال وانخفاض مستوى المعيشة وتضليل الرأى العام والعمل من أجل الحرب وبعث كل أنواع التوترات والازمات الاقتصادية التى تؤدى من وجهة نظر الطبقة المالكة لوسائل التكنولوجيا الى زيادة فى الكم والكيف مما لهذه الوسائل أو بمعنى آخر زيادة قدرتهم على السيطرة وفرض الرأى وتوجيه النظام الاجتماعى •

وتمشيا مع فكرة علماء الغرب يدعون أن المشاكل الاجتماعية انما تنشأ بفعل العمليات التغييرية الاضطرابية التى تصاحب وباستمرار كل تقدم تكنولوجى لا تصاحبه فى نفس الوقت تغيرات فى النظام الاجتماعى • ولا يجب فى تفسيرهم أن نفهم التغيرات الاجتماعية هنا على أنها تغيرات بنائية ، بل هى تغيرات تعدل الوظائف المصاحبة للنظام • ومن أجل هذا يضعون أربعة مشاكل أو عمليات تعتبر المفصلات الرئيسية لكل اندراف يحدث فى مجال الحياة الاجتماعية وهى :

١ — الصراع الاجتماعى • (الذى يظهر فى النظم الاجتماعية) •

٢ — التنقل الاجتماعى •

٣ — العمليات الفردية •

٤ — الاتجاهات اللامعيارية •

ولسوف نتعرض لكل من هذه العمليات على حدة لنبين كيف ينظر هؤلاء العلماء الى أبعاد المشاكل الاجتماعية من وجهة نظرهم •

أولاً - صراع النظم :

كل نظام اجتماعى ، أسرة أو مجتمعا محليا أو اتحادا نقبيا يعتبر نمطا من الأهداف والوظائف والسلطات ، تتطلب نوعا من لطاعة من الأفراد والأعضاء التى ينتمون الى كل منها ، وكل نظام من هذه النظم له القدرة على أن يمد نفوذه على الأعضاء خلال فترة زمنية وبطريقة محددة . حتى أنه يستطيع أن يسيطر على كل نواحي حياتهم سيطرة تامة . ويدللون على ذلك أن بعض المجتمعات التى يسودها نظام العائلة المركبة أو الممتدة،تنظم فيها مثل تلك العائلة كل حياة الأفراد من الناحية الاقتصادية والدينية والسياسية داخل ذلك الامتداد القرابى الذى قد يمتد فيشمل عائلات أخرى فى اطار البدنة ، الذى يمثل النمط الأكبر للعلاقات القرابية بالنسبة لأعضاء المجتمع .

ومعنى هذا أن النظام الاجتماعى يمكن من وجهة نظر معينة أن يستغرق كل حياة الفرد ويمتص كل نشاط محتمل يمكن أن يقوم به . ولكن كلما تقدم المجتمع وكلما تغيرت تحت وطأة عوامل التكنولوجيا انتقلت بعض الوظائف التى تقوم بها الوحدة العائلية أو القرابية الى مظمات متخصصة داخل المجتمع لها سلطتها ولها وظائفها . أى أن هذه النظم تتقاسم داخل اطار البناء الاجتماعى مظاهر السلطة والوظائف التى من مجموعها يتكون المجتمع الانسانى . ويستنتج علماء الاجتماع العربيون من هذا أن تعدد النظم التى ينصرف اليها نشاط الأفراد يؤدى الى الصراع سواء بين هذه النظم أو بين الأفراد فى المجتمع . خاصة خلال محاولتهم التكيف بصورة واضحة مع مطالب كل نظام على حدة . وهنا يبدو أثر التغير الذى يصيب أى نظام اجتماعى بصورة أكثر كثافة من مضام آخر .

ومعنى التغير غير المتوازن الذى يصيب نظم 'المجتمع' ، أن الافراد

يختلفون في أبعادهم وعلاقاتهم الاجتماعية أراء النظم ، كما تختلف أيضا طبيعة انتماءاتهم إليها ، ويحدث هذا في الوقت الذي لا يكون الفرد فيه مستعدا للاستجابة لهذه التغيرات السريعة ، فتضطرب علاقاته ويمد هذا الاضطراب ليشمل النظم نفسها .

وبفسر علماء الاجتماع هذه العملية بقولهم ، ان النظام الواحد قد يتفرع الى عدد من الأنظمة ، فيتناول النظام الأصلي عن بعض الوظائف التي كانت ملازمة له الى الأنظمة الجديدة . الذي يكون فيه الأفراد منتمين بالنظام الأصلي دون أن يتحركوا للارتباط بالنظم المنفردة الجديدة . والنتيجة التي تترتب على ذلك أن تحدث فجوة بين القديم والجديد يجب ملؤها ، وفي الغالب لا يتم ملؤها بسهولة أو في فترة قليلة من الزمان . فتحدث مشاكل اجتماعية . أو قد يظل النظام واحدا لا ينقسم ولا يتفرع ولكن تنتقل بعض وظائفه الى نظام آخر موجود في المجتمع . ومتى حدث ذلك فان بعض العلاقات الموجودة بين النظام وأعضائه يجب أن تتغير أيضا ولكن الذي يحدث أن الأفراد لا يتغيرون عند هذا التغير في النظام .

ولهذا فان النظام القديم يفضل في تحقيق الوظائف الاجتماعية التي كان يؤديها قبل أن تنقل منه أو اليه بعض الوظائف . خاصة اذا ظل بعض الأفراد يتطلبون من النظام القديم أن يفي بكل مطالبهم والتزاماته قبلهم .

هذا باختصار وجهة نظر العلماء الغربيين ، ونرى منها أن كل المناقشة دارت حول وظائف النظام سواء كانت مرتبطة به أو انتقلت الى نظام آخر كلية ولكن حقيقة الأمر أن النظم الاجتماعية في المجتمع هي وحدات بنائية أو أعضاء جسم كبير ، فلا يمكن لنظام أن يغير من وظائفه الا اذا

تغير من وضعه في الاطار البنائي بأجمعه ، ولهذا اذا فرضت الحاجة على نظام أن يتغير من حيث وظائفه فيجب على كل من يريد حل المشاكل الاجتماعية أن يعيد ترتيب النظام بنائيا مع بقية نظم المجتمع .

ومثال ذلك أن الرأسماليين يساندون نظاما اقتصاديا يكفل لهم الاحتكار ويعمل عندهم العمال أو الأجراء الذين بأرتباطهم بهذا النظام يتناولون أجرا معينا يساعدهم على الأستمرار في الحياة . ولذلك فالنظام الاجتماعي القائم على هذا الاساس الاقتصادي كان يؤدي وظيفة محددة بالنسبة للرأسماليين والأجراء .

فاذا أردنا أن نجعل النظام الاقتصادي يغير من وظائفه ليحقق مزيدا من الانتاج ومزيدا من التوسع نتيجة لاستغلال غائض رأس المال . فاننا يجب أن نعيد النظر في وضعه داخل الاطار البنائي للمجتمع ، والحل السليم دون تناقض ، هو خضوع النظام الاقتصادي لتخطيط مركزي ينبع من فكرة واحدة تسيطر على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أي التأميم ، وبهذا يتغير وضع النظام الاقتصادي البنائي بحيث يصبح جهازا من أجهزة الدولة غتتغير وظائفه . فاذا كان النظام الاقتصادي القديم ينبع من عقلية فردية ويحقق مصالح فردية ويتطلب بناء يقوم على خطط فردية ولا يحقق في نفس الوقت أهدافا اجتماعية ، فان تغيره البنائي يصبح وسيلة وغاية . وسيلة للتنمية الاقتصادية وغاية لتحقيق الرغاية الاجتماعية ، والفرق واضح تماما .

واذن الصراع النظم مظهر لطبيعة لبناء الاجتماعي الرأسمالي لأن النظم لا تصارع مطلقا في بناء اجتماعي اشتراكي ، ومن ثم فان المسكل الاجتماعية التي تترتب على هذا الصراع غير موجودة في المجتمع

الاستراكي وليس معنى هذا كما قلنا سابقا أن إعادة ترتيب البناء الاجتماعي يؤدي إلى القضاء المبرم على المشاكل . بل أن هناك مشاكل من نوع جديد تنشأ مصاحبة لعمليات النمو ، هي نوع من التنفس السريع الذي قد يصاحب الرياضة البدنية العنيفة .

ثانيا : التنقل الاجتماعي :

وأبلغ دليل على التوجيه الايدولوجي الرجعي في تحليل المشاكل الاجتماعية تفسر علماء الغرب لعمليات التنقل الاجتماعي ، محمد الفرن ١٨ يرى علماء الغرب أن كل تنقل اجتماعي حدث في المجتمعات سمل أفرادا أو جماعات كان تنقلا أفقيا .

والتنقل الأفقي بالمعنى الذي فهم عندهم هو عبارة عن الحركة الاجتماعية التي ينتقل فيها ملايين الناس من مكان إلى آخر . من السهول إلى الجبال ، من الشرق إلى الغرب . ولعل هذا هو أكثر التفسيرات رجعية لعمليات التنقل الأفقي ذلك لأنهم يبتعدون بهذا التفسير عن التنقل الأفقي الحقيقي داخل المجتمع الواحد الذي يشير وبصراحة إلى رفع مستويات المعيشة وتذويب الفوارق بين الطبقات . ويمكن للجهيع صعود السلم والهبوط منه على أساس مبدأ نكافي الفرص . فإذا تعرضوا للطبقات الاجتماعية فإنهم يقولون أن كل تنقل حدث فيها كان في حقيقته عبارة عن تحديد للعلاقات بينها وتعيين لمراكزها ووضع لمظاهر القوة في بعضها دون الآخر ، الأمر الذي أدى إلى إعطاء كل مجتمع طابعا خاصا . ويترتب على هذا في نظرهم ظهور وسائل التأثير الكبرى كالزعامة والتوجيه السياسي المركزي والحرية الدينية وما ينبني على ذلك من تذويب الفوارق لا بين الطبقات في المجتمع ، ولكن بين الجماعات .

١ - حقيقة تعتبر في الواقع مصادرة على المطلوب ، لأن التقدم
النذ، يوجب الذى أصاب وسائل الاتصال ربط بالفعل بين المجتمعات .
غأدى الى دبوع الأفكار ولكن برغم هذا بقى النظام الاجتماعى التقليدى
فى هذه المجتمعات على ما هو عليه ، بل أن وسائل الاتصال الحديثة على
الرغم من أنها قربت المفاهيم بين المجتمعات وكان يمكن أن تستخدم فى
تقريب مفاهيم المجتمع الواحد الا أنها استخدمت وبإصرار فى اعطاء
النظام الاجتماعى التقليدى شرعية وتأصيلا ، ونحن نعلم أن كل وسائل
الاتصال الحديثة فى المجتمعات الرأسمالية تملكها الأجهزة الاحتكارية
الرأسمالية ، وعلى هذا فاننا لانتوقع نتيجة ذلك أن تعرض مشكلة
اجتماعية ويقترح لها علاجا الا من وجهة نظر هؤلاء الذين يحافظون على
أوضاعهم الاجتماعية .

أن التنقل الاجتماعى الحقيقى هو تنقل أفقى يعبر عن دينامية
المجتمع ويستجيب لكل التغيرات التى تحدث نتيجة لتغير أبعاد العلاقات
وتذويب الفوارق بين الطبقات التى تعتبر أول هدف للتنقل الاجتماعى
الذى يمكن أن يحدث فى المجتمع فى فترة معينة من الزمان ؛ لأن مثل هذا
الاجراء يعدل من صورة البناء الاجتماعى ويعدل من الأبعاد التشريحية
فى جسم المجتمع ويعدل فى نفس الوقت الأبعاد المقبلة على أساس الكفاءة
المتزايدة للدولة ، على أساس التنمية الاقتصادية . ومزية هذا التنقل
أنه يحطم المشاكل الاجتماعية ويحاصرها وقد يؤدي الى عقم بعضها دون
حاجة للمواجهة ، ولذلك فان التشريع الاجتماعى الاشتراكى يقضى على
المشاكل الاجتماعية دون حاجة الى مايسمى فى الدول الرأسمالية بالخدمة
الاجتماعية ؛ لأن هذا الاتجاه يعمل على التسكين والحل العرضى .

أما الحل الاشتراكى فانه يهدف الى القضاء على الجذور المرضية

فتستقيم الأحوال دون حاجة الى مجهود ايجابي يبذل على مستوى الفرد أو الجماعة .

ثالثا : العمليات الفردية :

أحد العلامات الهامة للفرق بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدي هو في درجة الاستقلال الذاتي الذي يحصل عليها الأفراد. وفي هذا الصدد تقدمت أبحاث علماء الاجتماع تقدما كبيرا لاطهار هذا الفرق ، ولعل هنري مين هو أول من أشار في كتابه القانون القديم الى ذلك عدما حدد معالم المجتمع البدائي مقارنة بمعالم المجتمع الحديث . وقال ان العلاقات الاجتماعية في المجتمع الأول تقوم على علاقات القرابة ، والقرابة بطبيعتها تجمع ولا تفرق أما المجتمع الحديث فأنه يقوم على التعاقد وهو يفرق ولا يجمع . ولذلك يتجه المجتمع الحديث الى إبراز الفردية على حساب الجمعية وإبراز المصلحة في العلاقات على حساب القرابة ، وقد سار على نفس الدرب كل من سيمل ودور كايم وردفيلد وغيرهم من المؤمنين بثنائية التطور الاجتماعي .

وخلاصة القول ان المجتمع الحديث ينمى الفردية في رأى علماء الرأسمالية وهذا النمو يتسبب في مشاكل كثيرة مثل انحراف الأحداث والدعارة والادمان على المخدرات والأمراض النفسية وظهور العصابات وما الى ذلك من المشاكل التي تشير باستمرار الى عمليات الانعزال الاجتماعي والاحساس بالفقدان في خضم المجتمع الكبير الذي يقوم أساسا على المصلحة الفردية .

ولكن هذا التدليل اذا انطبق على مجتمعات فانما ينطبق على المجتمعات الرأسمالية الرجعية ، ذلك لأن المجتمع الرأسمالي يضع الفرد

في مكان لا يرتبط فيه بكل الاتجاهات الجمعية في المجتمع ، ولا يرتبط فيه أيضا بجهود تبذل بطريقة تعاونية لتحقيق أهداف جمعية ، ولكن الوضع يختلف تماما في المجتمع الاشتراكي الذي تكون فيه الجماعة هي الأساس الاول وهي الهيئة العليا وتكون مصلحة الجماعة العليا هي أساس انحراف المجتمع بالتمية باستمرار ، فالمجتمع الاشتراكي يخلق اذن جماعات عضوية .

أما المجتمع الرأسمالي فانه يخلق جماعات مفككة ، وليس معنى هذا أن المجتمع الاشتراكي يخلو من هذه المشاكل المشار اليها ولكنه بالقضاء على مسبباتها في الواقع الاجتماعي يقلل من الحد الأدنى من غرض ظهورها .

رابعا : الاتجاهات للامعيارية :

اللامعيارية هي الانحراف الفردي في مجتمع رأسمالي نتيجة لحراع المقاييس والأهداف ، وغتسل الفرد في تبين معالم الطريق ، فيسقط صريح الغموض والحيرة والفاق والتوجيه الرأسمالي لا يشعر الفرد بارتباطه العضوي في الجهة أو المجتمع نتيجة لانقسامه الى طبقات وجماعات متميزة كل لها معاييرها وعاداتها وأسلوبها في الحياة ونظرتها اليها ولهذا فان كثيرا من الأفراد يهبطون بصورة متزايدة باستمرار في القناه الهامشية السريعة الجريان . وتفسر ذلك أن الفرد يضع رجلا في طبقة ورجلا في طبقة أخرى ولا يستطيع أن يضم رجليه والنتيجة معروفة . لماذا يسقط الناس في المجتمع الرأسمالي صرعى الهامشية ؟ لأنهم ببساطة متطلعون بورجوازياء . والتطلع البورجوازي يجذب الأفراد ذوي الصمغ . ونظرا لشدة ابتغاس شكل من يؤمن بالقيم العليا أو بالمبادئ ، الاحلاعه لا مدح أن يتاوم فسقط غرسه للانحراف اللامعيارى .

ما المجتمع الاشتراكي الذي يخضع لتوجيه أيدولوجي محدد هادف منبعث من نظرية متكاملة تتحدد منها أهداف المجتمع وتتبع خلالها قواعد السلوك الاجتماعي ويوضع مستقبل المجتمع في شكل حلقات مرتبطة تنفذ بقوة المجتمع بأسره على أساس تخطيط مركزي له مرونة التطبيق ، فان خطر اللامعيارية يتضاعف كثيرا ، فلا يستطيع فرد أن يخطو خطوة متسعة أكثر من اللازم لأنه يسير في صف متراس يسير بخطوة منتظمة في اتجاه أهداف المجتمع المبيعة عن التوجيه الايدولوجي العام الذي يدعو الى بخطى ثغرات الماضي و"تطلع للمستقبل لتحقيق أهداف رغبة المجتمع الكبير .

الفصل الرابع

النظرية السوسولوجية والمشاكل الاجتماعية

في عالمنا الحديث تكون منجزات العلم المتصلة بالحياة الواقعية عاملا هاما في اعطاء قيمة اجتماعية لهذا العلم ، ولذلك تتزايد في هذه الايام مسئوليات العلم الاجتماعية ومثال ذلك أن امكان استخدام الرياضة والانتفاع بها أصبح أمرا واضحا حتى بالنسبة لأولئك الذين يجلسون في مراكز القيادة العليا في الدولة ويتزايد مركز علماء الرياضة الاجتماعى ويحصلون باستمرار على نوع من القبول في دائرة الحياة الاجتماعية باعتبارهم نافعين .. ولعل هذا هو السر في أن عددا يتزايد من العلماء يفصلون بين العمل العلمى في حد ذاته وبين استخدامه لأغراض لا تتصل بتوسيع نطاق المعرفة ومن الواضح أن العمل العلمى في حد ذاته يؤدى الى تشابه العلماء وتطابق أغراضهم ، بينما لو كان الأمر متعلقا بأغراض متصلة بالواقع الاجتماعى لاختلف الأمر اختلافا بينا ، وهذا يرجع الى اختلاف المجتمعات من حيث احساسها ببعض المسائل الحيوية التى تستأهل حلا علميا ، ومعنى هذا أن جهود العلماء في ميدان الواقع الانحصاعى اذا نظرنا اليها من وجهة النظر العلمية فانها لاتؤدى الى تطابق النظرة أو توحيد الطريق ، وانما نتوقع اختلافا بينا في النظرة الى المسكلة الاجتماعية وتعدد المسالك التى يمر منها العلماء . ان فائدة العلم العملية لم تظهر في السنوات الأخيرة فحسب بل انها تمتد الى عصر فرنسيس بيكون الذى كان يؤكد باستمرار نفعية العلم . ولهذا كان يفرق بين نوعين من التجارب :

أ (التجارب المثمرة التي تؤدي الى مزيد من المنافع بالنسبة للبشر .

ب (تجارب الاستتارة يوهى تلك التجارب التي توسع نطاق المعرفة وتؤدي الى تقدم البحث العلمى .

معنى هذا ببساطة أن هناك ازدواجية فى العلم ، فهو يستطيع أن يرودنا بالفهم الصحيح للأشياء كما هى . كما يزودنا بالفهم اللازم الذى يمكننا من تعيبر هذه الأسباب . ولقد عبر الفيلسوف البريطانى « هوايت هد » عن ازدواجية العلم... بقوله « ان العلم له منبعين منبع عملى ومنبع نظرى . أما المنبع العملى فهو رغبنا فى توجيه أفعالنا انحدد أعراضا معينة . أما المنبع الآخر النظرى فهو الرغبة فى الفهم وأننى لا أستطيع أن أعتبر واحدا من هذين المنبعين أنبل من الثانى أو أكثر أهمية لأننى لا أستطيع أن أدرك لماذا يكون من الانبل أن أجاهد فى سبيل الفهم من أن أتسل نفسى بوضع فعال الانسان فى مواضعها الصحيحة وعلى طريق أهدافها المرجوة . ولعلنا لو قلبنا الصورة لوجدنا أن نكلال المنبعين جواب سبئة . فقد نوجه الأفعال توجيها خاطئا ومد يمد الفهم فيشمل على أنواع كريبه من حب الاستطلاع .

التشخيص السوسىولوجى للمشاكل الاجتماعية :

كل منا عنده فكرة بطريقة ما عن المشاكل الاجتماعية . لأن المجتمع الحديث به أنواع متعددة من الصراع والتعقيدات والاضطرابات توصف غالبا بأنها الأزمات الاجتماعية لعصرنا : ويشار غالبا الى أن النظم الاجتماعية التي ترداد أذكاما لسلوك الناس وتؤدي فى نفس الوقت الى زيادة أبعادهم الاجتماعية تحدث من الثغرات فى البناء الاجتماعى ما يؤدي الى انبثاق عدد كبير من المصاعب أمام الأفراد والتصدعات

التي تصيب المجتمع ، والتي يشار الى كل منها عادة على أنها مشكلة اجتماعية • ولكننا عندما نتصدى لفحص الفكرة السوسيولوجية عن المشكلة الاجتماعية فلا بد لنا على الأقل من معالجة ست مسائل مرتبطة هي :

١ - المقياس المركزى للمشكلة الاجتماعية، وفي هذا الصدد يجب أن نميز تميزا واضحا بين المستويات الاجتماعية وبين الوقائع الاجتماعية.

٢ - الى أى حد يمكن أن نجد للمشاكل الاجتماعية جذورا أو أصولا اجتماعية •

٣ - من هم حكم المشاكل الاجتماعية أو من هم الناس الذين يحددون المشكلة الاجتماعية في المجتمع ويشيرون اليها صراحة •

٤ - المشاكل الاجتماعية الظاهرة والباطنة •

٥ - الادراك الاجتماعى للمشاكل الاجتماعية •

٦ - الطرق التي يدخل بها الاعتقاد في امكان اصلاح المواقف الاجتماعية غير المرغوبة في تعريف المشاكل الاجتماعية •

ونظرا لأهمية هذه الموضوعات في تحديد الابعاد الاجتماعية وفي ابراز التوجيه الايديولوجي في فهمها ووصفها غاننا نعود اليها لابرازها بشئ، من التفصيل •

اولا - المستويات الاجتماعية والواقع الاجتماعى :

ان من أهم العوامل التي تصاحب المشكلة الاجتماعية هي ذلك التمييز

الجوهرى بين المستويات التى يشترك فيها الناس اجتماعيا • وبين ظروف الحياة الاجتماعية الواقعية ، ولن نجد مشقة كبيرة فى التحقق من مدى الاختلاف بين ما هو واقع فعلا وبين ما يفكر فيه الناس على أنه واجب لأن الامر يختلف من زمان الى زمان ، بل أنه يختلف فى المجتمع الواحد باختلاف الأمكنة أكثر من اختلافه بين المجتمعات •

ولعل هذا القول يكشف عن فكرة هامة تتعلق باتجاه معين فى النظرية السوسبولوجية ، هو أن المستويات الاجتماعية التى توجد فى مجتمع تختلف فيما بينها اختلافا بينا باختلاف المكان والزمان . ومعنى هذا أننا لا نستطيع الوصول الى مقياس واحد للتوقعات الاجتماعية يمكن أن يطبق فى المجتمع الواحد • فإذا نظرنا الى الواقع نجد أن ممارسه الحياة الاجتماعية تجرى فى اتجاهات وعلى طرق قد لا تلنثم مباشرة مع هذه المسنوبات أو لا تحقق التوقعات • والفرق بين المسنوب الاجتماعى والواقع الاجتماعى قد يؤدى فى واقع الأمر الى المشاكل الاجتماعيه •

والتحليل السوسبولوجى لهذا الموضوع بنجه اسجاها فرديا ، لأن فشل بعض الافراد فى الواقع الاجتماعى وفى انشاء محاولهم الوصول الى مستوى اجتماعى أو توقع اجتماعى • يؤدى الى اصابتهم بهزة قد تفضى بهم الى الجريمة أو الانحراف أو ادمان المخدرات أو الوقوع فريسة المرض العقلى • وواضح من هذا الكلام أنه ينبعث من مجتمع رأسمالى رجمى يقيس المشكلة الاجتماعية قياسا فرديا والتعليق على ذلك نلخصه فيما يلى :

١ - اتفرقة بين المستوى الاجتماعى والواقع الاجتماعى : كما يفضل ذلك روبرت هيرتون تفرقة غير واضحة. لأن ما يعيش فى عقول الناس. وما يظهر على اتجاههم القيمي لا ينفصل عن الواقع الاجتماعى . هذا

الانفصال الذى ضخه ميرتون وجعله أمرا يؤدي الى احداث ثغرة في السلوك الفردى تؤدي بدورها الى مشكلة الانحراف الفردى .

٢ - لا نستطيع أن ندرك من أين تأتي المستويات الاجتماعية التى تصيب الأفراد بهذه الهزات نتيجة الانعزال أو الفشل فى الوصول الى تحقيق المستوى . ان الأمر لن يكون مفهوما الا اذا تصورنا هذا المجتمع منقسما على نفسه تتجاذبه تيارات معينة متعارضة ، ولذلك يجد الفرد صعوبة كبرى كلما مر الزمان وتعدد المكان الذى ينتمى اليه . واذا كانت هذه المستويات موجودة فى المجتمع على النحو الذى شرحه ميرتون فمى موجودة فى المجتمعات التى تؤمن بالديمقراطية المزيفة والنظام الرأسمالى الحر الذى يفتح مثل هذه الثغرات باستمرار فى البناء التشريعى للمجتمع .

٣ - أما المجتمع الاشتراكى فان المستويات الاجتماعية فيه ليست وليدة الصدفة ، وليست تعبيرا فرديا عن تطلع بورجوازي معين ، ولكنها نتيجة لأهداف تخطيطية يسمى 'المجتمع لبلوغها' ، ويضع قوى الشعب فى طريقها على أساس مقاييس محددة من العدالة وتكافؤ الفرص ولذلك قد يتحرك المجتمع الاشتراكى من خلال مجموعة من المستويات تتدرج فى التعقيد كلما مر الزمان . ولكن تدرجها هذا لا يوقع الفرد ولا الجماعة فى مشكلة اجتماعية ، لأن السير الحتمى نحو تحقيق الاهداف الاجتماعية يؤدي باستمرار الى تخطى العقبات فى كل مرحلة وتعلم خبرة جديدة تنفع فى معالجة الفكرة القادمة ، وهكذا تمضى مراحل بلوغ الأهداف أو المستويات على هيئة سنوات لخطط مدروسة ومعروفة .

٤ - ان الآمال الاجتماعية والقيم الأساسية التى تصنع المستويات فى المجتمع الاشتراكى ليست أخلاقا يمكن أن تورت الهم أو الاحباط

كما هو الحال في المجتمع الرأسمالي ، ولكنها أجزاء من خطط مرسومة تابعة من ايدىولوجية توحد الناس ولا تفرقهم .

هـ — ان فكرة ميرتون عن المستويات الاجتماعية المتناقضة رمانا ومكانا فكرة غريبة حتى من وجهة النظر الرأسمالية فنحن نعلم أن كل مجتمع ثقافته ، وهذا لا يمنع داخل المجتمع الواحد من تعدد الثقافات الفرعية ، ومعنى هذا أن المجتمع الواحد لابد أن نكون به مجموعة من المستويات الموحدة التى تعبر عن انعيم الكبرى لهذا المجتمع والخط الأساسى الذى يحدد أسس التفكير في مجالات الحياة المختلفة . ولكن لابد أن يكون هناك وضوح فيما يتعلق بالنزاع الاسطوريه . ذلك أن الوضوح لابد أن يتصف بالعمومية وخاصة فيما يتعلق بمجموعة الآمال الكبرى التى تمثل فلسفه هذا المجتمع . ولماذا هان الخلاف على مستوى فى السطوح المحلى لا بوقع الفرد فى سرك الحرمة أو الاحراف لاحساسه بالصياع كما بقول ميرنون لأن هذا الاحساس بالعددا لا يكون كاملا الا اذا أحس بافتقاده التام للمسئوبوب الكبرى للثقافة الكبرى فى المجتمع الكبير .

هكذا نتبين أن ايراد بعض المصلحات السوسيولوجيه كفكره المستوى الاجتماعى ومقابلته بالواقع الاجتماعى والصعوبات التى تنشأ عن عدم التطابق قد يؤدى الى نوع من التحليل يحوز على دهن غير المنبصر اشتراكيا وينزاق الى مدصلة مفاهيمه عيكون جزءا من الاطار الذى يتحرك فيه دون أن يدرك الفرق الجوهرى بين نظرة المجتمع الاشتراكى الى المستويات الاشتراكية ، ونظرة المجتمعات الرأسمالية . ان وجود المجتمع الرأسمالى من حيث تنظيمه الاجتماعى على هيئة معينة تؤدى الى نتائج عديدة تظهر على الحياة الاجتماعية ، منها تحديد مستويات

الطموح . وتحديد مستويات الأبعاد بين الأفراد والجماعات ، وتحديد مدى التماسك والتفكك ، وتحديد معالم السقوط الاجتماعي والانهار الفردي وطرق علاج هذا وذلك على أساس من فلسفة تعبر عن طابع هذا التنظيم ، ولذلك اذا عقدنا مقارنة بين هذا التنظيم وبين تنظيم مقابل له في المجتمع الاشتراكي ، لوجدنا اختلافا جوهريا من حيث المحددات الأساسية التي ذكرناها من قبل .

فالمستويات الاجتماعية التي تعبر عن طابع التنظيم الأول لاشك أنها تختلف تماما عن المستويات الاجتماعية التي تعبر عن طابع التنظيم الثاني . ولهذا فاننا نتوقع أن يبرز التنظيم الأول مشاكل تتسم بالطابع الفردي . قد تتطور وتتضج مشاكل واسعة النطاق نتيجة لاتصالها بعدد كبير من نطاقت الحياة الاجتماعية بصورها المتعددة . ولكن في المجتمع الاشتراكي لا نتوقع أن تظهر هذه المشاكل على المستوى الفردي وانما تظهر على مستوى المجتمع ككل . لأن مستويات التوقع الاجتماعي مسألة متصلة بفعال المجتمع بأسره في ميادين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكل احقاق فيها ليس متصلا بفرد ولكنه يتصل بالمجتمع ككل .

ثانيا - الجذور الاجتماعية للمشاكل الاجتماعية :

يقول غالبا ان المشاكل الاجتماعية لا بد أن يكون لها أصل اجتماعي ، هذه العبارة تمثل انطلاقة عند كثير من الباحثين في مشاكل المجتمع باعتبارها من القضايا النابتة أو البديهية التي لا يجب مناقشتها. لكننا قبل أن نمضي في تحديد الأصل الاجتماعي للمشكلة الاجتماعية يجب أن نشير الى أن المشاكل الاجتماعية مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا عضويا. وتفسير هذه الارتباطات يرجع في المحل الأول الى أن البناء الاجتماعي نفسه ووظائفه مرتبطة ارتباطا عضويا هو الآخر. ولذلك فان أعراض المرض التي تبدو على

هذا البناء يؤدي الى سلسلة من التقلصات تتربط هي الأخرى ترابطاً عضوياً ، فإذا كان الأمر كذلك فإننا نؤمن بهذا المطلق أى أن البناء الاجتماعى عندما يتحرك الى السلام أو المرض عامه يتحرك حركة اثباتية ذاتية تلقائية ، ومعنى هذا أن البناء الاجتماعى لا يخضع فى أثناء عملياته الدينامية الى مؤثرات خارج نطاقه ، وكاننا بهذا نضع التكنولوجيا والمصادر الطبيعية التى اسهمت فى انضاجها فى مرتبة العوامل الاجتماعية باعتبار أن الطبيعى موجودة باستمرار منذ ملايين السنين . وأن ظواهرها تؤثر فى الانسان منذ ملايين السنين أيضاً . ولكن علاقاتها بالانسان نغرت ، لا لأن الطبيعة أصبحت أكثر قوة أو فعالية أو لأن الظواهر الاجتماعيه أصبحت أكثر تعقيداً . أو أكثر ضغطاً على مجتمعات الانسان . بل لأن الانسان نفسه هو الذى تغير ولذلك فإن أكثر الظواهر الطبيعى تأثيراً فى حياة الانسان مارست هذا التأثير ثم باراده الانسان نفسه . ولذلك فكل ما نعرضه للتكنولوجيا من انحصارات هى فى الواقع اجازات اجتماعيه تمر عن ارتباط المجتمع وبآزره من أحسن التقدم ولذلك فلما نصل الى القول بأن المشكلة الاجتماعيه لم يلب الا نتيجه تحلل بحسب البناء الاجتماعى . أما ربط المشكلة الاجتماعيه بآزمه طبيعه كفسوس أو بمرض كوياء أو كارثة كزلزال أو ثورة بركن أو مشاكل ذلك هان علماء الاجتماع يميلون الى القول بأن هذه المشاكل نعتبر سحليه ومؤمه بل ان امتداد آثارها يمكن وقفه بإرادة الانسان واستعداد المجتمع الدائم للحرك والمرونة لمقابله الكوارث حتى ما عظم منها . لقد كن تفسر ازمت الانسان يوماً من الأيام يقع على عاتق الأرواح الشريرة أو على مجرد القدر أو على ماديات كفقير البيئه الطبيعى . وتعود الانسان يوماً أن ينظر الى المشكلة الاجتماعيه نظره سلبيه حين كان يحول المشكلة الى فكرة لا يمكن السيطرة عليها أو الامساك بها . فيركن الى الاستسلام

والشكوى وندب سوء الحظ ، ولكن الانسان بدأ يتقدم على الطريق
'الاجابى عندما بدأ يدرك أنه يستطيع بارادته أن يتوقف لسد طريق
المشكلة الاجتماعية أو للقضاء على منابعا أو للتقليل من آثارها ،
وكلما ازداد فهم الانسان للواقع الاجتماعى عن طريق العلم كلما ازداد
استمساكا بارادته القاهرة لمعالجة شئونه بالصورة التى تحقق أهداف
المجتمع العليا . ولهذا كان أسلوب التخطيط فى القرن ٢٠ أعلى مستوى
وصل اليه الانسان للتدخل بارادته فى عمليات التغير الاجتماعى لتحقيق
فى مسارها المصالح العليا للجماعة الانسانية .

ثالثا - الفصل فى المشاكل الاجتماعية :

أسرنا فيما سبق الى الاختلاف الواضح فى المشاكل الاجتماعية من
ناحية الكم والكيف سواء بالنسبة للمجتمع الواحد أو بالنسبة
للمجتمعات اذا درست بطريقه المقارنة . كذلك أشرنا الى الفرق الواضح
بين النظرة الاشتراكية والرأسمالية لهذه الموضوعات . وما يترتب على
ذلك من اختلاف واضح فى طريق المعالجة . ويميل علماء الغرب فى هذا
الصدد الى ادخال عنصر آخر متضمن فى طبيعة المشكلة الاجتماعية وفى
تشخيصها . هذا العنصر يقتضى أن نضع فى اعتبارنا نوع الاشخاص
الذين يحكمون على وجود المشكلة الاجتماعية . وعلى أهميتها للدراسة ،
وعلى مبلغ خطرهما بالنسبة للمجتمع . ويميل علماء الاجتماع الى القول .
أن عددا كبيرا من الناس أو أن عددا كاف منهم أو الغالبية العظمى من
أعضاء المجتمع يجب أن يحكموا على أن الظروف الاجتماعية التى تديط
بمسألة ما قد بدأت تتخذ طريقا مخالفا لمسار الاحداث ، وسوف يؤدى
هذا الحريق الى نوع من الاضطراب والخلل الذى يهيج ، لانبثاق مشكلة
اجتماعية . وهكذا يكون مجرد الانحراف عن الاتجاهات العادية التى

تسير فيها الأحداث بانتظام مؤديا في رأيهم الى مشاكل اجتماعية ، ويدللون على ذلك بقولهم (١٠) اذا كانت المعايير الاجتماعية متفقا عليها من غالبية أعضاء المجتمع فان سلوكا مثل الجريمة أو الاختطاف أو السرقة المسلحة يمكن أن يحكم عليه ببساطة ودون حاجة الى اثبات أو دراسة على أنه نوع من الانحراف عن المسار الطبيعي للوقائع الاجتماعية ، ولكن اذا كان الأمر يتعلق بأنواع أخرى من السلوك مرتبطة بعدد من أنماط التصرفات الاجتماعية أو الظروف التي يعيش فيها الناس فان الأمر دينئذ يحتاج الى مزيد من البحث بين غالبية أعضاء المجتمع لتتعرف على من منهم الذي يحكم على الأحداث الجارية أو على طرف اجتماعي خاص باعتباره مشكلة اجتماعية) ، وذلك لأن نظرة الناس الى انحراف معين قد تختلف داخل المجتمع على أساس اعتبارات عديدة منها :

١ - الاختلاف في التساهل الاجتماعي نتيجه لاختلاف التوجيه الاجتماعي للتربية وما يترتب على ذلك من مفارقات تؤدي الى اختلاف في النظرة الى الجاه وفي السلوك الاجتماعي المفضل .

٢ - اختلاف الموجهات الثقافية خاصة اذا كانت الثقافة عالية التعقيد وفي مجتمع يتميز بالتغير السريع الى جانب انقسامه الى مناطق اقليمية متعددة تفترض وجود ثقافات فرعية داخل الثقافة الكبيرة . وهذا يؤدي الى تميز واضح في الموجهات الثقافية وبالتالي في أساس الحكم عند الأفراد وخاصة في النظر الى الانحراف .

٣ - اختلاف المهنة قد يؤدي الى اختلافات عديدة في النظره الأساسية للوقائع الاجتماعية ، وما قد يترتب على اتجاهات غير متوقعة الى مشاكل أو انحرافات في مجالات السلوك الفردي .

٤ - اختلاف المستويات التعليمية قد يؤدي داخل الثقافة الفرعية

الى اختلافات في النظرة الى المسموحات والمنوعات، ويقول بعض علماء الاجتماع هنا أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي زادت نسبة المنوعات حتى من وجهة نظر الفرد ، وكلما انخفض المستوى التعليمي رادت نسبة المنوعات حتى من وجهة نظر الفرد أيضا ومرد ذلك الى أن التعليم يؤدي الى عملية متميزة تتيح للفرد أن يحلل لنفسه الوقائع الاجتماعية ويتخذ منها موقفا دون انتظار لرأي الجماعة الكبرى ؛ وعلى ذلك قد يخرج مثل هذا الشخص على المعايير الاجتماعية التقليدية . ولكن سلوكه يصعب أن نسميه انحرافا ، لأنه يستطيع أن يمتنع تصرّغه وأن يضع له الأسس التي تبرر له القيام بهذا العمل أو ذاك . ولعل وجود مثل هؤلاء الأفراد في المجتمع هو الذي يؤدي الى عمليات تغييرية يتسع نطاقها تدريجيا كلما كانت الأسس التي قام عليها السلوك الجديد ملتزمة بالخط العام الذي تسيّر فيه الثقافة والمجتمع بصفة عامة ؛ أما في الطرف المقابل فإن الفرد قليل التعليم ينتظر باستمرار أن يضع له المجتمع الصور المتعددة لأنماط السلوك وأن يعين له ضروب التصرفات الاجتماعية فلا يكلف نفسه الا أن يسير فيها .

٥ - الأسس الاقتصادية في المجتمع وما يترتب عليها من نظام معين للانتاج وطريقة نابذة للتوزيع تحدد معالم التشريع الاجتماعي للمجتمع وبالتالي تتيح الفرص الى انبثاق طبقات اجتماعية واضحة المعالم ، بعضها يفرض على ميدانه نطاقا حديديا ، والذي يهنا هنا أن نقول أن النظرة الطبقيّة الى المشكلة الاجتماعية من أهم العلامات التي تميز المجتمع الرأسمالي . ومعنى ذلك أن الجماهير المناضلة من أجل لقمة العيش في ظل النظام الرأسمالي لها منطق مختلف تماما عن منطق سرازم الاحتكار فيما يتعلق بطبيعة المشكلة الاجتماعية وتحديد مبلغ حطرها وتعيين طرق التغلب عليها .

وبعد .. اذا كانت المشاكل الاجتماعية تتسابه العمليات التي تحدث في المجتمع فان النتيجة التي تستمد من هذا التشابه ، أن أولئك الذين يجلسون في مراكز القوة الاستراتيجية في المجتمع يستطيعون أن يقرروا أبعاد السياسة الاجتماعية التي تطبق من أجل مواجهه مشاكل المجتمع . بالتالى فانهم يستطيعون أن يقرروا أيضا متى يكون الابتعاد عن المستويات الاجتماعية المعروفة متكاملا لاختلال مفعلى الى المشكلة الاجتماعية وفي هذا الصدد ينقسم علماء الاجتماع الى قسمين :

أولا - أولئك الذين معتمدون أن استفراء رأى الأفراد فيما يتصل بالمشكلة الاجتماعية يؤدي الى الحكم بوجودها . ومعنى ذلك أن لكل فرد في المجتمع حكما مستقلا على ما يمكن أن تكون عليه المشكلة أو في طريقة ظهورها . ومن ثم فان جمع هذه الآراء يؤدي الى الحكم على وجود المشكلة من عدمه . ويعتقد أصحاب هذا الرأى أن هذه الطريقة يمكن أن تتمخض عن دراسه مقربه للمشاكل الاجتماعية مسطوع أن يدرك من خلالها أهمية هذه المشاكل كل بالاضافه الى الآخر .

ثانيا - أولئك الذين يتجهون اصحاب أكثر جمعبا ويرفعون من أجل ذلك عن المستوى الفردي . فبؤكدون أن كل المجتمعات بلا استثناء ينحوى على عدد كبير من المراكز الاجتماعية التي تشير كل منها الى وضع بنائى خاص على الرغم من أن هذه المجتمعات قد تكون على درجه من التمايز الاجتماعى يؤدي الى اتساع نطاق الاختلافات سواء في الرأى أو الحكم على السلوك الاجتماعى . ولهذا جد اخلافا بين أولئك الذين يشغلون وظائف متمايضة في البناء الاجتماعى ، ويظهر ذلك في النظر الى المشاكل الاجتماعية لأنها تعكس القيم والمصالح في نفس الوقت .

ويترتب على ذلك منطقيا أن المستويات الاجتماعية تختلف من شريحة

اجتماعية الى أخرى فان الخروج عليها أو الابتعاد عنها لا يتخذ صفة
العمومية في كل أنداء المجتمع •

وسواء نظرنا الى المشاكل الاجتماعية نظرة فردية أو جمعية على
الحو الذى سبق الاشارة اليه ، فانهما يلتقيان في تىء هام هو أن
المشاكل الاجتماعية تتمايز في المجتمع الواحد على أساس المراكز
الاجتماعية ومواطن السلطة والقوة والمصالح الخاصة والاهتمامات ،
وهذا من غير شك صورة مجتمع يقوم بناؤه الاجتماعى على التسليم
بالمفارقة الطبقية بين الأفراد والجماعات ويؤمن بالفردية والصراع
وهو في نهاية الأمر الصورة التقليدية للمجتمع الرأسمالى ، لذلك فان
العلماء الامريكيين منطقبون عندما يقولون ان :

١ — المشكلة الاجتماعية هي التى يراها الناس كذلك •

٢ — المشكلة الاجتماعية تعكس المصالح والمواقف والاهتمامات •

٣ — المشاكل الاجتماعية تتمايز من مكان الى مكان ومن وضع
تشريحي في المجتمع الى آخر •

٤ — المشكلة الاجتماعية تعتبر انحرافا عن المستويات الاجتماعية
المختلفة من مكان الى آخر ولذلك فانها ليس لها طبيعة واحدة •

٥ — المشكلة الاجتماعية التى تظهر في جماعة قد لا تظهر على أنها
كذلك في جماعة أخرى •

يتضح من هذا،الاتجاه الى عزل المشكلة عن بناء المجتمع الكلى • معنى
ذلك أن النظرة الأمريكية هي في صميمها نظرة رأسية فردية ، تحاول

وبأصرار ادخال النزعات الفردية والافليمية والطبقية كحكم على المشكلة من حيث وجودها أو من حيث طبيعة مواجهتها . وأنا لنعلم أن المجتمعات الاشتراكية نتيجة لبنائها الاجتماعي المتميز وأتفاها مع أعدائها الكبرى ، وطبيعة العمل المخطط في كل ميادين التنمية ؛ تتصور المشكلة الاجتماعية على نحو آخر ، لا تنعكس فيه الآراء الفردية أو الأبعاد الطبقة أو الاختلافات التشريعية للمجتمع الواحد .

أن الحل الرأسمالي للشكة الاجتماعية ، يدعى باسم الديمقراطية عدم التدخل في ارادة الانسان أو في إعادة ترتيب عناصر البناء . ولكنه في الوقت عينه يترك المشاكل تتضخم لمواجهة بعد ذلك المواجهة الرأسية العقيمة . ونخلص من هذا الى أن الحكم على المشاكل الاجتماعية اذا ترك للجماعات أو للأفراد . وكان واقعا تحت وطأة قيم معينة ومصالح خاصة . فاننا لن نستطيع والحال هكذا أن نتجنب صراع الأحكام ؛ ومن التاب أن احكام القيمة في المجتمع الرأسمالي ليس لها معيار ثابت نظرا لتضارب المصالح وأخلاف الأبعاد المؤسسة على النماذج الاقتصادية الواسعة النطاق . وربما كان هذا هو السر في عدم ترحيب المجتمع الرأسمالي بالتخطيط الشامل الذي يمكن أن يعيد ترتيب الأماكن المادية ومواقع القوة البشرية في المجتمع .

ولكن الحل الاشتراكي لمشاكل المجتمع لا يسد الشغرات سدا جذريا فحسب ؛ بل انه يقضى على كل مقومات المرض تجنباً لأحتمالات ظهوره ولذلك يقال : أن المجتمع الرأسمالي يأخذ بالاتجاه العلاجي في مواجهته المشاكل ؛ أما المجتمع الاشتراكي فانه يأخذ بالاتجاه الوقائي . اذ ليس في مقدور المخطط الواعي أن ينتظر حتى تظهر المشكلة ليضع لها خطة للعلاج ، بل انه يتبصر مقدما كل احتمالات التعمد أو الأنتواء ؛ ويضع

ضمن خططه مقومات الوقاية ، فيمر المجتمع خلال خطط التنمية في طريق معبد لا تظهر فيه نبيلات طفيلية . وحتى اذا ظهرت فان المخطط يراجع كفاءة خطته ، لأنه يعرف أن العيب لابد أن يكون كامنا فيها وليس في المجتمع نفسه كذلك تنتفي في المجتمع الاشتراكي احتمالات الصراع حول القيم أو المصالح ، لأنها جميعا نابعة من ايدولوجية واضحة ، ومتمجة دائما لتحقيق الأهداف الكبرى للمجتمع الكبير ، وعلى الرغم من ذلك قد تظهر في المجتمع الاشتراكي أعراض وقتية لمشكلة أو أخرى . ولكنها في مبدأ التطبيق الاشتراكي تكون راجعة الى التباطؤ في توصيل الرعاية الاجتماعية أو في القضاء على الرواسب المتخلفة من المجتمع القديم نتيجة للفرق الزمني بين أبعاد النظرية وتطبيقاتها العملية .

رابعا : المشاكل الاجتماعية الواضحة والمستترة :

بزع علماء الاجتماع الذين شغلوا أنفسهم بدراسة المشاكل الاجتماعية ، أن هذه المشاكل شأنها شأن كل ناحية من نواحي المجتمع الانساني ، لها وجهها الذاتي الذي يظهر في ادراك الناس وتقييمهم ، خاصة فيما يتعلق بانكار وجود المشكلة الاجتماعية أو اثبات وجودها . ولها أيضا وجهها الموضوعي الذي يظهر من خلال الظروف الواقعية التي نخضع لأعتبارات عديدة ، وتكون محل الاعتبار . ولهذا يستتبع هؤلاء العلماء أن البادئ اذا حصر نفسه في دراسة الظروف التي يراها غالبية أعضاء المجتمع على أنها غير مرغوبة . فانه بذلك يستبعد الظروف الأخرى التي تدل في الواقع على التناقض القائم بين أهداف الناس وعيهم والتي تتسبب في عدد من التوترات غير المدروسة للرجل العادي . ولهذا اذا أمر الباحث على دراسة ما هو ظاهر وواضح من ظروف

الواقع الذي يحياه الناس . فانه سيمنع من غير شك في متاهة الذاتية حتى لو كان هدفه النهائي الالتزام بالدقيق بالمصالح العلمى .

ان من واحد عالم الاجتماع أن يكتشف النتائج التى يمكن أن تترتب على استمساكه بقمم واجراءات معينة ، كما أن واجبه أن يكتشف النتائج التى يمكن أن تترتب على الحروح على هذه القيم والاجراءات . واذن يستطيع أن يقول . ان المساكن الاجتماعية المستترة هى تلك التى تتعارض مع قيم الجماعة دون ان نلحظ الجماعة هذه التعارض فى أثناء ممارستها للحياه فى ميادينها المتعدده ومعنى ذلك أن السلوك الاجتماعى قد يبتعد فى مواقع عديدة منه عن القيم الكبرى أو الاهداف الرئيسيه . ومع ذلك يظل هذا السلوك فى طريقه دون أن يتبنى الناس أن طريقهم قد بعد عن بطله الاطلاق وعن الاهداف التى حددت من قبل .

هل يؤدى الكشف عن النتائج المترتبة على الاستمساك بقيم واجراءات معينه الى ان يطرح الناس كل المعنفات التى نصفحدثلا دون تحقيقهم لقيمهم الأساسية ؟ الواقع أن هذه الاضاح لن يؤدى الى ذلك بصورة مباشرة لأن الانسان فى المجتمع لا يفكر دائما بالمنطق أو العقل . والحقيقة السوسولوجية وحدها لا تجعل الناس أحرارا أو ترفع عنهم المظالم أو تفسح لهم طريق الرضاء أو تذوب الفوارق بين الطبقات أو نقضى على كل المعوقات لانطلاق لانسان نحو تحقيق رفاهيته . ولكن المداومة على اكتشاف المعوقات والاشارة الى نتائجها المدمرة فى المدى الطويل والقصير ، وزيادة التبصير بها قد يؤدى الى مراجعة كفاءة الاجراءات المتبعة فى الوصول الى نتائج مثمرة بالنسبة للانسان وكلما ساحت الفرصة لمراجعة ترتيب عناصر البناء الاجتماعى ومواقع الافراد

منه . تردد الرؤية وضوحا ، أمام عدد كبير منهم ، الأمر الذى يمكن أن
يؤدى الى نغرات قد تتناول أساس الباء الاجتماعى بأكمله .

وإذن فنحن لا نتوقع أن يقتصر الناس فى المجتمع فى الاتجاه
الصحيح خور اكتشافهم للمعرفة الموضوعية ، لأن علم الاجتماع لا يمكن
أن يحول المجتمع الى جماعة من الحكماء ، ولكنه من خلال كثفه
التدريجى والمستمر للمشاكل الاجتماعية المستترة ، ومن خلال توضيحه
للمسائل الظاهرة . يستطيع أن يثير العمل الجمعى أن يطور الاجراءات
النظامية التى يمكن أن تنتهى الى محاصرة المشكلة الاجتماعية والغوص
الى أعماقها للقضاء عليها .

خامسا : الادراك الاجتماعى للمشاكل الاجتماعية :

من المسائل التى تستوقف النظر ، الاختلاف الكبير فى درجة الانتباه
العام للمشاكل الاجتماعية . وخاصة تلك المشاكل « الظاهرة » . من أجل
هذا يرتبط الادراك الاجتماعى لمشاكل المجتمع بالتمييز بين هذه المشاكل
والمشاكل الأخرى التى وصفناها من قبل بأنها مستترة . وفى هذا الصدد
يقول روبرت ميرتون أننا لا نستطيع أن نعتمد على تصور الناس
للمشاكل الاجتماعية وخاصة من حيث مداها وتوزيعها ومسبباتها ونتائجها
ودرجة ثباتها وتغيرها ، بل أنه يعتقد أن هذه التصورات العامة بعيدة
تماما عن الصواب لأنه يعتقد أن بعض المشاكل الاجتماعية كالنرض
للعقلى أو الموجات الاجرامية اما أن تتعرض من رأى العام للى الإنكار
أو لى المبالغة فى حجمها ودرجة خطورتها . هذا فى الوقت الذى لا تؤيد
الاحاث العلمية مثل هذا الاتجاه .

ويسوق ميرتون عدة أمثلة على ذلك فيعقد مقارنة بين عدد القتلى

سبجة لحوادث لمسارات في أمريكا وبين مجموع الضحايا الذين ماتوا بسبب كوارب الطيران ويستنتج من ذلك أنه على الرغم من أن عدد القتلنى نتيجة حوادث السيارات تفوق ضحايا حوادث الطيران بكثير الا أن تصور الناس لأى حادث من حوادث الطيران يكون امرا مبالغا فيه ويعمل هذا الاتجاه من الرأى العام بقوله أن ادراك المشاكل الاجتماعية يثأثر ببناء العلاقات الاجتماعية بين الناس ويؤيد قوله هذا بما وجدته سوروكن من قبل بأنه كلما كانت الأبعاد الاجتماعية بين ضحايا احدى الكوارب كبيرة وبين الناس الذين يسعون بها فل ادراك هؤلاء الناس لهذه المسئلة ومن ثم ثلث دوافعهم ودوافزهم من وجهة نظر العمل على تخفيف آثار هذه الكارثة أو حتى اظهار المواساة الكافية .

بنصح مما سبق ان ميرتون يحاول أن بدرس الادراك الاجتماعى للمشاكل الاجتماعية من وجه النظر الى تصور طابع الحباه الأمريكة والدليل على ذلك ما بلى :

١ - حاول أن يفرق بين الرأى لدى يعنفه غالبه أعضاء المجتمع بالنسبة لمشكلة اجتماعه ما . وبين نتيجة الببح العلمى لها . وهو بهذا بميل الى اظهار الرأى الأول على أنه رأى منفعل يتأثر وقتيا بأعراض المسئلة دون أن ينفذ الى أعماضا لبيان بطريق المقارنه أنها قد لا تستأهل كل الاهتمام الذى يضمه الرأى العام عليها ، بينما يكون منطق العلم فى هذه الحالة أكثر حيادا وموضوعية خاصة اذا وضعت المسئلة التى نحن بصدها بجانب مشاكل أخرى من نفس النوع أو حتى من نوع مختلف .

ان المثل الذى خربه ميرتون للمقارنة بين حوادث السيارات وحوادث الطيران وانفعال الرأى العام بكل منها قد لا يكون مؤيدا تماما لوجهة نظره ذلك لأن حوادث السيارات وان كانت من حيث ضحاياها أكثر عددا

بكثير من حوادث الطيران الا أنها تحدث على مدار العام يوميا بشكل
قد لا يدس به المجتمع كثيرا ، أما حوادث الطيران فانها لا تتكرر كل يوم
كما أن مجموع ضحايا الحادث الواحد قد يكون كبيرا بدرجة تستلقت
النظر وتستأهل اهتمام الرأي العام واحساسه بالقاجمة .

ومع ذلك فان غذا المثل اذا عولج احصائيا فانه يتغافل مسألة عامة
وهي أن المشكلة الاجتماعية لا تكون كذلك لمجرد أن الأرقام تشير اليها
بل ان الصعوبات التي يتعرض لها جماهير الناس في المجتمع والتي قد
يحسون بها كل يوم أو في مناسبات متفرقة تشكل نقطة جوهرية بالنسبة
للباحث وتصلح هي نفسها كنقطة انطلاق في الدراسة العلمية . هذا الى
جانب أن المشكلة الاجتماعية يحياها الناس فعلا وتشكل بالنسبة لهم اما
انحرافا عن القيم الأساسية أو عدم قدرة على التكيف مع أوضاع لا قبل
لهم بمفردهم أن يغيروها . ولهذا يجب أن يوضع تصور الجماهير
للمشكلة الاجتماعية موضع النظر الجاد من الباحث بدل أن يبدأ من
مسلمة متميزة هي ان أغلب هذه التصورات مبالغ فيه ولا يصور الواقع
تصويرا دقيقا .

٢ - يضرب ميرتون عددا من 'الأمثلة' يصور بها فساد الرأي العام أو
عدم دقته في الاحساس بحقيقة المشكلة الاجتماعية لكن أغلب هذه
الأمثلة تصور بعض أنواع السلوك الانحرافي الفردي الذي يميز طابع
الحياة الأمريكية بوجه خاص ويصاحب التفكك الكبير الذي يظهر على
البناء الاجتماعي الأمريكي نتيجة لاعتبارات كثيرة منها البطالة والمنافسة
والطموح البرجوازي والاتجاهات اللامعيارية والاتجاهات الهامشية
لك الظواهر التي تشير باستمرار الى انعدام التكامل في الحياة الأمريكية
لكن المجتمعات الاشتراكية ذات البناء الاجتماعي المختلف وذات التوجيه

الأيديولوجي الخاص والتي تسير في حياتها الاجتماعية على أساس
محيط واضح الأهداف تقل فيها مثل هذه الانحرافات وقد نعدم فيها
العوامل المؤدية إليها . ولو كان ميرتون قد التفت الى المشاكل الاجتماعية
التي تبعث عن تفكك البناء الاجتماعي مثل البطالة أو انخفاض مستوى
المعيشة أو إحلال الأسره أو الاستغلال أو الصراع الطبقي لوجود مادة
غزيرة ولوجد أيضا ألامناس هناك من أن يرجع الى الجماهير ليتعرف على
رأبها لأن مثل هذه المشاكل لا يمكن دراستها دراسة علمية من حيث مداها
أو نوزعها أو استقرارها أو ثباتها أو تغيرها الا بالرجوع الى أعضاء
المجتمع أيا كان مكانهم وأيا كانت مهنتهم أو مراكزهم في البناء الاجتماعي .

٣ — أراد ميرتون أن يخطئ الرأي العام عندما أثار الى أن بناء
العلاقات الاجتماعية بين الناس يفسمهم الى مجموعات تتمايز أبعادهم
الاجتماعية ؛ فكل مجموعة تكون قصيرة الأبعاد داخلها طويلة الأبعاد أو
سطحية خارجها ولهذا فإن الإحساس بالمشكلة الاجتماعية أو بالكارته أو
بالعاجه ينسر بطريقة مختلفة بين هذه المجموعات ويكون سديدا في
المجموعة المتشابهة لأولئك الذين تعلم المشكله ويكون ضعيفا في
المجموعة المخالفة .

واضح من ذلك أن ميرتون يميل الى تحليل المشكلة الاجتماعية
تحليلا طبقياً يؤدي الى عزل السكان من حيث مجموعات بعضهم عن
الآخر على أساس اختلافاتهم من حيث المصالح أو القيم أو الاهتمامات
أو المصير الاقتصادي الاجتماعي ومن ثم يضع ميرتون فكرة الترابط
الاجتماعي ووحدة الهدف في المجتمع الواحد . وليس هذا غريبا عليه لأنه
يحلل المشكله الاجتماعية من وجهة النظر التي تعبر تماما عن الطابع
المميز للمجتمع الرأسمالي ؛ هذا فضلا عن أنه يقيم تحليله على أساس

مردى من ناحية وعلى أساس تفتيت المجتمع الى جماعات متنافرة
مختلفة المصالح والأهداف .

ان المجتمع السليم هو الذى تترايط أجزاؤه ترابطا عضويا مهما
تباعدت فى الواقع بحكم ظروف التخصص وتقسيم العمل فكل أعضاء
المجتمع بغض النظر عن ذلك يعملون فى مراكز ممتازة ومخططة للوصول
الى أهداف المجتمع العليا التى هى من غير شك رغبة المواطن .

خلاصة القول أننا عندما نحاول دراسة الادراك الاجتماعى للمشاكل
الاجتماعية بالمفهوم الذى يعبر عن واقع مجتمعنا الاشتراكى يجب أن
نصع فى الذهن ما يلى :

١ - ان أجزاء البناء الاجتماعى ليست متناقضة بعضها مع الآخر
الأمر الذى يؤدى الى نبذ كل فكرة عن انقسام المجتمع الى طبقات أو
طوائف متباينة المصالح والأهداف .

٢ - ان فكرة الإبعاد الاجتماعيه لا تقوم الا على قاعدة اقتصاديه
نسمح بالتناقض والاستغلال . ومن ثم فان ادراك المشكلة الاجتماعية فى
المجتمع الاشتراكى لا يجب أن تقوم على أساس تفتيت المجتمع الى
جماعات متباعدة يحس كل منها ادساسا مختلفا .

٣ - يجب ان نبحث دائما عن الروابط التى تشد الناس فى المجتمع
بعضهم الى الآخر وتوحد من مصالحهم وأهدافهم بدلا من تثبيت الأفكار
الاعزالية ورفع الأموار عالية بين الجماعات بدعوى التمايز المهنى
وضرورات تقسيم العمل .

٤ - يجب أن نطارد كل الأفكار التى تحاول أن توقع الباحث فى

المجتمع في مصبده الفردية على أن نحاول باستمرار أن نفهم المجتمع على أساس أهدافه التي وضعها أمامه لسد لشغرات التي تتسرب منها المشاكل الاجتماعية وتؤمن بالتخطيط الواعي كطريق ختمى للوصول الى رفاهية المواطن •

هـ — يجب أن نضع في الذهن دائما أن حل المشاكل الاجتماعية باعاده ترتيب البناء الاجتماعي يمكن أن يضع حدا لعدد كبير من ظواهر السلوك الانحرافي الفردي • وبالتالي لا تبقى أماننا الا المسائل ذات الصفة العامة التي يتأثر بها عدد كبير من أعضاء المجتمع وبالتالي يصبح للرأي العام الذي يعاني هذه المشاكل أهمية كبرى في توجيه البحث العلمى •

الفصل الخامس

تفكك البناء وانحراف السلوك

نحن مبني في هذا الكتاب الفكرة القائلة . بأن المشاكل الاجتماعية وما يتبعها من سلوك اندرافي يظهر على بعض الأفراد . مسألة تتير الى تفكك البناء الاجتماعي للمجتمع من ناحية . والى تناقض عناصر الشفاهة وموجهاتها الأساسية من جهة أخرى . عقد أصبح معروفا لدارسي المجتمع أن عوامل التغير وخاصة في القرن العشرين تصيب المجتمع الانساني بعزات تتزايد سدها وسرعها كلما تكسفت المواد التكنولوجية والمسائل الباجمة عن هذه العزات يتعاقم حظرها كلما أظهر البناء الاجتماعي صلابة ومقاومة . ورخص المسؤولون عن السياسة في المجتمع تغير ترتيب عناصر هذا البناء استجابة للتعيرات الجدرية التي تحدث في مجالات 'الحياة المادية' . لقد تغيرت صورة المجتمع الانساني عدة مرات وتعيرت لأجل ذلك الأبعاد البنائية للعلاقات الاجتماعية . المرز 'الاولى وبجورده حاسمه عندما عرف الانسان الزراعة وما صاحبها من سفزار للجماعات الانسانية وابتدق المجتمع الزراعى ذى الملامح الممزقة . والمرز الثانية عندما تحولت بعض المجتمعات اثر الاختراعات الكبرى التى مكنت الانسان من استخدام القوة المحركة بدلا من قوته والطاقة الحيوانية ان الازمة التى ترنبت على هذ التحول لاتزال كثير من المجتمعات تعانها حتى اليوم . وجوهر هذه الامة يقنع في أن البناء المجتمعات تعانها حتى اليوم . وجوهر هذه الازمة بقع في أن البناء السلوك الجديد الذى أدخلته الصناعة في حياة الانسان . ومع ذلك

لا زالت هناك قوى عديدة تقاوم التغيير ، ولا زالت تستمسك بالقيم والأساليب القديمة رعاية لمصلحة أو عدم قدرة على التكيف . ان التنظيم الاجتماعي المصاحب للصناعة يختلف اختلافات أساسية عن التنظيم الاجتماعي التقليدي الذي عاينه الانسان آلاف السنين ، ومع ذلك لا يمكن أن يسود منطق القدرية والتواكلية والقناعة والاستغلال والاحتكار في عصر تغيرت فيه كلية كل مقومات هذه الاتجاهات . وليس هناك شك أن مقاومة التغيير الحتمى هي التي تتسبب في عدد من المجتمعات الرأسمالية في نشوء المشاكل الاجتماعية وأنماط السلوك الانحراقي التقليدية التي تدرس باعتبارها مسائل طبيعية وظواهر ضرورية .

والمرء الثالثة التي تحول فيها اتجاه التفكير الاساسى عندما اكتشفت الطاقة النووية وأزاحت السنار عن عصر جدد ولما يتمثل المجتمع الانسانى بعد عصر الصناعة الأول ان التدببات النى نواحها السياسات الاجتماعية والاقتصاديه القديمه أنفلت كاهل المفكرين الاجتماعيين فى العالم الغربى . وتخبط أراؤهم ووقعوا فى متناقضات حتميه ، لأنهم ينظرون على عالم اليوم بمنظار عالم الأمس وفى هدى أيديولوجية مضى زمانها وضاعت نظرتهم . الى الحد الذى لا يبرون غبه الديناميات المدفغة التى تموج فيها المجتمعات الأخرى . والمرة الرابعة حدثت مصاحبه لاكتشاف الطاقة النووية اثر انتهاء الحرب العالميه الثانية ، عندما قفزت على مسرح التوجيه العالمى عدد كبير من الدول نفضت عن نفسها غبار قرون عديدة من التحلف بسبب الاستعمار . وهبت تبحت عن بناء مجتمعاتها واللاحاق بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان تلاحق التغييرات الاقتصادية والاجتماعية فى عالم اليوم .

والذى تم بعضه بصورة ثورية ، وضع أعلام الفكر الاجتماعى مهمة صعبة ، ولكن الصعوبة فى واقع الأمر تبدو على أنها غير طبيعية . لأن الباحثين الاجتماعيين وعلماء الاجتماع ، حتى فى المجتمعات التى تختلف وانما اجتماعيا واقتصاديا عن المجتمعات التى دعمت علم الاجتماع ونشرته ، لا زالوا واقعين غريسة للقوالب العلمية المفعمة بالايديولوجية الرجعية الاستعمارية ، ولا زالت دراساتهم تجرى فى نفس التيار الذى حفر قناته مفكرى الرأسمالية ، الامبريالية . ولعل أبرز ميدان اكتشف هذه الحديعة العلمية الكبرى ، هو الميدان الذى نحن بصددده وهو دراسة مشاكل المجتمع والسلوك الاندرافي واننى أضع أمام القارئ الواعى بعض الاعتبارات الهامة التى من أجلها يجب أن نعيد النظر فى دراسة هذه الموضوعات وفى علم الاجتماع ذاته باعتباره المصدر الذى برود الباحثن بالأفكار الأساسية عن المجتمع والحياة الاجتماعية .

١ - يحاول علماء الغرب بأصرار فصل العلوم الاجتماعية من حيث ميدان كل منها فصلا يكاد أن يكون تاما . الأمر الذى يفتت الحقيقة الاجتماعية ويضع معالمها ، فى الوقت الذى ينيطون بعلم الاجتماع مهمة ادراك هذه الحقيقة ادراكا تكامليا « تعدد عوامل التفسير » ولكنهم عند التدليل يربطون الوغائع الاجتماعية بروابط واهية ويضللون فى عملية تسلسل العوامل العلبة ، للابتعاد ما أمكنهم عن تحليل الأساس المادى للحياة الاجتماعية وأبرز مثل على ذلك الأختلاف فيما بينهم حول موضوع النقاة كعامل حيوى فى تشكيل المجتمع الانسانى . وحتى أولئك الذين يلتفتون الى الثقافة ، فانهم يضيعون أثناء تحليلهم لتأثيرها التناحسى الواضح فى عناصرها فى مجتمعاتهم . ولعل هذا هو السر فيما عرست له نظرية وليام اجبرن عن التغير الثقافى وما خلص اليه من مظاهر التدهور التى تصاحب كل فقرة من فقرات التغير .

٢ - يحاول علماء الغرب إبراز الحقيقة الاجتماعية على أنها من طبيعة مختلفة عن الحقيقة السياسية والاقتصادية ، ولذلك يسايرون سوروكن في أنها تتكون من ثلاثة أطراف «مجتمع وثقافة وشخصية» . ان الحقيقة الاجتماعية لايمكن غصلها عن العوامل التي صاغتها ، كذلك لايمكن أن تظل اطارا فارغا من المضمون . ان المؤثرات الاقتصادية والسياسية تشكل القاعدة التي تكون التربة التي تنمو عليها الحقيقة الاجتماعية وتتخذ في كل زمن وفي كل مكان صيغا ومضامين مختلفة .

٣ - ان علم الاجتماع باعباره علم المجتمع له جناحان بحلق بهما على أرض 'الحقيقة' : الاقتصاد والسياسة . وعلم المجتمع الحقيقي هو الذي يلتزم في دراساته بهذا التفاعل الدئمي بين مقومات الوجود الانساني : لقمة العيس ومطالب الأمن وجماعية الحياة .

٤ - لقد صورت مشاكل المجتمع أو أمراضه أو تفككه على أنها ظواهر اجتماعية وقد وقع في هذا الخطأ رائد الاجتماع الرجعي اميل دور كايم . حقيقته ان المجتمع الانساني قد تبدو عليه أعراض المرض ولكن الطبيب الواعي (عالم الاجتماع) يستطيع أن يأخذ جانب الحب الوقائي لا الطب العلاجي فنقل الى الحد الأدنى من الامصابات والامراض والأوبئة . ولا ينتظر حتى تقع ؛ فيقيم الدنيا ويقعدها دراسة . وينتهى الى التسليم بأن مثل هذه الانحرافات مسألة طبيعية تجوز على المجتمع كما تجوز على جسم الكائن الحي . ودون التدخل في حكمة الله . نستطيع أن نقول ان ارادة الانسان 'لنصف' تستطيع بالعلم والتخطيط أن تحول مشاكل المجتمع التقليدية وانحرافات السلوك الفردي . الى عثرات في التطبيق عند السير الحتمي نحو اهداف المجتمع العليا، يمكن أن نتجنبها بمزيد من التجريب ومزيد من العلم .

ان «طبيعة» مشاكل المجتمع وهم استقر في أذهان بعض علماء الاجتماع نتيجة تسليمهم بأن المجتمع الانساني لا بد أن يقوم على نوع من الصراع والتنافس القاتل بدعوى الحرية الزائفة . ولعل ايمان هؤلاء بمنطق الحرية السياسية وضماناتها وحقوقها هو الذي أوقعهم في هذا الأسلوب من التفكير . ان تحرير المواطن من الخوف وتأمينه على مستقبله وضمان حقوقه الاجتماعية كفيل بقلب المنطق التقليدي في التفكير في مشاكل المجتمع والسلوك الانحرافي .

٥ — يحاول علماء الاجتماع الرأسماليون ، عند التفكير في علاج المجتمع والسلوك الانحرافي الامتداد بقدر الامكان عن أسلوب التخطيط المركزي ، ويشيرون في هذا الصدد الى اصطلاحات غريبة ، مثل العمل الاجتماعي أو اثاره الرأي العام أو الركون الى الخدمة الاجتماعية وليده الرجعية . وهم في كل هذا يستعدون عن الدل الشامل وهو المواجهة الأفقية واقتلاع المشاكل من جذرها بالقضاء على عواملها الكامنة في تناقض البناء الاجتماعي الذي بخدم طبقة واحدة بعينه في المجتمع . الطبقة التي تملك كل شيء .

ولقد كان من بديهيات علم الاجتماع الرجعي التسليم بدعوى الموضوعية والحيادية عند دراسة وقائع المجتمع ، على الرغم من أن كل الأبحاث التي تمت في هذا المبدان كانت تنوء بثقل الأيديولوجية الرجعية والرأسمالية والامبريالية في كثير من الأحيان . ولعل الاتجاه الحديث الى دراسة مشاكل المجتمع يمثل ضغطا قويا استجاب له علماء الغرب بتبجئة لاتساع نطاق هذه المشاكل وتفاقم خطرها ، ولكنهم يدرسونها بطريقة خاصة التي تقتصر على الحلول ما عدا المساس بالبناء الاجتماعي من حيث أبعاد أجزائه المختلفة .

اننا نعرض هنا لبعض آراء علماء الغرب عند دراساتهم للمشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى لسببين : الأول - لأن اتجاه هذه الدراسات يفيدنا فى المقارنة ويوضح أمامنا معالم الطريق الذى يترجم عن واقع مجتمعنا • والثانى - لأن بعض مفاهيمهم وتعاريفهم وتحديداتهم لاطارات البحث يمكن أن تصلح نقطة بدء فى تحديد موقفنا العلمى •

التفكك الاجتماعى

يقول روبرت ميرتون ان المشاكل الاجتماعية هى التباين أو التناقض بين ما هو موجود فى المجتمع وبين ما ترغب مجموعه هامة من هذا المجتمع بصورة جدية أن يكون به • وينأثر مدى هذا التناقض عن طريقين اما برفع المستويات التى تكون لها فاعلية وعموميه فى المجتمع أو باستمرار اندطاط الظروف الاجتماعية التى تؤدى الى زياده حده هذا التناقض أو التباين وليس غريبا أن نجد أن بعض الناس التى تعيش فى أكثر المجتمعات الصناعية تعقيدا يعتقدون أن مجتمعاتهم أكثر مشاكلًا وقلقًا واضطرابًا اذا قوربت بالمجتمعات الأقل درجة فى التحصيل الثقافى • واننا لنجد دائما تناقضا بين المستويات المشتركة وبين الظروف الواقعية التى يحياها الناس الأمر الذى يؤدى الى نتائج يمكن النظر اليها بصورة ذاتية أو موضوعية • ادن غمبرتون يرى أن المشاكل الاجتماعية تصاحب التقدم الصناعى ويزداد الاحساس بها عند بعض مجموعات السكان عندما يقارنون الظروف التى يحياها الناس مثلا بالظروف التى يمكن أن تكون موجودة وتؤدى الى كسر حدة هذه المشاكل ، وفى هذا الصدد يقسم المشاكل الاجتماعية الى قسمين كبيرين : يسمى الأول التفكك الاجتماعى ، والثانى السلوك الانحرافى ،

ولكنه يرى أن هذه القضية وإن استمرت في التدليل وكان لها قيمة نظرية إلا أنها ليست مطابقة للواقع تماما لأنها لا تصف الأحداث الاجتماعية في كل نواحيها المعقدة ، بل إنها تشير بطريقة مختارة الى نواح منها فقط ، ومع ذلك فإنه يرى أنه من الممكن ومن المفيد عما أن نميز عند دراسة كل مشكلة اجتماعية المكونات أو النواحي التي تعتبر مسألة من مسائل التفكك وبين تلك التي تعتبر من مسائل السلوك الانحرافي . ونحن لا نجد في فكرة ميرتون هذه خروجا على الخطر العام الذي نقرره منذ البداية وهو أن المشاكل الاجتماعية تفرز أنواعا متعددة من السلوك الانحرافي خصوصا اذا اتسع نطاقها واستعصت على الحل فترة طويلة وأصبحت تشكل قطاعا مرضيا دائما في جسم المجتمع ، ولكننا قد نختلف معه في قوله أن المشاكل ذات الطبيعة الفردية والتي توصف بأنها احراف غردى ذلك لأن إبراز هذا الفرق يوحي بأن المشاكل الفردية يمكن أن توجد على حدة وتؤدي في نهاية الأمر الى ظهور مشكلة من مشاكل التفكك ذلك لأننا نعتقد أن كل شجرة تنفتح في البناء الاجتماعي تؤدي الى تناقضات واسعة النطاق في الوظائف الاجتماعية المنوطة بكل جزء من أجزائه الأمر الذي يؤدي الى سقوط أعداد تتزايد باستمرار من الأفراد في المجتمع الرأسمالي أو ارتيادهم طريق 'المتطلع البورجوازي الذي قد يقودهم في نهاية الأمر الى السلوك الانحرافي ، ومعنى هذا أن القضاء على المشاكل الاجتماعية التي تمثل نوعا من التفكك في بناء المجتمع ووظائفه يؤدي بالتالى الى تقليل الفرصة والى تضيق نطاق الظروف التي تتولد عنها الأنواع المتعددة من السلوك الانحرافي الذي يشير اليه علماء الغرب كـانحراف الأحداث وادمان المخدرات والسلوك الاجرامى والمرض العقلى وغير ذلك .

لقد وجد علماء الغرب صعوبة كبيرة في تعريف التفكير الاجتماعي ولكن هذه الصعوبة تتضائل في هذه الأيام على الرغم من عدم الاتفاق على استخدام موحد لها ، ولكن أكبر الاستخدامات قبولاً هي التي ترى (أن التفكير الاجتماعي هو عدم كفاءة النسق الاجتماعي أو فشله في تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم المترابطة بشكل يؤدي إلى بلوغهم أهدافهم بصورة مرضية) ومن أجل هذا يكون التفكير الاجتماعي نسبياً ومسألة درجه لأنه مرتبط بمستويات مطلقة يمكن أن تكون لها عمومية تطبق على جميع الأنساق الاجتماعية في مختلف الظروف .

ويضيف ميرتون إلى ذلك قوله أن طبيعة المجتمع الحديث المعتمد تفرض استواء الأفراد أو الجماعات إلى عدد من الأنساق الاجتماعية مد تتضارب أهدافها ولذلك فإن عملية الصراع التي تنشأ للتوفيق بين الأدوار والمراكز ، هذه الأنساق عد تؤدي إلى نوع معدده من التفكير الاجتماعي تمتد آثارها إلى هذه الأنساق ذاتها . ومعنى ذلك أن النسق الاجتماعي لا يتمكن من أداء وظائفه على النحو المرغوب ويفشل في تحقيق المتطلبات الوظيفية التي تربطه بالأنساق الأخرى في المجتمع وبهذا يمتد التفكير وينتشر فيصعب النظام فيصبح متساهلاً اجتماعياً ويصيب الأفراد فيصبح سلوكاً انحرافياً .

يتضح من ذلك أن ميرتون يبنى تحليله للتفكير الاجتماعي على أساسين الأول اعتبار النسق الاجتماعي وحدة بنائية وظيفية متكاملة على الرغم من ارتباطه البنائي والوظيفي بالأنساق الاجتماعية الأخرى في المجتمع . والثاني اعتبار النسق الاجتماعي الواحد غير مستغرق لكل أدوار الأفراد أو الجماعات ومراكزهم في الحياة الاجتماعية الأمر الذي يؤدي إلى نتيجتين ضروريتين :

١ - أن النسق الاجتماعي قد يفضل أو لا يحقق بدرجة دنبة الوظائف المنوطة به في علاقته بالأنساق الأخرى بالمجتمع بسبب غشله في استغراق كل متطلبات الدور والمركز بالنسبة للفرد والجماعة وهذا أمر يؤدي في نظره الى ظهور احتمالات التفكك الاجتماعي .

٢ - أن الفرد أو الجماعة في المجتمع الحديث المعقد لا يسعرق كل نشاطه داخل نسق واحد ولهذا تظهر احتمالات الصراع نتججه لاختلاف الأبعاد البنائية بين الأنساق التي تكون الدائرة الكبرى للنشاط العام لهما . وهذا بدوره يؤدي الى احتمالات ظهور التفكك الاجتماعي والسلوك الانحرافي معا أو كما يفضل أن يجمع بين هذين القسمين في اصطلاح اشكله الاجتماعي .

ان تحليل مبرتون هذا يستعم تماما مع الطابع العام للمجتمع الأمريكي الذي يفوم بباؤه التبرحي على أساس وجود طبقات معترف بها وعلى أساس وجود جماعات متعددة الأهداف أو متناقضة . ولهذا يظهر التناقض بين الأنساق الاجتماعية أو حتى داخل النسق الواحد فيما يتعلق بالأبعاد البنائية والوظيفية التي تضع الوسائل والعبات لأعضاء المجتمع أثناء تحركهم في مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة . لكن الأمر لا يمكن أن يكون على هذا النحو في مجتمع اشتراكي يقوم على أساس التوجيه الاقتصادي الكامل وتغريب الفوارق بين طبقات الشعب العامل . وتحديد الأهداف وحبط عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بناء على تخطيط مركزي له مرونة التطبيق في المجتمعات المحلية المختلفة . ونتيجة لهذا الوضع في المجتمع الاشتراكي تنتفي في أغلب الأحيان كل المقومات والظروف التي تهى انمرص لقتل النسق الاجتماعي أو لعدم كفايته في بلوغ الأهداف أو لصراع الأدوار

والمراكز ، اذ غالتنقل اجتماعى كما صوره ميرتون يبنى على ظروف متعلفه بطبيعة البناء الاجتماعى الرأسمالى ليس لها نظير فى المجتمع الاستراكى ومن تم لا يمكن الأخذ بها فى تحليل المشكلة الاجتماعيه . وما دامت الصورة البنائية فى المجتمع الاستراكى مختلفة عن الصورة لبنائية التى كانت مبعث تحليل ميرنون فان اجراءات الوقاية والعلاج سوف تكون بالتالى مختلفة تماما .

عند محاولة فهم التفكك الاجتماعى يجب أن نراعى المسائل الآتية :

١ - لا نستطيع أن نتكلم عن التفكك الاجتماعى دون أن ننكم عن التنظيم الاجتماعى فكما أنه توجد درجات متفاوتة من التنظيم توجد أيضا درجات متفاوتة من التفكك ، ويحدث التفكك الاجتماعى عندما يكون هناك تعير فى توازن القوى التى كانت تسامد التنظيم فى مرحلة معينة مه ونؤدى فى نفس الوقت الى فعالية قوى الضبط الاجتماعى المتعددة . ومن الملاحظ أن التغير الاجتماعى فى المجتمع الدينامى يفكك العلاقات النظاميه والأنماط السلوكيه ويصبح من الصعب كلما ازدادت عوامل التغير شدة وسرعه بناء أنماط جديدة من السلوك أو من العلاقات .

٢ - عندما يتغير البناء الاجتماعى دون تحديد واضح لأدوار الناس ومراكزهم تكون الفرصة مهيئة لظور التفكك الاجتماعى . ولهذا تحمل المجتمعات الدينامية فى وقت معين من مراحل تغيرها البذور التى تؤدى الى تفكك العلاقات البنائية بين النظم والأفراد فى وقت واحد .

٣ - التغير الاجتماعى يؤدى الى اعادة ترتيب أجزاء البناء الاجتماعى على الرغم من الاحتمالات القائمة بأن هذا التغير يؤدى الى

عدد كبير من أنواع التفكك نتيجة للسرعات المتفاوتة التى تتغير على أساسها هذه الأجزاء . ومن المهم هنا أن ندرك أن التغير الاجتماعى نتيجة من نتائج التغير الثقافى لأن التغير فى الثقافة يؤدى الى احداث تغيرات عديدة فى صور التفاعل فى المجتمع مما يهيء الفرصة الى ظهور قيم جديدة وأهداف جديدة تنعكس بدورها على البناء الاجتماعى الذى بتغيره يؤدى الى خلق قيم جديدة أخرى ، ولهذا يقال ان . التغيرات البنائية تتبعها دائما تغيرات فى القيم الاجتماعية ، ومعنى ذلك أن خلق قيم جديدة يتم عن طريق التغير الذى يحدث فى الثقافة الكلية للمجتمع كما يحدث فى نفس الوقت نتيجة لاعادة ترتيب أجزاء البناء الاجتماعى .

٤ - يحدث التغير الاجتماعى نتيجة لازدياد تسدة العوامل التى تضغط على ثقافة المجتمع أو بنائه فتكون نقطة الانطلاق عبارة عن ثورة أو تشريع متناول القواعد الأساسية للوجود الاجتماعى؛ وتتعاقب التجديدات التى تدخل على الداعة والمجتمع بسرعة لا يستطيع هضمها فى وجود العناصر القديمه التى لا تزال على درجة كبيرة من الفاعلية ، ولهذا يحدث النعك لاجتماعى والثقافى الذى قد يطول أو يقصر . ويمكن تقصير فترة التفكك هذه من طريقين :

الأول - التأنى فى لتجديدات ليتمكن المجتمع والثقافة من مصم العناصر الجديدة واستبعاد العناصر القديمة التى لم تعد صالحة لمصوه .

والثانى - الأخذ بأسلوب التخطيط المركزى والاستفادة من التحارب السابقة وتجنب أسلوب المحاولة والخطأ .

٥ - فى مرحلة التمكك الاجتماعى قد يميل بعض أعضاء المجتمع

الى الاتذاعات السلبية وهذا أمر قد يعطل بلوغ نهاية هذه المرحلة بسرعة أو قد يؤدي الى بهالة ثمن الخروج منها ، ولهذا كان حب الأفراد وتطبيق الايدولوجيه والقضاء على البيروقراطية من المسائل الهامة التي تؤدي الى خلق انجازات ايجابية لمساعدة التخطيط وحراسة التجديدات ومطاردة العناصر القديمة التي تؤدي الى التناقض وايماف الامان بقدرة الجديد على بلوغ الأهداف التي يناضل من أجلها المصم .

٦ - عندما يحدث الانفكك الاجتماعي يجب أن بتنبه مشروع السياسة الاجتماعية الى ضروره تغيير قيم المجتمع وقاموس اصطلاحاته اليومية وشعاراته الأساسية لتكون بمثابة الحواجز التي تدرج بسد الثغرات . وهذا لن يأتى الا بنصر جدرى في وسائل الاعلام والترسة وفي أماط الفساده وفي نواحي الصط الاجتماعي . أو بمعنى آخر يجب خلق أسلوب جديد في الحياة وبظرة محلله كلبه من النظرة التي أوكلت المجتمع الى حاله الانفكك .

انحراف السلوك

عندما دخلت تصنيفات السلوك الاجتماعي الانحرافى مبدان علم الاجتماع كان الاعتماد في التعريف عن التصورات العلمية والقضائية والاقتصادية والتدليلية النفسية دون التحقق من ماسبقتها في التحليل السوسيولوجي ، ومثال ذلك ان فكرة الجريمة قد استعيرت من القانون ، ولكن عند تطبيق التعريف القانوني نلاحظ أنه يشتمل على أنواع متعددة وغير متجانسة من السلوك والتي لا يربط بينها الا أنها جميعا اعتداء أو عدوان على القانون . ولكن النظر الى هذه الأنواع

غير المتجانسة من السلوك باعتبار أنها مخالفة لقاعدة قانونية لا يفسر على الإطلاق الطرق الممتدة التي تحدث على أساسها الجريمة ، والمواقف التي تتم فيها والوسائل الفنية التي تستخدم في ارتكاب الجرائم .
 ووفق ذلك يعجز القانون عن تفسير المضمون الذي تمت فيه ويمكن أن نلاحظ هذا النقص أيضا في التعريفات السوسيولوجية عن انحراف الأحداث أو البغاء أو الجنسية المثلية وصور السلوك الانحرافي الأخرى .

ولهذا يجب أن يكون لعلم الاجتماع تعريفاته الخاصة به ولا غنى عن نظريته عن السلوك الاجتماعي المرضي ستظل عامة وغامضة . إن التفسير الذي يفضلهُ علماء النفس للسلوك الاندرافي الفردي وإن كان يشير إلى تعدد العوامل المؤدية إليه ومن سببها العوامل الاقتصادية . إلا أنهم يفعلون قياسا لسلوك الانحراف على أساس مقاييس معيارية تنبع من التفاعل بين المجتمع والثقافة وتعتبر عن الموجبات الأساسية للحياة الاجتماعية وتترجم في نفس الوقت عن المنع وابدولوجيته . وإننا لنوافق على هذا الاتجاه من حبت الميخ ولكننا لا نوافق على الأحصاء بمضمون المعيار خصوصا إذا ارتبط بأوضاع تاريخية وثقافية في مجتمع يخلف كلية في هذه الناحية عن مجتمعنا الذي نحاول أن نمسح غور الانحراف فيه وتجري العوامل الحقيقية التي تسببه في فترات نموه المختلفة وفي أثناء تغيره الحتمي لتحقيق أهداف معينها .

من أجل هذا فإن التعريف الذي يجب أن نحاوله هنا فيما يتعلق

(١) راجع كتاب لمصرت عن الباثولوجيا الاحتمانية (١٩٥٨) وكتساب كلمارد عن علم اجتماع السلوك الانحرافي (١٩٥٧) .

سلوك الانحراف يجب أن يكون متصلا بالمعايير والقيم من ناحية
وبأهداف المجتمع ككل من ناحية أخرى .

والطريقة التي يرى ليمرت اتباعها أن نفتت الانحراف الى وجوه
متعددة (مكتوف وغير مكتوف) ثم نضع السلوك الانحرافى انماط أو
نماذج متعددة داخل مضامين شخصية أو اجتماعية . وفى هذا المقام
لن نهتم كثيرا بالتمايزات البيولوجية أو الديموجرافية للانحراف . وإنما
نفضل الاسارة اليهما لأغراض يصل حسن التحليل .

— التمايزات البيولوجية : يختلف الناس بعضهم عن بعض من ناحية
الخصائص البيولوجية ولكن التمايزات البيولوجية لا يمكن أن نفكر فيه على
أنه انحراف ، لأن قبلنا من السلوك الانحرافى يمكن أن ننسب الى
المناءات البيولوجية أو عملياتها .

ومن الملاحظ أن الاضطرابات البيولوجية التي لا تؤثر على لوظائف
الجسميه يمكن أن تصبح أساسا فى الانحراف ولكن من خلال التفاعل
مع العناصر الثقافية والتصورات الاجتماعية . ومما لا شك أن الناس قد
تبدو أطول أو أقصر مما هم عليه فعلا كما أن الأصدقاء والمعارف قد
لا يلاحظون فوراً الجراحة التجميلية التي أجراها أحد أفراد جماعتهم
لتحسين وجهه .

٢ — التمايزات الديموجرافية : يفضل بعض الباحثين فى مسائل السلوك
'الانحرافى دراسة الاختلافات الديموجرافية لبعض أنماط المنحرفين . وفى
هذا الصدد تبرز عدة مظاهر كالسن والجنس والجنسية والأصل القومى
والشرعية الاقتصادية والمركز الدينى والتربوى . كما أن المركز الزواجى
ونسب المواليد والوفيات الى جانب التوزيع الجغرافى لمجموعات المنحرفين

يمكن أن تكون جزءاً من التعليل الديموجرافى • وعلى الرغم من أن كثيراً من الاجتماع يفضلون هذه المادة الكمية فى وصف السلوك الإنسانى إلا أنه من غير شك لا يمكن إنكار قيمة الوصف الديموجرافى للمنحرفين كخطوة أولى فى وضعهم داخل إطار المسافة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعى •

وإننا لنلاحظ هنا أن الاهتمام بالعوامل الديموجرافية يكون مناسباً أكثر فى دراسة السلوك الانحرافى فى المجتمعات المترامية الأطراف والكثيفة السكان والمتعددة الأجناس ، كما أنه يصلح أيضاً فى دراسة المجتمعات المختلفة أو التى لم تكن فى التاريخ البعيد ذوات حضارة أو أهلية فى نضال الإنسان مع الطبيعة ؛ كما أننا نلاحظ أن إدخال مستويات معينة كالمستوى الاقتصادى والمركز الطبى يحظى باهتمام الباحثين فى المجتمعات الرأسمالية التى قد يكون البعد الاقتصادى أو الدينى فيها من فئات السكان المختلفة ذات أثر واضح فى الاحساس بالعزلة أو الشعور بالفقدان أو الاضطهاد أو الاستغلال مما قد يدخل فى السلسلة العلوية التى تفضى الى الانحراف . ولا يجب أن ننسى هنا أن تفتت السكان على الأسس السابقة التى اعتدوها ليمرت بؤدى بدوره الى تفتت القيم وعزل الجماعات بعضها عن بعض وعدم وصول الأهداف الأساسية للمجتمع ككل ، مما يسهل الأمر أمام النزعات الفردية لشق طريقها فى مبادئ العسман والانخراط فى كل أنواع السلوك المتحدى للمجتمع ، ولكن الأمر من حيث التدليل الأخير يختلف فى المجتمع الاشتراكى الذى يتميز بوحدة القيم والتوجيه الأيدىولوجى وتحدد الأهداف وانتفاء الأساليب التى تؤدى الى غرس قيم الصراع وتبرير وسائل البلوغ الى غايات فردية مهما كانت مؤلمة للغير أو للمجتمع ككل . وبمعنى آخر نلاحظ أن طبيعة إحياء لاجتماعية فى المجتمع الاشتراكى تسد كثيراً

من الشغرات وتقضى على كثير من العوامل التي تؤدي الى انحرافات السلوك .

الانحراف والامثال :

أهم ما يشغل بعض الباحثين في مشاكل المجتمع هو السلوك المنحرف ،
من ما يفعله الناس في واقع الأمر وما يفعلون في عمله هو الذي
يجعل تلك الاعمال تأتي الى مركز اهتمام الجمهور ، وعلى الرغم من أن
علماء الاجتماع يستخدمون كلمة منحرف بمعنى المعنى الذي
يستخدمون به كلمة غير طبيعي أو شاذ أو شيء انتواعي ، يسمي منفذين
الى حد كبير حول مضمون السلوك الطبيعي . ولهذا فإن أفضل طريق
لنا لوصف الانحراف أن ندرسه بالامثال ، ولهذا نقول أننا نستخدم ان
نحدد معنى لانحراف بدقة اذا كانت وسائله مضبوطة لوصف وبحدد
التغير الاجتماعي . ومن الواضح أن المعيار في مجتمع صغير معزول
وتكون واضحة وتلبه العدد . ويكرر في المجتمع الحضري الصناعي
متعددة ومختلفة في نفس النوع . ونلاحظ أن المعايير الاجتماعية من
حيث دراستها في علم الاجتماع لم نعدم بعد الى "درجته" التي يمكن
معيًا الامعان في بحث هذا الموضوع . ويتول جوسسون أن شكره
الانحراف والامثال يكون لهما معنى من حيث اتصالهما بالحققة القائله
ان أعضاء المجتمع يوجهون الى معايير اجتماعية تكون داخل حصرها من
شخصياتهم . ولهذا فإن الامثال عبارة عن عمل بتحرى معيارا أو
معايير اجتماعية معينة . ويقع في نفس الوقت ضمن مجموعة أسواع
السلوك التي يسمح بها المعيار واذن فالامثال لا يحدث عرضا في
اطار السلوك المسموح . لأن المعيار يعتبر جزءا من الدواعي التي توجه
أعضاء الجماعة الانسانية على الرغم من أن الفرد قد لا يكون شاعرا

بـه كل الوقت أو فى أى وقت • وبالمثل فالسلوك الانحرافى ليس سلوكا عدوانيا على المعيار يحدث بطريقة عرضية ، لأن الانحراف هنا يمثل عدوانا مدفوعا ، بمعنى أنه يعتبر جزءا من الدوافع التى يوجه اليها الفرد فى وقت معين نتيجة لعوامل متعددة (١) •

النظام المعيارى :

قبل أن نمضى فى استعراض أنواع الانحراف يجب أن نعرض فى ايجاز لموضوع المعايير التى تعتبر الفيصل فى وصف السلوك بالامتثال أو الانحراف •

تتكون الثقافة فى بعض جوانبها من المعايير التى تحدد ما يجب على الأفراد عمله عندما يجدون أنفسهم فى مواقف معينة ، ومن الطبيعى أن مثل هذه المعايير أو الأفكار العامة يمكن من الناحية النظرية أن تتعلم قبل ممارسة تجربة السلوك فى الواقع • ومثال ذلك أننى وأنت نستطيع أن نتعلم كيف تنظم الأسرة أو ما يجب أن تكون عليه علاقات العمل قبل أن تنشأ لدينا الحاجة الى مثل هذا التنظيم • ولهذا لا يكفى فى تحليل المجتمع أن نلاحظ الأفراد وهم يسلكون فى الواقع ، ذلك لأن الباحث المحقق فى المجتمع يجب أن يلاحظ الطريقة التى يشعر على أساسها الأفراد بما ينبغى عليهم أن يفعلوه ، ومن ثم فأننا نطلق على تلك النواحي التى يجب أن تتحقق فى سلوك الأفراد اصطلاح « النظام المعيارى » وتتميز المعايير بما يلى :

(١) راجع هارى جونسون فى كتابه عن علم الاجتماع (١٩٦١) وتولكوت باربرتر فى النسق الاجتماعى (١٩٥١) •

- ١ — أنها تتبثق من الجماعة أثناء ممارستها لوخائفها أو محاولتها تحقيق أهدافها .
- ٢ — تنتقل المعايير من جيل الى جيل عن طريق التعلم وخاصة أثناء عمليات التنشئة الاجتماعية في الأسرة .
- ٣ — السلوك الممثل للمعايير يتخذ طابعا ثابتا من خلال عمليات العقاب والثواب .
- ٤ — تصبح المعايير جزءا من السحويه بمرور الزمن ونفجحه لوضوح الجزاءات الاجتماعية لكل انحراف عنها .
- ٥ — تختلف المعايير بعضها عن الآخر في مبلغ أهميتها . وتقاس أهمية المعيار بمبلغ شدة العقاب المقابل للانحراف عنه .
- ولهذا فانه من السهل في كل مجتمع ابراز المعير ذات الأهميه القصوى والمعايير ذات الأهمية الصغرى في دراسة أنواع الجزاءات التي توضع للانحراف عن كل منها .
- ٦ — يمكن التعرف على المعايير ومبلغ أهميتها في المجتمع من الحديث اليومي للناس وخاصة في اشاراتهم لما ينبئ أن يكون وتعتبر المواثيق الوطنية وما يرد فيها من أهداف أو قيم أو مبادئ من أهم العلامات المميزة للمجتمعات في مراحل تاريخها المختلفة .
- ٧ — تعكس المعايير قيم المجتمع الأساسية ولذلك فمن السهل بناء على قيم مجتمعنا أن نقول : « أن عدالة التوزيع وحراسة الانتاج والرعاية الاجتماعية قيم أساسية تشكل قاعدة المعايير الرئيسية والثانوية في نفس الوقت .

ان المجتمع الذى يحاول أن يخلص نفسه من المشاكل لابد أن يناضل من أجل الوصول الى اتذاق جماعى فيما يتعلق بالمعايير التى يجب أن نكون مفياسا للسلوك . كما يجب أن يستحث جميع أعضاء المجتمع ألا ينحرفوا عنها أثناء ممارستهم للحياة ، وعلى ذلك يكون اتفاق أعضاء المجتمع على معايير مدددة توجه السلوك العام مؤديا الى ما نسميه « الاجماع المعيارى » اما اتفاق جميع الافراد على الالتزام بهذه المعايير المفق عليها فاننا نسميه « الامتثال السلوكى » . واننا نتوقع أن المجتمع الذى يتميز بالاجماع المعيارى والامتثال السلوكى مجتمع تتماثل فيه اتجاهات الناس وأنواع نشاطهم فيما يتعلق بالمسائل الحيويه التى تهم جميع أعضائه . كما أن جميع الأفراد فى سلوكهم يحاولون بلوغ ما يتوقعه المجتمع ككل وخاصة فى المسائل التى تتعلق برغاهية المواطن .

أسباب الامتثال :

الامتثال هنا أدن هو امتثال للمعايير الاجتماعية ويتوقف على ما يلى :

١ - التدريب الاجتماعى باعتباره شاملا لكل العمليات التى بفضلها تصبح المعايير الاجتماعية جزءا من الشخصية .

٢ - العزل أو النحرار وهو أى ترتيب اجتماعى يؤدى الى خفض حدة الصراع المعيارى ويؤدى الى الامتثال .

٣ - التدرج ومعناه ترتيب المعايير الاجتماعية فى نظام متسلسل يمكن أن يتيح للفرد فرصة الاختيار بناء على الموقف الذى يواجهه .

٤ - الضبط الاجتماعى ووظيفته أن يتيح للفرد أن يتصور مقدما ماذا سيحدث لو أنه اعندى على القاعدة أو المعيار .

٥ - الأيديولوجية ومعها أن المشاركة الإرادية لأعضاء الجماعة والتي يتدخل فيها أمثالهم لمعايير المجتمع ، تتوقف على الأفكار التي في أذهانهم عن مكانهم في الوسط الاجتماعي بأجمعه وعلى الطريقة التي توصل إلى الأهداف الكبرى التي يناضل من أجلها المجتمع .

٦ - المصالح العليا للمجتمع . ذلك لأن الامتثال للمعايير الاجتماعية لا يقوم على دوافع مثالية فحسب ، ولهذا لا يجب أن ننسى أن المعايير ترتب نوعا من الحقوق والواجبات . فكثر من الحقوق التي أقامها مجتمعنا الاشتراكي للعاملين تجعل الأفراد يستمتعون بمعايير المجتمع وبقاومون الاعتداء عليها . ومن أجل هذا يقول أن المصالح الخاصة تعتبر في هذا الصدد اندراعا ومعوفا لكل نغبر اجتماعي يعدل من المعيار ليتسق مع مصالح المجتمع العليا .

انواع الانحراف :

قبل أن نتكلم عن هذه الأنواع يجب أن نميز بين "الأشخاص الذين يكون سلوكهم مشكلة للآخرين وليس لأنفسهم" و"الأشخاص الذين يكون سلوكهم مشكلة لهم وليس للآخرين" . والسلوك الانحرافي الواحد لشخصين قد يحمل خصائص غير مشابهة نظرا لاختلاف الظروف الشخصية والاجتماعية لكل من هذين الشخصين ولهذا غاننا نصف الانحراف من الناحية الوظيفية إلى ما يلي :

١ - الانحراف الفردي : بعض الانحراف يبدو على أنه ظاهرة شخصية لأنه يحدث مرتبطا بخصائص فردية للشخص ذاته . أي أن الانحراف ينبع في هذه الحالة من ذات الشخص « يخرج من جلده »

وربما يصلح العامل البيولوجى والوراثة فى تفسير هذا الانحراف ،
فإذا لم يجد سببا متصلا بذلك فإن التفسير فى هذه الحالة قد يرجع
الى المؤثرات الثقافية الاجتماعية فى تفاعلها مع الخصائص الوراثية
لشخص بصورة تؤدى الى الانحراف. وليس معنى هذا أن الانحراف
الفردى غير طبيعى بطبيعته أو أنه يحدث بعيدا عن الموقف الاجتماعية.

٢ - الانحراف بسبب الموقف : فى بعض صور الانحراف لا يلزم
أن ننظر الى الفرد باعتباره عاملا تفاعليا فى الصورة الكلية للانحراف .
فالانحراف فى هذه الحالة يمكن أن يفسر باعتباره وظيفة لوطئه القوى
العاملة فى الموقف الخارجى عن الفرد أو الموقف الذى يكون فيه الفرد
جزءا متكاملًا ، وبعض المواقف قد تشكل قوة قاهرة يمكن أن تدفع الفرد
الى الاعتداء على القواعد الموضوعية للسلوك . ومثال ذلك أنه فى بعض
المجتمعات قد يضطر رب الأسرة الى السرقة اذا تعرضت عائلته لخطر
الجوع ، أو تدفع فتاة نفسها الى الدعارة لأن عملها لا يرضيها أو أن
الأجر الذى تتقاضاه لا يشبع مطالبها فى الملابس التى تريدها .

وقد يتراكم الانحراف بسبب الموقف نتيجة للصراع الثقافى والذى
يظهر فى صور متعددة مثل المسموعات التى تسرق من الفنادق والمطاعم
والسيارات العامة ودورات المياه . على الرغم من أن اللصوص فى هذه
الأحوال ينظر اليهم باعتبارهم أفرادا محترمين فى المجتمع ، أو
كالانحراف الجنسى الذى يأتى نتيجة لتأخير الزواج أو الجنسية المثلية
التي تحدث فى الأماكن التى يقطنها جنس واحد كمدارس الداخلية
والمعسكرات والسجون. وتعتبر الدراسات التى أجريت حول الانحرافات
اللامعيارية تقدما فى التفكير السوسىولوجى الذى يسمح لنا بتفسير
الانحراف فى ضوء المظاهر العامة فى نموذج الثقافة وطابع المجتمع .

٣ - الانحراف المنظم : يظهر الاندراف المنظم كثقافة فرعية أو كنسق سلوكي مصحوب بتنظيم اجتماعي خاص له أدوار ومراكز وأخلاقيات متميزة عن طابع الثقافة الكبرى ؛ والتنظيم الاجتماعي الاندرافي داخل الثقافة يظهر تلقائيا في بعض المجتمعات الرأسمالية وذلك مثل مستعمرات العراء أو العصابات وغيرها من الجماعات التي تمارس حياة انحرافية تامة .

العوامل المشجعة للانحراف :

ليس الاعتداء على المعايير الذي يفضي الى السلوك الاندرافي من الأمور الشائعة . ولكن المجتمعات التي تتسجع لصراع وتنفصل فيها الاهداف المرسومة للمجتمع عن آمال الجماهير أو التي لا تستجيب فيها الأجهزة المخططة لسرعة التغيرات النكافية وترابطيا . تتيح غرضا كثره لظهور أنواع متعددة من الاعتداء على مضم لمجتمع وقواعد^(١) . ومن أجل هذا سنعدد فيما يلي العوامل التي تؤدي الى الاعتداء على المعايير أو تجعل شخصا بالذات يعتدى على معيار بعينه .

١ - التدريب الاجتماعي الخاطيء أو الناقص ؛ ويظهر هذا بصورة جلية في المجتمعات التي تتناقض فيها القيم والأهداف التربوية العامة . وتتفكك فيها الأسرة بصورة ملحدوطة وتعلو الموجهات الفردية على الموجهات الجماعية .

٢ - الجزاءات الضعيفة سواء بالنسبة للامتنال أو الاندراف تؤدي الى خلق حالة متميعة عند الأفراد ؛ فيظن بعضهم أن سلوكه في

(١) راجع جورلندبرج وآخرين في كتابهم علم الاجتماع (١٩٥٨) ١

المجتمع كفرد لا يعنى أحدا • ومن أجل هذا يجب التأكيد على الجزاءات الإيجابية في كل حالة رعاية للنظام •

٣ — ضعف المراقبة : اذ قد يحدث أن تكون الجزاءات شديدة ولكن القائمين على تنفيذها لا يتفقدونها بدقة ، بسبب نقص القوى العاملة في ميدان الضبط الاجتماعي ، الأمر الذي يؤدي الى أن يتعرض المعيار للمزال في أعين الناس •

٤ — سهولة التبرير : ويحدث هذا عندما تحاول بعض الجماعات التقليل من حدة الاعتداء على المعيار أو تلمس المعاذير ، وقد يتم هذا بشكل ارادى من بعض الأفراد بقصد التخريب الاجتماعي •

٥ — عدم وضوح المعيار ، قد يؤدي الى بلبلة الأفكار والاتجاهات ، وخاصة عندما يعنى المعيار بالنسبة لفردين أو أكثر شيئا مختلفا •

٦ — قد تحدث الاعتداءات على المعايير بصورة سرية ، فيظن المعتدون بمنأى عن العقاب الاجتماعي أو القانونى ، وقد تبقى الاعتداءات على المعايير اذا شملت أشخاصا لا يتعاونون مع أجهزة الضبط الاجتماعي في كشف المعتدين ونوع اعتداءاتهم •

٧ — قد تتناقض نواحي الضبط الاجتماعي فتتجعد القواعد القانونية ولا تسير التغيير الاجتماعي والثقافى في الوقت الذى يتطور فيه المجتمع بصورة تعطل فعالية هذه القواعد وتجعلها عقيمة من وجهة نظر السكان •

٨ — بعض الجماعات الانحرافية في المجتمعات تكون من القوة بحيث تصنع لنفسها ثقافة خاصة تزين الانحراف وتجعله قانونيا وتخلق في نفس الأفراد المنتمين لها مشاعر متعددة وقوية من الولاء •

الفصل السادس

مشاكل المجتمع

تختلف مشاكل المجتمع نتيجة لعدة ظروف منها درجة التغيير الاجتماعي التي يتعرض لها وطابع البناء الاجتماعي ، وحجم المصادر الطبيعية التي يعتمد عليها ودرجة التقدم العلمي والتكنولوجي. هذا الى جانب نوع التنظيم الاجتماعي والاطار الايديولوجي الذي يحدد علاقات الناس في الحياة الاجتماعية . ومن أجل هذا تختلف المجتمعات اختلافا بينا في طبيعة المشاكل الاجتماعية التي تتعرض لها وفي نظرتها اليها وفي طريقة حلها ، ويعكس هذا الاختلاف قيم المجتمع الأساسية وأهدافه العليا وموقعه من التطور العالمي في مجالات الانتاج والتقدم الفني ، كما أنه من الملاحظ أن بعض المشاكل قد توجد في مجتمع ولا نجد نظيرا لها في مجتمع آخر ، مثل التفرقة العنصرية والبقاء وتعاطي المخدرات ، واننا لنعتقد أن البحث الاجتماعي في ميدان المشاكل الاجتماعية يتأثر الى حد كبير بهذا كله ويتخذ طريق هذا التأثير صورا واضحة في اختيار المشكلة وفي المفاهيم العامة التي تحكم النظرة اليها وفي طريقة الدراسة والتحليل وتحديد العوامل وغير ذلك من المسائل المتعلقة بفهم المشكلة ومحاولة علاجها . وسوف نقتصر فيما يلي على استعراض المشاكل الأساسية في المجتمع التي بالقضاء عليها يمكن أن يختفي عدد من المشاكل الصغرى المترتبة عليها .

مشاكل المجتمع المحلي

ان اتساع نطاق المجتمع الحديث خلق ظروفًا لم نجبرها المجتمعات القديمة، أو البدائية كما أن اتساع العمران في مختلف بلاد العالم غير من التنظيم الاجتماعي التقليدي الذي كان يقوم على وحدات صغيرة نسبياً. ومن الحقائق التي وصل اليها البحث الاجتماعي مؤخرًا أنه كلما زاد المجتمع تعقداً زاد اتساع التنظيم الاجتماعي وتعددت أقسامه وأنواعه ، وكذلك ترتب على زيادة السكان وتقسيم العمل والتخصص والتغير المستمر في طبيعة الانماج وجود اختلافات كثر بين القوة الشريفة المكونة لكل مجتمع ، ويضاف الى ذلك أن المجتمعات أصبحت تشغل مناطق جغرافية محددة ذات ظروف طبيعية متساوية الأمر الذي أدى الى زيادة الضغط على مصادر الثروة الطبيعية . وخلق ظروفًا ومواقفًا تعتبر جديدة على تجربة الانسان الماضية .

اننا عندما ندرس المجتمع دراسه واقعية يجب ان نركز على التجمعات القائمة فعلاً والتي من مجموعها يتكون المجتمع ، أو بمعنى آخر أن المجتمع اذا أدركناه على أنه مجرد فكره أو تصور فإن ما هو موجود في الواقع ويمكن أن يخضع للملاحظة العلمية هو المجتمعات المحلية . وما دمنا سنعرض لمشاكل المجتمع المحلي فإنه من المناسب أن نحدد طبيعته تعريفاً حتى نستطيع أن نتعرف على الانحرافات التي تتعرض لها .

ان هناك أنواعاً كثيرة من المجتمعات المحلية يمكن أن نختار من بينها للعرض والدراسة فهناك مثلاً المجتمعات المحلية الريفية والمدن المزدحمة، وهناك القرى والمدن الصغيرة ولا تختلف هذه المجتمعات في الحجم فقط

بل إنها تختلف أيضا في خصائصها العامة ذلك أننا نلاحظ أن بعض هذه المجتمعات المحلية له طابع صناعى ويقوم حول المصانع كما أن بعضها يحمل الطابع الزراعى ويقوم وسط الأرض الخصيبة التى تروى بانتظام ، ويعتبر رابط الإقامة في منطقة محددة أحد الخصائص التى تميز المجتمع المحلى عن غيره من المجتمعات ولكن الإقامة في منطقة واحدة وارتباط الناس بهذا الرابط لا يجعل منهم في الواقع مجتمعا محليا ، فقد يعيش الناس في منطقة واحدة وعن قرب أيضا دون أن تنشأ بينهم صلات اجتماعية يمكن أن ترقى الى مرتبة العلاقة الاجتماعية المنظمة التى تشمل كل نواحي النشاط الانسانى ولهذا لا بد من اضافته شرط آخر هو التنظيم الكلى للحياة الاجتماعية في المنطقة التى يوجد عليها المجتمع المحلى ، ومن أجل هذا كان المجتمع المحلى القروى والمجتمع المحلى الحضرى من أكثر المجتمعات المحلية وضوحا في وقتنا الحاضر .

مشاكل التوزيع المكانى :

يعيش الناس في المجتمع المحلى (لمدينة) في مناطق متعددة ويكونون علاقات اجتماعية متعددة أيضا ، وتتوزع الخدمات والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية على أرض هذا المجتمع بطرق عديدة قد تكون نتيجة لتخطيط معين ، أو راجعة الى ظروف النمو التاريخى التلقائى . ولهذا يحدث نتيجة لاتساع حجم المجتمع المدلى وزيادة السكان أن تضطرب العلاقات أو تتركز الخدمات والمنظمات في منطقة دون أخرى . كما أنه في كثير من الأحيان يهتم المشرعون على المجتمع بالمناطق الحديثة النمو ويهملون المناطق القديمة: التى تتحول تدريجيا الى مناطق متخلفة .
وعما يساعد على تفاهم مشاكل التوزيع المالى ما لى :

١ - هجرة أعداد متزايدة من القرويين الى المدينة طلبا للعمل ، وهم في العادة يتجهون الى المناطق القديمة من المجتمع المحلي نظرا لانخفاض مستوى المعيشة بها وخاصة في الفترة الأولى لهجرتهم .
ويترتب على ذلك زيادة الضغط على الخدمات الموجودة بالمنطقة ، مما يؤدي في كثير من الأحيان الى تناقصها من حيث الكم والكيف .

٢ - التنقل الاجتماعي داخل المجتمع المحلي . وهو تحرك السكان للإقامة في منطقة معينة نتيجة لارتفاع مستويات الدخل أو النفاذ أو نتيجة لهجره خارجيه لبعض سكان هذا المجتمع وما يتبع ذلك من عمليات امتصاص تلقائية لتغل المساكن الخالية ، وغالبا ما يحدث هذا التنقل عددا من المشاكل نتيجة اختلال التوازن القديم بفعل السكان الجدد .

٣ - إقامة المصانع أو النزرع غيب . وهناك حالتان في هذا الصدد . الأولى أن نكون المصانع موجودة داخل نَحْص المجتمع المحلي فنرداد كثافة السكان في المصنح المحيطه دون أن ترداد الخدمات . فبؤدى ذلك لى ضبع هذه المناطق بحدبج التخلف . الذببب . أن يتم بناء المصانع خارج المدينة ؛ فبمعد الاسكان الببها وتتشأ بالتالى مشاكل المواصلات والمرافق العامة الأخرى . خاصة اذا اتخذ الاسكان طابعا غير مخطط .

٤ - الانتقال التدريجى لبعض مجموعات السكان لتغل المساكن التى تقع فى الضواحي . وهذا بؤدى الى زببدة الضغط على المرافق العامة وببحدث نوعا من اضطراب التوازن داخل المناطق الأصلبة للمجتمع المصلى .

٥ - التخلف لتدريجى لبعض المناطق غير المتخلفة فى وقت معين

نتيجة لاتساع حجم المجتمع المحلي ، وخاصة اذا كانت هذه المناطق قد نشأت بطريقة غير مخططة . ولهذا تبرز مشكلة القضاء على المناطق المتخلفة باعادة بنائها . وفي بعض الأحيان يأخذ المخططون بسياسة بناء المساكن في المساحة الخالية من المدينة ، وينقل اليها سكان المناطق المتخلفة ريثما تهدم ويبنى مكانها مساكن جديدة وهكذا . ولكن خطر تخلف المناطق الجديدة يظل قائما ، اذا كان الأمر في هذا الصدد يقتصر على النقل الفيزيائي للسكان دون العناية برفع مستواهم لثقافي لاستخدام المساكن استخداما سليما . أو نتيجة للأخطاء التي ترتكب في الميدان فيقوم التخطيط على اعتبارات هندسية دون الاعتبارات الاجتماعية .

لماذا تنشأ المشاكل في المجتمع المحلي :

يقوم تنظيم المجتمع المحلي أساساً على التعاون والاتفاق . ولا يجب أن نتوقع أن يكون هناك تعاون أو اتفاق تام في أي مجتمع محلي . لأن مسألة التعاون والاتفاق عرضة لاختلافات كثيرة تعود الى اعتبارات متصلة بطبيعة الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية أو بالنظام السياسي في المجتمع ككل ويفضل علماء الاجتماع في هذا الصدد القول بأن كل مجتمع محلي به بعض الصراعات والتوترات الذي يغضى الى التفكير الاجتماعي ولكن وجود هذا التفكير يرجع الى ما يلي :

١ - اتساع نطاق المجتمع المحلي مع احتمال وجود مجموعات سكانية متواخرة وخاصة فيما يتعلق بمصالحها الاقتصادية وينطبق هذا الوصف أكثر على المجتمعات المحلية الرأسمالية التي تزداد فيها حدة "الانقسامات الطبقيـهـ"

٢ - عدم وجود تخطيط معي لضبط العلاقات الاجتماعية وتوجيه النشاط لاقصادى . وهذا بسبب عدم وجود أهداف جمعية تناضل من أجلها انجماعه الانسانية ، ولهذا تختلف علاقة الناس بالمنظمات الأساسية في المجتمع المحلى وخاصة اذا كان مثل هذا المجتمع عرضة لتغيرات اجتماعية وثقافية سريعة .

ان المشاكل الاجتماعية التى تنشأ بفعل عمليات التغير وان كانت تبدو طبيعية الا أنه من الممكن التغلب عليها اذا كانت مفتوحة على الحركة السكانية على أرض المجتمع المحلى . وما تتطلبه هذه الحركة من تخطيط ناجح لمسائل الاسكان والمرافق العامة وتوزيع مكونات الرعاية الاجتماعية الأساسية .

٣ - التغيرات الثقافية التى تؤدى الى تعديلات عديدة فى أدوار السكان ومراكزهم نتيجة لانهار البناء التقليدى لها . ومن أبرز هذه التغيرات الثقافية 'العمر' الذى يلحق القيم والمعايير خاصة - اذا كنت نتجبه لتغيرات أساسية فى البناء الاقتصادى .

ان المشاكل التى تنشأ فى فترة الانتقال من القديم الى الجديد نرداد اذا كانت التجديدات الثقافية قد نمت بصورة سريعة لم يسنطع لمجتمع أن يبنمها . ولكن التخطيط الناجح باعتباره وسيلة تكنولوجية اجتماعية يستطيع أن يتصر من فترة التفتك ويسرع ببلوغ مرحلة التمثيل والتكامل .

٤ - التنظيم السياسى قد لا يكون من الكفاءة بحيث يمكن أن يتابع التغيرات السريعة فيسقط فى متاهة او قد ينحرف عن أهدافه الأساسية وهى المراقبة والتعبير عن مطالب الجماهير والاشارة الى نقاط الضعف فى البناء الاجتماعى .

٥ - عدم وضوح الأهداف الاستراتيجية عند المخططين أو المسؤولين عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة في الفرق بينها وبين الأهداف التكتيكية ، وينعكس الغموض في هذا الميدان على الأفراد والجماعات ويؤدي الأمر الى مصاعب عديدة في النظرية والتطبيق . ومثال ذلك ، أننا في مجتمعنا لا نلتقي نستبقى بعض مفاهيم الخدمة الاجتماعية الرأسمالية المولد والنشأة والفلسفة لأسباب تتعلق بنكبيك الرعاية الاجتماعية في المرحلة الحالية من التنمية الاقتصادية . ولا يجب أن يقع المطبقون للسياسة الاجتماعية الاشتراكية في خطأ الاعتقاد بأن هذا السكوت هو منطق الدل الاشتراكي في هذا الميدان الخطير . ذلك لأن الهدف الاستراتيجي في هذا المجال هو الوصول الى التأمين الاجتماعي الشامل الذي ينفذ عن طريق التخطيط الواعي المتكامل لكل جوانب حياتنا الاجتماعية في ضوء زيادة كفاءة المجتمع الانتاجية .

٦ - التضارب الواضح في سياسة الرعاية الاجتماعية من حيث التخطيط والتنسيق وخاصة في جوانبها الأساسية مثل الاسكان والتعليم والترفيه والرعاية الصحية ، ذلك لأن الاهتمام الرأسي بكل منها على حدة يؤدي الى عدم جدوى الاتفاق عليها ، لأن المشاكل الاجتماعية مترابطة ترابطا وظيفيا وبنائيا كما سبق أن ذكرنا . ان التخطيط يعطى منفذو السياسة الاجتماعية أولويات ولكنه لا يشتر بالاهتمام الزائد سوع معين من الرعاية على حساب الأنواع الأخرى . وينصح المتربسون في التخطيط الاشتراكي في ميدان الرعاية الاجتماعية بمواجهة مشاكلنا مواجهة أفقية . لقد صدر مؤخرا قانون التأمين الصحي ورؤى تطبيقه جريبيا في مدينة الاسكندرية لصالحيتها كميدان تجريبى . والرعاية الصحية وان كانت من مقومات الرعاية الاجتماعية ذات الأولوية . الا أن

الاهتمام المتوازي بـحل مشاكل الاسكان والتغذية ومحو الأمية والاهتمام بالاهداف الاجتماعية للتنظيم السياسى يمكن أن يؤدي من انناحية الاقتصادية الى خفض نسبة الاتفاق على تنفيذ القانون . ومن المعروف علميا الآن أن الاسباب الاجتماعية والاقتصادية للمرض أصبحت من أبرز العوامل التى تحظى بعناية العاملين في شؤون الطب .

٧ - عدم فاعلية سياسة الترغية والتربية والثقافة العامة وغضاء وقت الفراغ وهذا ينتج من ازدواج الأجهزة العاملة في هذه الميادين وعدم وجود خطة محددة تتفد على مراحل ، أن توجيه هذه المسائل من شأنه أن يسد كثيرا من المفاخذ الادراغية وحاحه في ميدان الشباب. ومن شأنه أيضا خلق عادات اجتماعية مقيمة استراكية لتحل محل العادات القديمة التى سقطت بسقوط الباء الاجتماعى القديم . ان القضا على عاده متحفه لا يتم الا باحلال عاده جديدة محلها يفهم بنفس الوطئه في اطار الباء الاجتماعى الجديد . وبلاحظ أن كبرا من الاتجاهات السلبية نحو التحطيط ونحو الأهداف العليا للمجتمع ونحو مواجهه مشاكله ترجع الى تهاغت السياسه المضبعة في ميدان الدزام الوافى للمواطنين من أخطار الانزاهيه والرجعه والتراحي العتائدى والتتاعس عن الخدمة العامة .

٨ - النزعات الانزاليه والطائفية والنقابية الرجعية . تؤدي الى خفض كثافة التفاعل العام وخاصة في المدن الكبرى . وشدة التفاعل على مستوى المهنة أو الطائفة وهذا من شأنه أن يؤدي الى تغليب أهداف قصيرة المدى ذات طابع أقليمى أو طائفى أو مهنى على مصالح المجتمع العليا وأهدافه الكبرى البعيدة المدى . ولذلك كلما نجح المجتمع في تذويب الفوارق القائمة على التباعد المهنى أو الطائفى أو

الاقتصادى ، نجح فى تقريب المسلمات الاجتماعية بين السكان ، وتمهيد الطريق نحو القضاء السريع على المشاكل الاجتماعية نظرا لتوقع التضامن والنضحية على أوسع نطاق . ويلاحظ أن الجماعات الضاغطة فى المجتمع التى تعمل على مستوى مهنى أو اقتصادى خاص تمارس نوعا من النفوذ على الأجهزة التنفيذية والمخططة فى بعض "الأحيان" . فتحتذى مطالبها وأهدافها بالعناية والتمويل على حساب الصالح العام .

التنقل الاجتماعى والتفكك

نعلم الباحثون فى المجتمع بمسألة التنقل الاجتماعى لما لها من آثار مباشرة على المشاكل الاجتماعية . ويقاس التنقل على أساس معدل سببه تغيير محل الإقامة خلال عام واحد . وسوف نقصر الكلام هنا على المفهوم المكانى لعملية التنقل والآثار الاجتماعية التى تترتب على ذلك . ويشبه أحد الباحثين التنقل الاجتماعى بنبض المجتمع الذى يدل على استمرار الحياة .

عندما ينتقل فرد أو جماعة من محل إقامته الأصل إلى مكان جديد فإنه يسبب مشكلة للمكان الذى انتقل إليه وربما بالنسبة لذاته أيضا . لأن علاقاته القديمة تنهار وعليه أن يكون علاقات جديدة مع مشقات التكيف والتوافق ، وعلى المكان الجديد أن يفسح له طريق الحياة . كل هذا يؤدى إلى نشوء مشاكل التفكك . ويلاحظ أن التنقل الاجتماعى ومشاكله أوضح ظهورا وأبعد أثرا فى المدن الكبرى إذا قورنت بأى مدينة أخرى أو منطقة قروية . ويرجع ذلك إلى ما يلى :

١ - اتساع نطاق تقسيم العمل والتخصص وخاصة فى المراكز

الصناعية مما ينجم عنه أن تصبح المدن الكبرى مراكز جذب سكانية بحثا عن عمل أو عن فرص جديدة للحياة •

٢ - النمو الحضري السريع يؤدي الى اتساع نطاق الخدمات وما تحتاجه من أيدي عاملة وما يترتب على ذلك من تصرف السكان من المناطق الريفية أو المدن الصغرى الى المدن الكبرى •

٣ - انخفاض معدل الزيادة الطبيعية في سكان المدن الكبرى أدى الى اتساع نطاق للهجرة إليها • ولهذا تقوم الزيادة السكانية في هذه المدن بالصورة السريعة التي تلاحظ عند مقارنة التعدادات على المهاجرين •

والمشاكل التي يمكن أن تترتب على اتساع نطاق عمليات التنقل الاجتماعي ما يلي :

١ - اتساع دائرة المناطق المتخلفة في المدن الكبرى لأن المهاجرين يميلون في أوائل فترات اقامتهم الى اللجوء إليها وخاصة في فترة البعث عن عمل •

٢ - ظهور الأمراض النفسية والأضطرابات العصبية نتيجة لعدم قدرة بعض المهاجرين على التكيف السريع مع الحياة الحضرية وطابعها في المدن الكبرى •

٣ - وجود فرص كثيرة لممارسة الدعارة ؛ نظرا لانقصال المهاجرة عن الروابط الاجتماعية التي كانت تشدها الى المجتمع المحلي وشعورها بالفقدان وعدم توفيقها في البحث عن عمل وسقوطها في معركة التكيف الاجتماعي •

٤ - اتساع نطاق السلوك الاجرامى لثل الاسباب السابقة .

٥ - وجود عوامل كثيرة تؤدى الى تفكك الأسرة وإزدياد نسب
الطلاق وانحراف الأحداث وخاصة بين المهاجرين سواء تركوا زوجاتهم
وأولادهم فى مناطق اقامتهم الأصلية أو أصطحبهم معهم .

معوقات تخلق المشاكل

على الرغم من وضوح مشاكل المجتمع ، وعلى الرغم من كفاءة
أجهزة التخطيط المركزية وأستعداد الاجهزة المحلية للتطبيق بمستوى
عال من المرونة ، فإن عددا من المعوقات تقف فى سبيل بلوغ الحل
الاستراتيجى مداه . وسوف نعدد فيما يلى أمثلة من هذه المعوقات :

١ - انماط السلوك الاجتماعى قد تظل جامدة فى الوقت الذى
يجب فيه أن تتغير أو تكون عالية المرونة لمقابلة مطالب الإصلاح ،
ويرجع ذلك الى بقاء بعض الرواسب التقليدية ذات سيطرة على
محصله العرف وموجهات العلاقات الاجتماعية الى جانب عدم بلوغ
التغير فى المجتمع جوهر القيم والمعايير .

٢ - الرموز أو سمات الثقافة الرمزية . ومعنى ذلك أن محصلة
التعبير الفنى والأدبى والفلسفى تظل تشير الى مفضلات وتوقعات لا
تستقيم من واقع الحياة المتغيرة فتخلق بذلك موجهات سلوكية تتناقض
مع الطابع الأيديولوجى العام للمجتمع وتؤدى الى اتساع هوة التفكك
وتتميمع المواقف السلوكية الهادفة المنسجمة مع عمليات لتغيير
الاضطرادية .

٣ - السمات الثقافية النفعية وهي التي تعبر عن طريقه المنساركة في الملكية العامة والحفاظ عليها وتوجيهها ، وهنا تظهر الرواسب الفردية التي قد تنتظر الى القطاع العام على أنه « مال لا صاحب له » ولهذا تظهر بعض أنواع الانحرافات التي تؤدي الى اتجاهات نفعية فردية أو الى تعويق ارادى ، ومن مظاهر هذه السمات الثقافية النفعية التطلعات البورجوازية التي تؤدي الى عدم الموازنة بين الدواعي وبين المصالح والأهداف العليا للمجتمع .

٤ - القواعد المنظمة للسلوك المكتوبة والشفوية . التي قد تكون موضوعة لمجتمع قديم ومع ذلك تمارس وظيفتها الرجعية في المجتمع الجديد فتؤدي الى الشلل البيروقراطي ، ولعل وقوف البيروقراطيه كمعوق للحركة الدينامية لمواجهة المشاكل الاجتماعية من أهم المعوقات المنخفية والمثوية باسم المصلحة العامة .

٥ - النزعات المحافظة التي تؤدي الى تعويق التجديد وضرب الاتجاهات التقدمية وهي تقوم على أسس نفسية وتترجم عن عادات جامدة وعقلية غير متطورة .

٦ - المصالح الخاصة لأفراد أو طوائف قد تقف عتبة ضد كل محاولة للإصلاح لأن التغيير الاجتماعي في اتجاه أهداف المجتمع العليا يؤدي حتما الى الاضرار بمصالحهم . ولهذا لا يستبعد أن يلجأ مثل هؤلاء الأفراد الى التخريب المتعمد أو التشكيك في جدوى التغيير .

٧ - كثير من اجراءات مواجهة المشاكل الاجتماعية تحدث نتيجة تخطيط الجهودات الاصلاحية وتنسيقها ، وهذه بدورها تتطلب تكاليف باهظة في بعض الأحيان . ومن أجل ذلك قد يستغل المعوقون ضخامة

التكاليف الاقتصادية لمنع دراسة المشاكل والبدء بأسلوب التخطيط
لواجهتها •

٨ - المسايرة النفعية ومعناها أن يلجأ بعض الأفراد أو الجماعات
في المجتمع الذين يعتقدون فلسفات رجعية أو رأسمالية في حل مشاكل
المجتمع الى تغيير لفظي او سطحي في الاتجاهات الأساسية للمواجهة
الشاملة ويرتدون ثيابا مضللة يمكنهم السير في موكب الحل الاشتراكي،
فيعطون ويلبلون الأفكار •

٩ - الجهل وعدم معرفة حقيقة المصالح العليا للمجتمع وأهدافه •
أو عدم استطاعته استيعاب أيديولوجية النظام ، يؤدي في كثير من
الأحيان الى مقاومة التجديد أو الاتجاهات الوقائية •

١٠ - الصراع حول مراكز القوة في المجتمع قد يؤدي الى تأخير
حل المشاكل الاجتماعية أو التباطؤ في مواجهتها ، وخاصة عندما تتدخل
في هذا الصراع اعتبارات تتصل بطبقات العمر والأفكار الخالقة •

البطالة

حاول كثير من علماء الاقتصاد التقليديين أن يشرحوا مسألة
البطالة في ضوء قانون العرض والطلب ، ولكن هذا النرح قد يعتبر
تمرينا من تمرينات المنطق وليس شرحا يعبر عن واقع المشكلة • وتختلف
أسباب البطالة وطريقة علاجها من مجتمع لآخر لأسباب تتعلق بطاقة
الانتاج الصناعي والزراعي من ناحية وبالتنظيم السياسي والاجتماعي
من ناحية أخرى • ان الدولة الرأسمالية تعرف البطالة بأوسع معانيها
وتنفع من أجل ذلك الحلول أو تتوسط بين الرأسمالية وانعمال لوقف

اضراب أو تخريب قد يؤدي الى قلاقل سياسية واسعة المدى ، أما الدولة الاشتراكية فان البطالة فيها تكاد أن تكون ذات معنى مختلف ، نظر للالتزام المخطط بتوفير العمل لكل قادر عليه . ولكن الدولة الاشتراكية في مرحلة من مراحل نموها وتقدمها نحو التطبيق الاشتراكي الكامل قد تعالج مسألة البطالة معالجة جزئية وهي مع ذلك تداول أن تواجه المشاكل التي نترتب عليها في لنطاق الاجتماعي عن طريق تشريعات التأمين والضمان والرعاية . ان الحل النهائي لمشكلة البطالة هو الأحد بالنظام 'الاشراكي وبهذا الحل تبطل عاغلية 'لعوامل الاحتماغنة والتكنولوجيا والاقتصادية التي كانت ولا تزال في الدول الرأسمالية هي السبب الأول في الذبذبات التي تدب في نطاق القوة العاملة .

ان مشكلة البطالة في مجتمعا وفي مرحلة التطبيق الاشتراكي الحالية لم تحل حلا شاملا بعد . ذلك لأن مسروعات الدولة في الانتاج لزراعي والصناعي لم تبلغ بعد عايتها والتي عدها يمكن 'متصاص كل الأيدي القادرة على العمل أو اصدار قانون التأمين الاجتماعي الشامل . ومما يزيد في مشكلة البطالة في مجتمعا ، الزيادة المخطردة في عدد السكان فوق الطاقة الانتاجية الكلية . والاستخدام التدريجي للالات في الزراعة الأمر الذي يوفر عددا كبيرا من الأيدي العاملة ؛ وذلك على الرغم من تشريعات العمل الاشتراكية المتتابعة والتوسع التدريجي في مساحة الأرض الزراعية .

وهناك أسباب فردية قد تؤدي الى البطالة ، ومع ذلك توجهها الدولة الاشتراكية بمنطق الرعاية الاجتماعية الشاملة لجميع المواطنين . ومثال ذلك ان بعض الافراد نتيجة لنقص في التعليم ، أو مهارتهم أو تدريبهم على عمل معين لا يجدون طريقا سهلا للاتحاق بعمل ما ، وقد

وضعت من أجلهم مشروعات لرفع مستواهم الثقافى وتدريبهم مهنيا
ليستطيعوا المشاركة فى عمليات الانتاج المختلفة . كذلك قد يجد بعض
 الافراد أنفسهم فى حالة بطالة نتيجة لوصولهم الى سن معينة على
 الرغم من مقدرتهم على الاستمرار فى العمل ، ومن المألوف أن يحكم
 سن التقاعد فى المجتمع ظروف اجتماعية واقتصادية متعددة وهناك أيضا
 غير القادرين على العمل أصلا . لما لاسباب سيكولوجية أو عائلية أو
 بسبب مرض أو عاهة ومع ذلك تحاول أجهزة البدوت المختلفة فى ميدان
 الطب والطب النفسى والتأهيل المهنى أن تعالج نواحى النقص فى هؤلاء
 لتمكينهم بصورة أو بأخرى من متابعة بدل الجهود بطريقة ايجابية
 لئلا يساهم فى بناء المجتمع ولعل أخطر أنواع البطالة ، هى البطالة المعنوية ،
 أى أن يعمل العامل ولا يعمل فى نفس الوقت ، يؤدى الى تأخير الدورة
 الانتاجية والى التقاعس . وبظهر هذا النوع من البطالة عندما تتفكك
 الأجهزة التى لها الاشراف والرقابة والتوعية وتتحكم العقلية
 البيروقراطية فى توجيه منظمات الانتاج والخدمات .

هذا وقد استحدثت عدة تشريعات اجتماعية لمواجهة خطر البطالة
 بالنسبة للمجتمع ومن أهمها .

١ - التأمين ضد البطالة وينفذ فى مجتمعنا تدريجيا حتى لا يجد
 كل متمطل قادر على العمل نفسه غريسة للانحراف أو يعيش حالة على
 الغير .

٢ - التأمين ضد العجز والشيخوخة والمرضى .

٣ - تأمين الأطفال اليتامى والأرامل غير القادرات على العمل .

٤ - التأهيل المهنى والعون الاقتصادى والاجتماعى للمعوقين كليا
أو جزئيا .

٥ - رعاية الطفولة والامومة وخاصة فى حالات النساء العاملات .

التخلف فى المدينة

سقتصر هنا فى دراسة مشاكل المدينة على موضوع المناطق المتخلفة ذلك لأن العصر الحديث يتميز بسرعة نمو المدن الأمر الذى ترتب عليه افعال كثير من المناطق الاصلية داخل المدينة أو خارجها أو قيام مناطق بأسرها بسكنها أناس وغدوا الى المدن وظلوا محافظين على مستوياتهم المعيشية ولم يسامروا الطابع الحضرى فى الحياة وليس هناك اتفاق عام على تعريف المنطقة المتخلفة فى المدينة ، فبعض الكتاب يعتبرونها نمطا أو منطقة غير منظمة . أى أن المنطقة المتخلفة تشغل قطاعا متميزا من المدينة ولكننا لا نستطيع عند دراسة مدينة بأسرها أن نتغاضى عن الأماكن التى توجد بها مبان لا تسير النمو الحضرى ولذلك فإننا نعرف المنطقة المتخلفة بأنها المكان الذى توجد به مبانى أو مجموعة من المباني تتميز بالازدحام الشديد والتخلف والظروف الصحية غير الملائمة وما يترتب على وجود هذا كله من آثار على الأمن والأخلاق .

وقد تكون المنطقة المتخلفة أكثر من هذا كله خصوصا اذا نظرنا اليها فى علاقتها بالتغير والنمو الحضرى ولذلك قد تكون هناك منطقة تتميز بالطابع الجامد خصوصا اذا أحيطت بمناطق تتغير باستمرار وفى هذا الصدد يمكننا أن نعدد خصائص المنطقة المتخلفة فى المدينة كما يلي :

١ - المظهر العام الذى يمكن أن نقول عنه انه علامة مميزة

المنطقة المتخلفة في كل مكان ؛ ونقصد بالظهر العام عدم وجود نظم في
البناء أو للطرق أو الميادين وبمعنى آخر تبدو على المنطقة المتخلفة
الهرم والقسم .

٢ - سكان المنطقة المتخلفة غالبا ما يكونون في مستوى اقتصادي
منخفض أو بمعنى آخر يمكن القول ان المنطقة المتخلفة منطقة فقر .

٣ - تكون المنطقة المتخلفة مكانا مزدحما بالبناء ومزدحما
بالسكان أيضا وكلما تقدم العهد على المناطق المتخلفة أصبحت المنازل
متراكمة آيلة للسقوط ومع ذلك يظل يسكنها السكان معرضين حياتهم
للخطر .

٤ - سكان المناطق المتخلفة غالبا ما يكونون من أولئك الذين لا
يرحب بوجودهم في مناطق أخرى اذا انتقلوا للإقامة بها أما لأنهم من
مستوى ثقافي أقل أو لأنهم يسيرون على تقاليد لا تلتئم أو تسائر
المناطق الأخرى .

٥ - تتميز المنطقة المتخلفة بانخفاض المستويات الصحية وبعدم
حرص سكانها على النظافة وغالبا ما لا تصل الخدمات الصحية الى هذه
المناطق بطريقة فعالة .

٦ - قد تكون المنطقة المتخلفة مكانا للرذيلة والانحراف والجريمة ؛
وليس معنى هذا أن كل المناطق المتخلفة تخرج الأحداث المنحرفين أو
المجرمين ، ولكن هذا ينطبق أكثر على تلك المناطق التي وصلت الى
درجة سيئة من التنظيم الاجتماعي .

٧ - طريقة الحياة في المناطق المتخلفة قد تكون متميزة بعدم

الافتراث اذا كان أغلب سكانها من الغرباء وخاصة المهاجرين ؛ أو قد تكون قائمة على المعرفة المباشرة والعلاقات المتبادلة بين السكان اذا كان البناء الاجتماعى فيها يقوم على أساس عائلى •

٨ — على الرغم من أن أكثر مناطق المدينة الحديثة تميل الى العزلة النسبية الا أن المناطق المتخلفة تعتبر أكثرها عزلة اجتماعية ويعرف سكانها أهم أهل من غيرهم . ولا يجدون غضاضة فى التصريح بذلك . والروابط الأساسية التى تربطهم بالمجتمع المحلى تتمثل فى سؤ العمل .

٩ — المنطقة المتخلفة التى يسكنها غرباء أو مهاجرون تتميز بالحركة الاجتماعية السديدة وخصوصا من الساجنة المكائبة بعكس المنطقة التى تقوم على أساس عائلى فانها تتميز بالاستقرار •

١٠ — تعيش المناطق المتخلفة فى قلب المدن أو خارجها فترات طويلة من الزمان كما أن بعض هذه المناطق تعتبر مسألة علاجها من أكثر المسائل صعوبة لأن الطريقة الوحيدة للقضاء على مشاكلها هو إزالتها ... وليس معنى هذا أن مجرد الإزالة كاف للعشاء على مشاكل المناطق المتخلفة فى المدينة ؛ بل ان الخطوة الأساسية فى هذا اصدد هو محاولة رفع مستويات المعيشة . لىتمكن سكان هذه المناطق من الحياة على أساس ظروف جديدة •

ولعل البعض يتساءل ، لماذا لا توجد مدن من غير مناطق متخلفة ؛ أو يسأل آخرون هل المناطق المتخلفة من سمات المجتمع الحضرى ؟

الواقع أن اختلاف المستويات الاقتصادية الواسع فى المدينة يؤدى بالضرورة الى اختلاف طرق الحياة ؛ والى تعدد أنواع الجماعات ، وكل

جماعة تختط طريقها في الحياة على أساس موازنة دخولها وقد لا يتم ذلك الا اذا توافرت ظروف معينة منها الاقامة في مناطق رخيصة وليس معنى هذا أننا نقول ، أن المناطق المتخلفة ضرورة * بل أن السياسة الاجتماعية في كثير من بلاد العالم ومنها جمهورية مصر العربية تقوم على النهوض بمثل هذه المناطق للقضاء على كثير من عوامل الانصراف وقد توسعت الدولة في الآونة الأخيرة في اقامة المساكن الشعبية التي تتوافر فيها الامكانيات التي تسمح للسكان ذوى الدخل المحدود ان يعيشوا في ظروف تمنع الرذيلة وتطارد الجريمة وتتيح فرصا أحسن لتحسين المستوى الصحى والثقافى *

الفصل السابع

مشاكل المجتمع القروى

يواجه المجتمع القروى فى عالمنا المعاصر تحديات تتراد على مر الأيام بعد أن ظل نمط الحياة المعروف والسائد لعدة مئات من السنين . ان هذه التحديات ليست مسألة متعلقة بمشكلة عابرة أو تغيير يتناول أجزاءه أو مظاهر حياته ؛ وانما الأمر يتعلق بالمصير . فقد ترتب على زيادة التصنيع فى عدد من بلاد العالم أن طغت الحضرية بخصائصها النامية على كل طابع آخر فى المجتمع . حتى أن القروية كطابع آخر مميز للحياة أخذ فى الزوال تدريجيا . ان الحياة الحديثة تتركز تدريجيا فى المدن الأمر الذى يوشك أن تصبح الحضرية معه هى الطابع المهيمن الوحيد للحياة فى هذا العصر .

ان التأثيرات العديدة المتزايدة التى تمارسها المدينة، حتى فى البلاد التى لا تزال تتميز بقسم كبير من سكانها يعيشون فى قرى أصبح أمرا ملموسا . كما أن الدول النامية تحاول ما أمكنها أن ترفع الحياة فى القطاع القروى منها الى مستوى الحياة الحضرية . ولعل من المناسب هنا أن تعدد العوامل التى أدت الى الثورة العالمية فى مجال الزراعة والاحتمالات العديدة لتفاتها على حياة الانسان :

١ - ادخال التقوية الآلية لتقوم بعمليات الزراعة المختلفة التى ظلت لقرون عديدة وقفا على قوة الانسان والحيوان ؛ فالآلة الآن

تستطيع أن تقوم حتى بالأدوار النهائية في اعداد التربة وبذر البذور والرى والحصاد .

٢ - الأبحاث العلمية الواسعة النطاق في مجال الانتاج الزراعى
وما يتبع ذلك من الاستعانة بالطرق العلمية في الزراعة كما نتج عن ذلك من تغيير أساسى في الكم والكيف بالنسبة للزراعات التقليدية والمستحدثة .

٣ - التحسينات الضخمة التى تجرى الآن في كل بلاد العالم
نقريباً في مجال الحياة الفردية كالاسكان ومياه الشرب والاصحاء والتعليم والرعاية الصحية والادارة المحلية .

٤ - التنافس المستمر في عدد سكان المجتمعات القروية نتيجة للهجرة وارتفاع مستوى التعليم

٥ - النعيرات التى نظراً على نظم الملكية التى يأخذ بعضها طابعاً ثورياً وخاصة في البلاد التى تواجه تحديات رأسمالية واسنعمارية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الصورة العامة لمشاكل المجتمع القروى المصرى :

ظل المجتمع القروى عندنا ينمو نموا تلقائياً تتجاذبه عوامل من القهر والاهمال لفترة طويلة ، ولم تبرز مشاكله الا عندما اختل التوازن بين انتاج الأرض الزراعية وزيادة السكان المستمرة وقد كان بعض الاهتمام يوجه الى هذا القطاع من مجتمعنا الذى يسكنه الغالبية العظمى من المواطنين ، ولكنه اهتمام تميز بما يلى :

١ - النظرة السطحية لمشاكل القرية واحتياجات السكان من حيث الرعاية الصحية أو (النوعية الثقافية) أو الكفاية الانتاجية.

٢ - عدم ادراك النتائج البعيدة المدى التي سوف تترتب على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحتمية والتي بدأت بواورها تظهر تدريجيا ، وخاصة فيما يتعلق بالهجرة أو ازدياد التعليم .

٣ - المحافظة على توازن الصورة العامة للملكية التي كانت تتميز بالفوارق الكبرى بين الملاك والعاملين في الأرض .

٤ - الأخذ بالأساليب الرأسمالية والرجعية في الإصلاح (ومعناها ادخال الإصلاح والتغلب على المشاكل بالقدر الذي يخدم مصالح الملاك دون العاملين في الأرض .

٥ - الدعاية السياسية الحزبية باسم الديمقراطية المزيفة كمحاولة لاحتلال مراكز القوة في المجتمع .

٦ - البحوث السطحية التي أجريت على المجتمع القروى بهدف الأخذ ببعض جوانب تنمية المجتمع القروى التي استخدمت في مجتمعات تختلف عن مجتمعاتنا كلية . ثقافيا وتاريخيا واجتماعيا واقتصاديا .

ولذلك ظل المجتمع القروى في بلادنا غير معروف تماما للهيئات العاملة فيه وانعكس هذا على الميزانيات التي كانت ترمد لد الطرق أو الاضاءة أو الاسكان أو الخدمات الانتاجية . فتركز الاهتمام بالدينة وظل هذا طابع السياسة الاجتماعية لسنين طويلة . وقد ترتب على ذلك ما يلى :

١ - ظلت نسبة الأمية مرتفعة ارتفاعا ملحوظا ، وكنت هذه

الأمية أحد الأسباب التي عوقت كثيرا من مشروعات التنمية ومنهج
التوعية في مجالات الصحة المختلفة .

٢ - ظلت المواصلات بين القرى والمدن في حالة من السوء : الأمر
الذي ترتب عليه عدد من المشاكل المتعلقة بالصحة والأمن .

٣ - سوء الحالة الصحية نتيجته لانخفاض مستوى الرعاية
الصحية لنظرة المستشفيات والوحدات الصحية والهيئات العاملة في محيط
الطب والتمريض . الأمر الذي ترتب عليه انخفاض متوسط العمر
وارتفاع نسبة الوفيات على المواليد .

٤ - قيام العصبية كأساس في تنظيم العلاقات داخل القرى .
مما ترتب عليه عدد من المشاكل عوق كثيرا من خطط الإصلاح .

٥ - عدم فاعلية الحكم المحلي في القرية : وعجزه عن القيام بدور
آخر في تنمية القرية غير الاشراف الإداري .

٦ - بقاء المشاكل التي تعترض قيام التعاون بدوره البناء في
الميادين الاقتصادية والاجتماعية : دون حل . وأدى الأمر في كثير من
الأحيان الى استغلال القرويين .

٧ - ضالة أنواع الرعاية التي تخص القرية عامة ، وهذا يظهر
من مراجعة الميزانيات التي كانت تخص المجتمع القروي عامة .

٨ - عدم الاقبال من جانب المتخصصين على الخدمة في المناطق
الريفية .

٩ - المشاكل المتعلقة بتخطيط القرية الحالى الذى لا يتلائم مع الصحة ويعترض فعالية الخدمات المختلفة كالمياه والكهرباء .

١٠ - النقص الواضح فى الأجهزة التنفيذية التى تهتم بمسائل القرية الى جانب ترفع الموجود منها عن العمل مع القرويين .

التغيير الثورى :

الثورة هى قمة التعبير الانسانى عن ارادة الانسان لتغيير بناء المجتمع لقهر المشاكل التى تزايدت وتعقدت وأصبح لها وضوح مادي (ومعنوي) . ان الثورة فى مجال حياة المجتمعات تعتبر عملية خلق وهى من أكبر أدوات التغيير التى عرفها البشر . ولهذا يجب أن نفرق بينها وبين الإصلاح أو التيسير فالثورة تغير من البناء والعلاقات تغييرا يتناول الأساس المادي والمعنوي معا . أما الإصلاح فهو محاولة لتبديل الأخطار والنتائج غير المرغوبة التى تتحمل بأداء البناء (لبعض وظائفه) . ولهذا فإن الإصلاح لا يمس العلاقات الوظيفية الأساسية لأجزاء البناء كما ان التطوير بدوره ليس الا تعديلا لبعض الشروط والظروف الذى يعمل فى خليا النظام دون تغيير جوهري فى الأساس (لمادى أو المعنوى له) .

من أجل هذا وفى ضوء الأحداث التى يمر بها مجتمعنا القروى . يجب أن نضع السؤال التالى : هل التغلب على مشاكل المجتمع القروى يتطلب اصلاحا أم تطويرا أم تغييرا ثوريا ؟ (تمشيا مع النظرة الأساسية التى عبرنا عنها فى أكثر من موضع فى هذا الكتاب فإتينا نرى أن مواجهة هذه المشاكل تقتضى ما يلي :

١ - تغيير العلاقات البنائية فى المجتمع القروى ؛ ومن أهمها

العلاقات القائمة على طبيعة الانتاج الزراعى والعمل وما يقوم عليهما
من علاقات وظيفية تشمل النظام الاجتماعى بأكمله .

٢ - تغير العلاقات البنائية بين المجتمع القروى والمجتمع الحضرى فى ضوء التخطيط المركزى لمعطيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٣ - تغير الأساس الفنى للانتاج الزراعى كنقطة جوهرية فى زيادة الدخل القومى وما يستتبع ذلك من احتمالات عديدة للعماله والهجرة والمطالب الرئيسية للتأمين الاجتماعى فى هذا الميدان .

٤ - تغير أساس الرعاية الاجتماعية ليتفق مع النظرة الاستراتيجيه وكفاءة التخطيط العام والزيادة المتوقعة فى الطاقة الانتاجيه العامه .

٥ - تدعيم الادارة المحلية لتصل الى مرتبة الحكم المحلى لمواجهة احتمالات الزيادة المضطردة فى نسبة النحضر فى المجتمع القروى .

لقد كان تحديد الملكية والقوانين المتتابعة للإصلاح الزراعى فى مجتمعنا ومشروعات التنمية القصيرة المدى والبعيدة أول تنبؤ ثورى فى مجتمعنا القروى ، وما من شك أن النتائج البعيدة المدى التى ترتبت وسوف تترتب على ذلك تظهر تدريجيا وخاصة من حيث تغير العلاقات البنائية فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى . ولكن التغير الثورى لم يصل بعد الى أبعاده النهائية بسبب الظروف التى تحيط بمرحلة التطبيق الاشتراكى الحالية فى مجتمعنا ككل . والسؤال الذى يطرح الآن : هل نحن فى حاجة الى مزيد من تحديد الملكية الزراعية ؟ وهل يمكن أن يؤدى مثل هذه الاجراء الى التغلب على عدد من المشاكل المتعلقة ببناء المجتمع القروى وفعالية الانتاج فيه ؟ الواقع أن

التجديدات التي يحدثها التغيير في البناء يجب أن تأخذ فترة من الزمن حتى تمس نماما وتحدث أثرها المطلوب في البناء الاجتماعي ، حتى يمكن أن تنهيا التربة لأي تغيير جديد .

ان حل مشاكل المجتمع القروي مرتبط تماما بحل المشاكل الأساسية التي تواجه مجتمعا في الوقت الحاضر . ومن أهمها زيادة الانتاج على أبعاد الاستهلاك لتتمكن الدولة من مواجهة مطالب التطبيق الاشتراكي الكامل والوصول الى رهاية المواطن . وغير خاف أن كل مشكلة اجتماعية لها جانبها المادي وجانبها المعنوي . ففي الجانب المادي لا نستطيع أن نتصور إمكان القضاء على أى مشكلة دون تمويل ميزانية كبرت أم صغرت ، وخاصة تلك المشاكل المتعلقة بمقومات الرعاية الاجتماعية كالاسكان والرعاية الصحية . وفي الجانب المعنوي يرتبط حل المشكلة بدرجة الوعي السياسي والتخطيطي والاجتماعي . ولهذا فان خطط الدولة في التوسع الصناعي والزراعي والخدمات تمثل الجانب المادي في طريق الدل الاشتراكي للمشاكل الاجتماعية ؛ كما ان الاتحاد الاشتراكي (التظيم السياسي) يمثل الجانب المعنوي .

ان حل مشاكل المجتمع القروي يمكن أن يترتب عليه مشاكل أخرى . هي التوقعات التي يجب أن تكون ماثلة تماما أمام أجهزة التخطيط المركزية . ولهذا يجب أن يكون في 'عبارنا أن نخطط لما بعد التخطيط ومثال ذلك ما يلي :

١ - التوسع في الانتاج الزراعي عن طريق ادخال الآلات على نطاق كبير أو التخصص أو التجميع بالنسبة لمناطق معينة ؛ يحل مشكلة التخلف في الفنون الزراعية ويمكن أن يزيد من الانتاج كما وكيف . ولكنه سبب مشكلة أخرى وهي زيادة الأيدي العاملة القادرة على العمل

دون عمل في الوقت الذي لا تستطيع عمالة المشروعات الأخرى في
الإنشاءات أو الصناعة أن تستوعبها .

٢ - التوسع في محو الأمية يمكن أن يقضى على مشاكل عديدة ،
منها احتمال القضاء على السلبية والمعوقات التي تقف أمام الرعاية
الصحية أو الإرشاد الزراعي ولكن ذلك قد يسبب مشكلة أخرى هي
احتمال زيادة المطالب بدخول بعض الكماليات مرتبة الضروريات دون
استعداد تام لتلبية الضغط على أجهزة الخدمات .

ولكن الخطة التسامح المتكاملة للمواجهة الأفقية لمشاكل المجتمع
الريفي يمكن أن تقلل من الانفاق المتصور على بعض المشروعات
الضرورية لتغيير طابع الحياة القروية . وقد يكون فيها الحل المطلوب
للمشاكل المتوقعة ومثال ذلك ما يلي :

١ - أن ادخال الآلات في العمل الزراعي يمكن أن يتيح الفرص
للتوسع في التصنيع الزراعي ، فيزداد الانتاج من ناحية ويرتفع الدخل
القومي من ناحية أخرى مع احتمالات عمل بالنسبة لعدد من المتعطلين .

٢ - أن العمل الآلي في الزراعة سيخفف من المشكلة الهامة المتعلقة
بالاسكان الريفي نتيجة للانكماش المحتمل لحجم القرية وامكان التخطيط
الاسكاني في هذا الميدان بصورة أسهل مما هي عليه الآن في ذهن
المخططين .

المشاكل والطول المرحلية :

التفكير في مشاكل المجتمع القروي يجب أن يقوم على أساس النظر
اليها نظرة مرحلية ، لأنها سوف تختفى كلما زاد الدخل القومي وكلما

أوغلنا في التطبيق الاشتراكي • كما أن الحل لا يجب أن يوضع على أساس بقاء المجتمع القروي على صورته الحالية حتى مع تعديله ، ولذلك ينصح هنا بأن يكون الحل إذا كان على هيئة جهاز أو مشروع ، متعدد الوظائف وقادرا على التحول لخدمة أهداف متنوعة بعيدة المدى في المستقبل • ولسوف نضرب لذلك عدة أمثلة فيما يلي :

١ - مشكلة الاسكان القروي :

تتفاقم مشكلة الاسكان القروي في الوقت الحاضر نتيجة عدة عوامل من أهمها زيادة السكان المطردة والنمو التلقائي لحجم القرية مع بقاء الطرق القديمة في البناء من حيث الشكل والمضمون قائمة حتى الآن ، ومما يعزز هذا الاتجاه الانخفاض الواضح في مستويات المعيشة عند الغالبية العظمى من سكان المجتمع القروي • والقرية بصفة عامة عبارة عن مجموعة من المساكن التي لم تبني على تخطيط معين بحيث لا نستطيع أن نتبين بها أى معالم لممارسة لحياة الجمعية أو النشاط الترفيهي أو الخدمة العامة ، ففى من هذه الناحية تعتبر مكان ايواء فقط • ولقد أجريت عدة بحوث حول تخطيط القرية وطبيعة المسكن الريفي وواجهت عدة صعوبات منها :

أ (عدم امكان بناء قرية بأكملها لتحل محل القرية القديمة بسبب ظروف اقتصادية واجتماعية متعددة •

ب (عدم كفاية المواد اللازمة للبناء وخاصة اذا بدأنا مشروعاً عاماً لإعادة بناء كل القرى في مجتمعنا •

ج (غلبة التخطيط الهندسى للمسكن الريفي على التخطيط الاجتماعى ، ذلك أنه من المعروف أن المسكن القروي ليس مكاناً للإيواء

فقط بل انه يعكس مدى النمو الثقافي والاجتماعى للقروى ويؤدى فى نفس الوقت عدة وظائف اقتصادية واجتماعية . من أجل هذا اذا لم يعبر التخطيط الهندسى للسكن عن هذه المطالب فانه يفشل تماما كأداة للتغير لاجتماعى فى مجتمع القرية .

د) عدم ادراك التطورات الحتمية التى سوف يتعرض لها المجتمع القروى فى المستقبل ؛ الأمر الذى نتوقع معه أن تقل القرية حجما وأن نتعدد وظائف المسكن الريفى وما يستتبع ذلك من تعديلات جوهريه فى طريقه بنائه أو سعته أو موقعه .

من أجل هذا يجب أن ننظر الى مشكلة الاسكان القروى باعتبارها مشكلة مرحلية تقتضى حلا مرحليا كذلك ولهذا يجب أن نتجنب المشروعات الضخمة التى قد تتطلب انفاقا كبيرا فى الوقت الحاضر وفى ضوء الطاقة الحالية لانتاجنا والزيادات المحتملة للدخل القومى فى السنين القادمة ، ونحن بهذا لا نطالب بأبقاء الظروف الحالية للسكان الريفى على ما هى عليه . ولكننا نرى تجنب عمليات بناء قرى حديدية تماما مكان القرى القديمة وذلك بسبب ما نتوقعه من احتمالات النقص المستمر فى عدد سكان المجتمع القروى نتيجة لعمليات الهجرة الشرائية أو المخططة ؛ أو نتيجة لعمليات التنقل الاجتماعى الطبيعية بسبب الافبال على التعليم فاذا كنا نريد أن نعيد تخطيط القرى فيجب أن يتم ذلك بناء على فكرة محددة وهى امكن استخدام المساكن التى تبني استخدامات متعددة فى المستقبل كأن يمكن تحويل المسكن الى مكان لتربية الدواجن أو لحفظ الألبان أو مكان لفرع من فروع الأجهزة التنفيذية وغير ذلك ، حتى نتجنب الانفاق المستمر على مشروعات الانشاءات السكنية لمواجهة التغيرات المحتملة للسنين القادمة .

من الواضح حتى الآن أن المجتمع القروى لا يتلقى من حيث الرعاية الصحية القدر المتوازي الذى يتلقاه المجتمع الحضرى لأسباب متعددة منها ، قلة المستشفيات وعدم وجود العدد الكافى من الأطباء وهيئات التمريض ، والصعوبات التى تعترض الإرشاد الصحى والطب الوقائى . والحل الذى يتجه اليه التفكير تلقائيا فى هذا الميدان هو زيادة هذه الامكانيات كما وتحسينها من حيث الكيف . وترصد الميزانيات على أساس التوسع فى انشاء المستشفيات والوحدات الرعاية الصحية وغير ذلك من المشروعات التى تهدف الى تزويد كل قرية بالرعاية الصحية المدلية ، وقد يكون مثل هذا الاتجاه فى حل المشكلة الصحية سليما فى الوقت الحاضر الا أن التنبؤ بالتغيرات التى سوف تحدث فى المجتمع القروى يجعلنا نحاول أن نضع تلك المشروعات بحيث يمكن استخدامها أو توجيهها لتقوم بأغراض أخرى فى المستقبل ومثال ذلك أن بناء المستشفيات لتسع أسرة لأعداد معينة فى الوقت الحاضر قد يكون ملائما الآن ولكنه سيصبح غير ذلك بعد فترة معينة من الزمان كما ستتغير الطريقة التى يمكن أن تتبع الآن فى توزيع الأطباء وهيئات التمريض خاصة اذا أدخلنا فى حسابنا الى جانب ذلك احتمالات القضاء على الأمية والارتفاع التدريجى فى مستويات المعيشة وكفاءة عمليات الطب الوقائى .

هذا ويمكن أن ننظر بنفس الطريقة الى بقية مشكل المجتمع القروى الحالية مثل انشاء المدارس أو الوحدات الاجتماعية أو المجمع وغير ذلك من أنواع الخدمات الضرورية لتنمية المجتمع القروى ، ولا يجب أن يفهم القارىء من هذا أننا نتجه الى ارجاء مواجهة مشاكل

المجتمع القروى ريثما ترداد كفاءة الدولة المادية بوصول النقص
القومى الى المرتبة التى يصبح فيها قادرا على اكمال الصورة الاشتراكية
لمجتمعنا من حيث رغبة المواطن فى كل انحاء المجتمع . بل اننا نطالب
بأن يكون منطق الحل الاشتراكى لمساكن مجتمعا القروى يقوم على
أساسين واضحين هما :

٣ - الحل التكنيكى : وهو الذى يقوم على تخطيط قصر المدى
لتعبير الظروف التى يعيش فيها القرويون ماديا وماليا ، وخاصة فى
المسائل المتعلقة بالعمل ومستوى المعيشة والخدمات الأساسية ومقومات
الرعاية الاجتماعية المطلوبة والتي سطر اليها على أنها المقدمة الضرورية
للحل الاشتراكى الكامل فى مواجهة الصعوبات المحتملة للصورة الكلية
للمجتمع بأسره . وصل هذا الحل المرحلى يجعلنا نتجنب الاغراق الكبير
فى الوقت الذى تحتاج فيه الى بذل أكبر جهد فى مجال التنمية
الاقتصادية باعتبارها القاعدة الأساسية التى يمكن أن ننطلق منها
لمواجهة كل مشاكل التخلف المتبقية فى المجتمع .

٢ - الحل الاستراتيجى : وهو الذى يقوم على تخطيط بعيد المدى
يستتير بالتوقعات المحسوبة لاسمرار لتوسع فى التصنيع والعمل
الآلى فى الزراعه والتصنيع الزراعى والزيادة لمسطرده فى التعليم .
واتساع نطاق الهجرة الداخلية من المجتمع القروى الى المجتمع
الحضرى وما يترتب على ذلك من تغيرات جوهرية فى كم الخدمات
ونوعها للمجتمع القروى المتغير وخاصة فى مجالات الاسكان والطرق
وانشاء الأبنية العامة ومؤسسات التعليم والرعاية الصحية . والتجارب
التي مرت عليها المجتمعات الأخرى التى ترداد فيها نسبة الحضرية
بصورة سريعة وانكماش المجتمع القروى دليل لنا فى مجال لعمل المخطط

لواجهة المشاكل الاساسية ، والثغرات التي لا تزال باقية في مجتمعنا
نلقروى .

ان هذا المنطق في تصور مشاكل المجتمع القروى لا يضع يده على كل
المسائل التفصيلية في هذا الميدان ، وانما يشير الى طريقة التفكير
وغكرة للمخططين مستمدة من دراسات للتغير الاجتماعى في مجتمعنا
القروى ومستتدة في الوقت عينه على دراسات مقارنة أجريت ولا زالت
تجرى في المجتمعات الاوربية ، وفي بعض المجتمعات النامية في آسيا
وأفريقيا . ومن أجل هذا فاننا لا ننظر بارتياح الى بعض الاساليب
لمتبعة في التنمية الريفيه المنقولة عن بعض المجتمعات التي تختلف نظاما
اقتصاديا واجتماعيا وبيديولوجيا عن مجتمعنا ، والتي لا تزال تستغرق
فلسفة العمل الاجتماعى عند كثير من العاملين في الأجهزة لعمالة في
الميدان القروى عندنا ، وفي ختام هذا الفصل يحسن أن نشير الى أن
واقعنا القروى في حاجة الى دراسه مخلصه . والى تجميع كل
لطلاقات المعنية في كل مجالات العلم والانتاج والخدمات لتتمكن الدولة
بصورة فعالة من متابعة التغير الاجتماعى والاستعداد لنتائجه المتوقعة
في المدى البعيد .

الفصل الثامن

بعض مشاكل التطبيق الاشتراكي

يضع النضال الاشتراكي العربي في قمة أهدافه رغبة المواطن ،
ويستعين على بلوغ هذا الهدف الانساني العظيم بالفكر والتخطيط
الفكر الذي يستلهم تاريخ أمتنا وموقعها في معركة الخلاص من التخلف
والخروج من المعادلة الصعبة التي رسم أطرافها وخطط لها الاستعمار
والرجعية والاستغلال ويترجم عن ايدولوجيتنا النامية ، وهي مجموعة
العقائد التي ترسم استراتيجية دورنا في بناء مجتمعنا ، ورسالتنا
الرائدة في النضال من أجل سلام يقوم على العدالة : ليتمكن الانسان في
كل مكان من العالم أن يتنفس الصحة وأن يبعد عن كاهله أثقال الأرض
والعوز ، والتخطيط الذي يقوم على قاعدة صلبة من البعث العلمي .
يرسم لمجتمعنا طريق السير الحتمي نحو أهدافه العليا ، مجمعا كل
امكانياته المادية وطاقته البشرية وخبرته الفنية وموازيا بينها في جدول
زمني يرسم أبعاد المستقبل قبل أن يحسب حساب اللحظة العابرة .

وهكذا تقع على الفكر الاشتراكي العربي مسؤولية خطيرة : أن يعيد
تصحيح مفاهيمنا الأساسية وأن يمهّد الطريق لابعاد جديدة في علاقاتنا
الاجتماعية ، ويبلور عن طريق مراقبة التطبيق الاشتراكي قيما جديدة
تكون بمثابة صمامات الأمن التي تدرس بنائنا الاشتراكي . أن أخطر
ما يهز بنائنا الاجتماعي أن نعيد تنظيمه ونظّل روابطه تمكس قيم
الرجعية والانزلية والفردية .

ان حكرما الاشتراكى يستطيع بالمرونة والقدرة الخلافة على الحركة
أن يتحرك من أبعاد النظرية ومستويات لتطابق حدود شعاراته
الأساسية ومقاييسه التى تمير أغوار السلوك الاشتراكى والمنحرف ،
وبضرب الأمثال فى نفس الوقت ن مسئولة الفكر الاشتراكى فى مجتمعنا
فى مرحلة البناء الحالية مثلثة الزوايا ، ارسال أى توجيه وتربية
وتعريف ، واستقبال أى ترجمة للانفعالات واحاطة بطبيعة التفاعل
الاشتراكى فى الواقع . والذى نتصوره على أنه المادة الخام التى يجب
أعادة صياغتها وارسالها مرة أخرى للجماهير لبسول تناولها وانتعاشها
سما . لأن الترجمة الاشتراكية الحقيقية للقوانين والانتصارات
الاشتراكية يمكن أن تحدد أبعاد الفكر وتعمقه . وتكون دليل عمل
لجماهير يوضح معالم الطريق أمامها فتتق وتؤمن وتتجاوب فتدرس
بقوة يجمعها لباء وتنطلق بغير عائق مادي أو معنوى لاستكمال عناصر
هذا البناء .

وفى المرحلة الحالية التى مقرر فيها بحرم ربط الاستهلاك حتى
يبقى دائما تحت الانتاج بحد كبير ليسمح لنا بمدخرات نستثمرها من
أجل بلوغ رفاهية المواطن ، على لفكر الاشتراكى الخلاق أن يتحرك
فى النطاقات التالية :

١ - مطاردة النزعات الانهزامية التى تشير لقلقى وتشكك فى
امكانيات الدولة أو تبالغ فى وصف الصعوبات التى تقابلنا او فى مآل
لتحديات التى تواجهنا ، ونقارن بين الحاضر والماضى فى الأسعار مثلا
متناسية حساب الزمن وزيادة السكان وظروف عالم اليوم : وتحاول
أن تستبكي المواطنين عهدا ذهبيا مضى ، متناسية أنه كان عهد طبقة
واحد تمتلك كل شئ ولا تلقى لجماهير الشعب غير الفتات .

٢ - محاصرة الاتجاهات السلبية التي تنبعث عن الأنانية الفردية، والتي تحت المواطن على الوقوف خارج ميدان الحركة . ان كل مواطن الآن يشارك بطلافته في بناء المجتمع لمصلحته المباشرة ولصالح الأجيال القادمة ، والأيدى التي تعتمد للبناء هي الأيدى الشريفة ، أما الأيدى التي تمسك غمى ليست في مجتمعنا جديرة بالحياة . ان عدم المشاركة في مواجهة أزمة طارئة انتظارا لما تفعله الدولة لأبلغ دليل على السلبية . واعتداء واضح على جماعية الحياة .

٣ - ضرب الانتهازية التي تمنع قيم الكفاح . وتضرب معنوية المناضلين وتستمرىء جهد 'آخرين' . ان تكافؤ الفرص مبدأ جوهرى في اشتراكييتنا يضع المواطن على طريق حقه بقدر ما يؤدي من واجب . ولهذا يجب أن نقرصد المتسلقين ونسحب من تحت أرجلهم درجات السلم الذى تعودوا أن يصعدوا عليه . ان المنتهز الواحد ياكل بفجر حق ثمره العمل المخلص . ويتغذى على عرق مئات من المكافحين . ولهذا يجب أن تكون لدينا الشجاعة لكشفه لأنه مضر وبخائن .

٤ - مصادرة النزعات التوكلية التي تقوض مبادئ التخطيط عن طريق دعاوى باطللة تصدر عن قناعة زائفة وايمان سلبى . وتخطب في تقدير أبعاد المستقبل ، ان البركة لاتحل الا بالعمل وتجنب الاسراف . من أجل هذا يجب أن يكون الوعى التخطيطى رائد 'المواطن الاشتراكى' في تقدير ميزانية الأسرة وتخطيط الصرف والادخار ، ليستقيم التخطيط الفردى مع التخطيط العام للمجتمع . ان التعطش للكماليات والاسراف البورجوازي والتعلق بالمظاهر الرجعية نزعات تخريبية يجب التبصير بها للقضاء عليها .

• - الاحتراس من الاقتراب من التطلعات البورجوازية .
 عنيست جهود المجتمع لرغ الأجر أو توسع قاعدة لقطاع العام
 طريقا للحصول على امتيازت تستخدم فى سد منافذ العمل على تدوير
 الفوارق بين الطبقات ، أو سبيلا للمطالبة بمزيد من الحقوق دون تقدير
 لمطالب التنمية الاقتصادية • ان مضاعفة الدخل القومى المستمرة
 طريق للوصول الى رفاية المواطن وليست وسيلة للحصول على فائض
 يستخدم لتعويق الانتاج أو الضغط على السلع الاسهلاكية لتحويل
 طاقة الدولة عن اتجاهها الصحيح • ان المواطنة الانستراكية ليست
 مزيدا من الملابس أو تغيرا لأثاث المنزل أو زياده مسرغه فى مكونات
 الغذاء بدعوى الحرمان التاريخى منها • ولكنها الاستعداد الدائم
 للارتباط الاجابى بالجماعة المناضله • ونعدبر أبعاد التضحية وتقبل
 مطالبها فى سبيل هدف أكبر • ان من أهم مديء الخلاق أن يتسار
 الانسان عن لذة عابره أو وقتيه فى سبيل لذة أكبر ودائمة •

بهذا يستطيع الفكر الانستراكى أن يتحرك فى ميدان أسيل ليحدد
 معالم طريق التضحيات التى يجب أن تدمل نرغها • ومن المهم فى هذا
 الصدد أن نطالب بالتضحية تحقيقا لبدا العدالة •

•
 واذا كان الفكر الانستراكى يستطيع أن يغرس الايمان بفان التخطيط
 يستطيع أن يحدد الأهداف • والهدف مرتبط بإمكانيات الوصول اليه •
 هو الذى يرسم حدود المجهود وأبعاد التضحية • ومن أجل هذا أضع
 أمام القارىء هذه "لاعتبارات •

١ - ضرورة زيادة الانتاج لنتمكن من مضاعفة الدخل القومي كل عشر سنوات أو أقل .

٢ - ضرورة الوصول بالانتاج الى مرتبة الاكتفاء الذاتى محليا وبصورة أعم ليقابل مسؤوليات جمهورية مصر العربية في العالم الثالث .

٣ - حساب زيادة الانتاج بتقدير الزيادات المتوقعة في السكان ليس خافيا أن كل طفل جديد يحتاج الى مزيد من الخبز والمواد الغذائية الأخرى ، ومكان في المدرسة وفي وسائل المواصلات وفي أماكن الترفيه ورعاية الشباب ، وحجرة أو أقل في مسكن وغير ذلك .

٤ - التنمية الاقتصادية الحقيقية لا يمكن أن نصل اليها الا بتدعيم الصناعات الثقيلة . والصناعة الحقة هي التي تستطيع أن تبني الآلات للمصانع الجديدة ولا يمكن الوصول الى ذلك في الوقت الذي تلتهم فيه الصناعات الاستهلاكية كل طاقتنا . أو تعوق قدرتنا على التوسع في التصنيع الثقيل .

٥ - الاسراف في الاستهلاك وعدم تخطيطه يؤدي الى التهام حصيلتنا من النقد الأجنبي ، ويؤدي الى تناقص قدرتنا في الوصول الى مرحلة الرفاهية الاجتماعية .

وليست هذه الضرورات متعلقة فحسب بمسألة الانتاج ودوره الخطير في بناء مجتمعا ، بل ان هناك ضرورات أخرى تدخل في حساب التخطيط الواعي لبناء الاشتراكية والوصول بالتطبيق الاشتراكي الى غايته وهي :

١ - ايجاد عمل لكل قادر عليه ، وهذا لن يتم الا بالقضاء على

البطالة بكل أنواعها • وليس خافيا أن الوصول الحتمي لهذا الهدف يتطلب كفاءة عالية في الانتاج وتوسعا كبيرا في التصنيع والرياعة •

٢ — الوصول بالتأمين الصدى الى مرتبة الكفاءة والشمول • وهذا يقتضى مكانيات مادية وبشرية يجب أن نخطط للوصول اليها • وغير خاف أن كل تقدم فى هذا الاتجاه يحتاج الى نمويل وميزانيات لابد أن تكون متوفرة وليست مستقطعة من باب آخر •

٣ — النهوض بالمجتمع الريفى وحل مشاكله الجديدة • وهذا وحده يتطلب مبرايه ضخمة ، ولا نستطيع أن نؤخر حل هذه المشاكل و نتقدم لحاها على حساب مطالب عاجله أو ملحه أخرى •

٤ — مطالب الدعيم والاسكان الحضرى الريفى • وهى مطالب ملحة لا تحتمل الارحاء أو الحل الوسمى • لأن مل هذا الحل سترب دخلنا لقومى بنـر ضائل • لأن مطلق الحل الاسرائى هو المواجهه الشاملة •

٥ — ومطالب النامىن لاجتماعى السامل التى تواجه كل أنواع الرعاية الاجتماعية فى حالات العجز والشيخوخه والمرضى وغيرها من المشاكل التى تتطلب هى أخرى اسفاضا •

ان مثل هذا التصور 'لاشتراكى المخطط للانتاج ولطالب التميمه الاجتماعية يضع المواطن الاشتراكى فى صورة المسئولية • فاذا أضاف الى تصوره هذه الأرقام لمذهلة لترايد الانفاق على الاستهلاك على ما فيه من اسراف • فانه باحساسه بمنطق شرف المواطنة وجماعية الحياة وتعاونيتها وشعوره العميق بدوره الايجابى ووعيه التخطيطى وبم

يجب أن تنطوى عليه شخصيته من مورثة وأخلاق النضبال ، يجب أن يتقدم بشجاعة لاعادة النظر في طبيعة استهلاكه اليومي وبلغ حاجته الحقيقية لمواده ، وأن ينقبل كل تضحية تراها لأجهزة المخططة لضرب الاسراف وتحديد الانفاق في هذا الميدان رعاية لأهدافنا الكبرى ، وتطلعا ايجابيا لمستقبل الأجيال القادمة • ومثال ذلك ما يلي :

١ - يجب التحلى عن الأقبال للرضى على الكماليات أو عن عسدد كبير منها أن لم يكن يمكننا التخلّى عنها جميعا مرة واحدة • وكل منا يستطيع أن يقدر بأمانة ما يدخل في مرتبة الضروريات • وما يدخل في مرتبة الكماليات •

٢ - يجب مراقبة الاستهلاك اليومي المنزلى من الخبز حتى لا تشتري الاسرة الا ما يكفيها تماما ، ويمكن الوصول الى ذلك عن طريق اجراء تجربة لتوسط الاستهلاك المعتدل في هذا الصدد •

٣ - عدم اللجوء الى التنزين لضرب السوق السوداء والقضاء على الاشاعات ، ويجب أن يثق كل مواطن في رعاية الدولة وقدرتها على توفير كل الضروريات •

٤ - يجب عدم الاسراف في كمية الأثاث المطلوب للمنزل ، فقد مضى عهد التفاخر بهذا النوع من الكماليات • والفكرة في الأثاث أن يكون مريحا وكالها بأغراض المعيشة المنزلية •

٥ - يجب عدم الاسراف في شراء الملابس ، أو كثرة الاقبال على أنواعها وخاصة الملابس النسوية • ولهذا يجب تبصر السيدات بالأفكار الرجعية والامتهازية التي تصدر عن بيوت الأرياء الغربية •

٦ - يجب تخطيط الاستهلاك في أنواع المواد الغذائية ، كاللحوم والخضروات والفواكه والسمن والجبن لمنع الاسراف وامكان احلال مواد أخرى لها نفس القيمة الغذائية عند الضرورة .

٧ - يجب وضع سياسة حازمة لمنع دخول الكماليات أو السلع التي لها نظير في بلدنا من الخارج ، والقضاء على كل منابع التناقض في هذا الميدان .

٨ - يجب الحد من الاسراف في اعداد مؤسسات الحكومة والقطاع العام في الإكاث والأبسطة والحجرات وغير ذلك مما لا يكون له اتصال مباشر بكفاءة الانتاج أو فعالية الخدمة العامة .

٩ - يجب الحد من الاسراف في الأدوات المكتبية والأجهزة ، خاصة اذا أمكن تجميعها لمنع الازدواج وتضخم الانفاق .

١٠ - يجب سد منافذ النهم الاستهلاكي وخاصة في الكماليات عند بعض الفئات التي يتيح لها غائض الأجر استخدامه استخداما غير اشتركي .

هذه أمثلة تصور خطوطا عامة يمكن ان تكون اطار عمل للوحدات الاشتراكية في كل أنحاء الجمهورية ، نهدف من ورائها الى ادخار وتقليل الانفاق الضخم على الاستهلاك لتسرع ببلوغ التطبيق الاشتراكي الكامل من ناحية ولتحدد مقاييسا لعملية السلوك الاشتراكي من ناحية أخرى .

الفصل التاسع

مشاكل الاسرة

ظهرت أهمية معالجة مشاكل الاسرة من حيث بنائها ووظائفها
ومساكلها في العصر الحديث نتيجة عوامل متعددة ومرتبطة : منها
تغيرات الضخمة التي تحدث في كثير من مجتمعات العالم بسبب
التحول التدريجي أو السريع في نمط الحياة من البدائية أو اليدوية أو
لغروبه الى الحضرة والصناعية . واتساع المدن حجما وما صاحبها من
زيادة الخصائص الحضرية التي جعلت نطاق الأسرة يضيق جدا .
ويضيف أيضا أساسها الوظيفي . الأمر الذي غرض أنماطا جديدة من
العلاقات داخل الوحدة الأسرية . وقد كان من نتيجة ذلك ، أن
لعلاقات التي كانت تدور في دوائر قرابية واسعة ، تضيق الآن لتدور
في دوائر أصغر وأصغر مع التغيرات المصاحبة في الأدوار والمراكز
والاحتمالات العديدة للتفكك ونشوء المشاكل التي تعاني منها أسرة
اليوم .

وينظر كثير من الباحثين الى تفكك الأسرة باعتباره أمرا متصلا
بالتفكك في المجتمع الكبير ، ذلك لأن اتجاهات وقيم ومعايير أعضاء
الاسرة تعكس ما هو موجود في الثقافة الكبرى ، والثقافات الفرعية ،
ولهذا يعتمد نجاح الزواج في المجتمع الحديث على تفاعل عدد من
العوامل الاقتصادية والسياسية والدينية وقد كان للتغيرات التي طرأت

على دور المرأة في المجتمع الحديث والمركز المصاحب لهذا الدور آثار بعيدة المدى على طبيعة البناء الاجتماعي بصفة عامة ، والأسرة بصفة خاصة . ومما لا شك فيه أن التكنولوجيا الحديثة غيرت من اتجاه الأسرة الحضرية . فبعد أن كانت منتجة . أى تقوم ببعض أنواع النشاط الانتاجى كاعداد الطعام والملابس وبعض الصناعات المنزلية ، أصبحت الآن مستهلكة لأنها تعتمد على ما تمنحه أو تقدمه المؤسسات العامة ، حتى في حالات الطعام . ومن المحتمل في ضوء هذه الاعتبارات أن تضعف الروابط الأسرية ، الأمر الذى يؤدى الى احتمال ظهور مشاكل وتوترات تقوض أركان الأسرة . أو كما يفضل بعض الباحثين . أن المقومات التى تؤدى الى التفكك فى الأسرة الحضرية أكثر من المقومات التى تؤدى الى التكامل .

ونظرا لأن الأسرة — كجماعة — مرتبطة ارتباطا قويا بالتنظيم الاجتماعى العام فى المجتمع ومتصلة بوشائج متعددة بالعناصر الثقافية المختلفة . لئلا لا تتفكك أو تتحرف أو تتحل إلا اذا تضاهرت لذلك عدة عوامل ثقافية واجتماعية . ومن أجل هذا كان التناقض بين مكونات الثقافة على وجه خاص مفضيا الى تناقضات داخل الوحدات الأسرية . يؤدي اتساعها أو عمقها الى المشاكل العديدة التى يعرّفها للانسان العادى . ويعتقد الباحثون فى شؤون الأسرة أن التفكك الأسرى على هذا الأساس مرتبط بالتفكك فى المجتمع الكبير . ولهذا كان التغلب على مشاكل الأسرة لا يرتكز على مقومات متصلة اتصالا نهائيا بالوحدات الاسرية فحسب ، بل يجب أن يكون فى الذهن تحريك العوامل الكبرى فى المجتمع لئلا تنعكس فى المدى القصير أو الطويل على الأسرة .

تطور البحث في الأسرة :

على الرغم من كثرة الدراسات التي أجريت حول موضوع الأسرة،
فليس لدينا في الوقت الحاضر تاريخ شامل للمحاولات التي بذلت على
مر التاريخ لفهم هذا النظام الانساني ، وكل الذي نستطيع أن نفعله هنا
أن نعرض المسألة في خطوطها العريضة .

١ - يتبين الباحث من استقراء تاريخ علم الاجتماع الأسري
(وهو فرع من علم الاجتماع يقتصر على دراسة مسائل الأسرة) أن
هناك عدة نماذج من الدراسة تأثرت بمناهج العلم من ناحية
وبالأيديولوجيات السياسية والدينية من ناحية أخرى .

٢ - عندما كان علم الاجتماع الأسري في أول مراحل في أواخر
القرن التاسع عشر ، كانت الأفكار التطورية المتأثرة بالداروينية
الاجتماعية سيطر على كل نواحي الاهتمام بموضوع الأسرة ، ولذلك
كانت أهم موضوعات البحث تدور حول الإجابة عن عدد من الأسئلة
مثل : هل المجتمعات الانسانية من حيث الأصل تأخذ بنظام الوحدانية
في الزواج أو بالنظام المختلط ؟ أو هل الأسر من حيث النسب أبوية أم
أمومية ؟ ومن الطبيعي أن الإجابة على هذه الأسئلة التي تتعلق بأصل
الأسرة الانسانية ونموها كانت تتطلب استخدام الوثائق التاريخية
ولفولكلور والأساطير . أما إذا اتجه الباحث إلى دراسة الأسر دراسة
مباشرة فإن مادته كان يستمدّها من الحقائق المعروفة عن أكثر
المجتمعات بدائية . وقد كان يظن في هذا الوقت أن الأنساق الأسرية
للمجتمعات البدائية المعاصرة مشابهة للصور الأولية للأسرة ، ولذلك فإن
دراسة هذه الأسر يمكن أن تلقى ضوءاً على أصل الأسرة الانسانية
ونموها .

٣ - أن نتيجة هذه الاستقصاءات لم تكن متسقة أو شاملة ،
ونشير هنا الى أن مورجان وانجلز حاولا أن يدللا على وجود أمثله
من الزواج المختلط (الشيوعية الجنسية) والزواج الجماعى فى
المجتمعات البدائية : وهذا فى الوقت الذى حاول فيه وستر مارك أن
يقدم للأدلة التى تثبت أن الأسر البدائية كانت أسرا (وحدانية)
ومخلصة فى نفس الوقت .

٤ - جمع هنرى مين عددا كبيرا من الأدلة التى تثبت أن النظام
الأبوى كان موجودا فى العصور الأولية للأسرة : ولكن باخفين قدم
أدلة أخرى تثبت أن الاموية كانت سابقة فى وجودها فى المجتمع
الانسانى على الأبوية .

ونظرا لأن الأدلة التى قدمها هؤلاء لم تكن قاطعة أو واضحة فهد
ظلت موضوعات الخلاف بينهم قائمة . ولكن هذه الدراسات لم تذهب
عبثا لأن المعلومات لتاريخية والانولوجية التى جمعت ، جعلت
الاهتمام يتركز حول الأسرة ، الأمر الذى ترتب عليه فيما بعد أن
أصبحت موضوعا هاما للبحث العلمى : ظل يتطور حتى أصبح الاتفاق
على عدد من المفاهيم المتعلقة ببناء الأسرة ووظائفها نقطة التقاء هامة
بين علماء الاجتماع اليوم .

٥ - وقد تحول الاهتمام فى أواخر القرن التاسع عشر الى دراسة
مشاكل الأسرة المعاصرة وقت ذاك ، نتيجة للتغيرات الاجتماعية
السريعة وما ترتب عليها من تصدعات فى عدد كبير من الأسر ، ووقوع
نسبة منها على خط الفقر . ومن أبرز الاستجابات التى ظهرت فى هذا
القرن الابحاث التى أجراها سدنى وبياتريس وبور لندرى التى دارت
حول الحياة والعمل فى مدن أوروبا وأمريكا . ويلاحظ أن بعض الدراسات

المماثلة لمشاكل الأسرة أهملت عمدا دراسة الظروف الاقتصادية والتفتت الى مسائل مثل المكان والطابع العنصرى .

٦ - ويعتبر لبلاى من أبرز العلماء الاجتماعيين الذين اهتموا بموضوع الأسرة ، وخصوصا الجانب الاقتصادى منها ، ويبدو هذا من منهجه فى لدراسة الذى جعل مستوى المعيشة : المقياس الموضوعى ، الذى عن طريقه يمكن كشف بناء الأسرة ووظائفها .

٧ - وقد تحول الاهتمام فى مطلع القرن العشرين الى استقصاء مشاكل أخرى غير مستوى المعيشة أو الفقر - نظرا لازيادة حالات الطلاق والانفصال . كما أجريت عدة دراسات على نسب المواليد واشتغال المرأة وظهور النزعة الفردية ، ما ترتب من آثار على وجود الأسر كنظام فى المجتمع ويلاحظ أن أكثر هذه المسائل كانت تدرس عن طريق استخدام الاحصاء الذى يستخدم الأرقام المسجلة عن الطلاق والجريمة والاجهاض وحجم الأسرة ونسب المواليد والوفيات .

٨ - ومن الجدير بالذكر هنا أن عددا من الباحثين أدرك منذ أوائل هذا القرن عدم جدوى استخدام الاحصاء وحده فى دراسة الأسرة كنظام فى المجتمع ويلاحظ أن أكثر هذه المسائل كانت تدرس عن أسرة جديدة فى سبيلها الى الظهور ، ولهذا يجب أن يكون تحليل مسائل الاسرة مرتكرا على نوع خاص من التفكير يتصور الاسرة جزءا متكاملًا من مجتمع يتغير بسرعة .

٩ - وعندما بدأت دراسة الاسرة تتقدم بدأ الباحثون يدخلون فى الدراسة عوامل أخرى لم تكن من قبل موضع الاهتمام ، ومن أهم العوامل التى استحوذت على اهتمامهم « عامل التوافق » الذى اعتبر

أساسا هاما في ثبات الاسرة وفي تكامل أعضائها ، كما أصبح من المألوف مناقشة مشاكل التوافق الشخصي والجنسي وأثرهما في حياة الاسرة .

١٠ - وتعتبر دراسة برجس نقطة تحول في اتجاه البحث الاسري . ويبدو هذا التحول من تعريفه للاسرة بأنها وحدة من شخصيات متفاعلة وجوهر هذا التحول يظهر في التقليل من أهمية الاسرة كبناء اجتماعي ، والتركيز بالتالي على اتجاهات الاعضاء . وقد ظل هذا الاتجاه الجديد يتلقى مصادر جديدة من التأييد ولنثبت عن طريق الدراسات التي تجرى في علم النفس والتحليل النفسي .

١١ - وقد بدأ الباحثون في الاسرة منذ الحرب العالمية الثانية نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبت على هذه الحرب ، يهتمون بالدراسات المقارنة ، ويحاولون أن يكشفوا عن أنماط الاسرة المتعددة ، ويبيّنون كيف يتميز كل نمط منها بطابع خاص في العلاقات وفي رعاية الاطفال وفي تربيّتهم .

١٢ - ومن أبرز الاتجاهات الحديثة الآن ذلك الاتجاه الذي يهتم بدراسة كل التفاصيل التي تكشف عن الحياة اليومية للاسرة في محاولة لفهم علاقة الاسرة بالانسان الاخرى في المجتمع من الناحيتين البنائية والوظيفية ، كما أن الاهتمام بالفرد في الاسرة أصبح من العلامات المميزة لهذا الاتجاه عند عدد كبير من الذين يفضلونه كمدخل أساسي لفهم الاسرة الحديثة .

وهكذا نتبين أن دراسة الاسرة مرت على عدة تطورات كانت تعكس ظروف العصر وطابع الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وذلك عندما أدرك الباحثون أن الاسرة أخذت تواجه عددا من المشاكل نتيجة لانتشار

التصنيع وما صاحبه في أول الامر من بؤس وفقر وهجرة ، فحولوا اهتمامهم الى دراسة العوامل التي تؤدي الى تصدع الاسرة . وما يترتب عليه من طلاق وانفصال وانحراف للاحداث وتحول اتجاه الباحثين مرة أخرى عندما تريد استغلال المرأة وما ترتب عليه من تغيرات هامة في وظائف الاسرة وفي ظهور الفردية ، وذلك نظراً لتغير عليات التنشئة الاجتماعية وعلاقة الاسرة بالجماعات الاخرى في المجتمع كما أن الاهتمام الحديث بالفرد عند دراسة الاسرة يصور النظرة الخاصة لطبيعته العلاقات الأسرية في بعض المجتمعات التي بلغت فيها الفردية مبلغاً واضحاً . ونحن حين نتعرض لمجتمعنا لبحث الاسرة فيه . نجد أنها أخذت تتغير تقريبا في الاتجاه الذي سارت فيه الأسرة في بعض المجتمعات التي تسبقنا في مراحل النمو لافئصادى ولصناعى . ولهدا نجد من المناسب أن نؤكد على أهمية دراسة الأنماط الأسرية في مختلف أجزاء مجتمعنا في الوقت الحاضر لما لمل هذه الدراسة من أهمية في الدراسة المفارنه على مستوى عالمى ؛ أو على مستوى التغير في مجتمعنا نفسه في السنين القادمة .

الضبط العام والزواج :

نوافق كل اجتماعات على صور من العلاقات لجنسية ولا توافق على صور أخرى على الرغم من أن ما يكون محلا للموافقة وغير الموافقة ينغير من مجتمع لآخر . وقد لاحظ الباحثون بثبات أن مسئولية رعاية الأطفال تقع على عاتق الكبار ؛ على لرغم من أنهم قد لا يكونون الآباء البيولوجيين لمل هؤلاء الأطفال ويستتج الباحثون من ذلك أن الزواج والاسرة موجودان في كل المجتمعات .

والزواج ارتباط جنسى رسمى دائم لعدد من الرجال وعدد من

النساء مع ما يترتب على هذا الارتباط من حقوق وواجبات . ولذلك تكون علاقة الزوج بالزوجة مسألة تخضع للضبط العام الذى يحدد مقدما نطاق الحق والواجب قبل الدخول في علاقة من هذا النوع .

ويختلف لزواج عن الأسرة لأن الزواج ينحل وينتهى ما رتب على أساسه من حقوق وواجبات عند موت أحد الشريكين ، بعكس الأسرة التى لا تنحل لهذا السبب ؛ وعلى لرغم من أن الطلاق قد ينهى رابطة الزواج إلا أنه لا يؤدي الى انتهاء الأسرة . ويدتفل بالزواج في كل مكان وفي كل زمان بطرق يقرها المجتمع وترسخ في نفس الوقت الى الضبط العام ، وحفل الزواج في حد ذاته عبارة عن اعلان أن رجلا ومراة قررا الدخول في علاقة جنسية يقرها المجتمع ، على أن يكون منفيوما أنهما يتحملان معا مسئولية هذه العلاقة لمدة تطول أو تقصر بحسب الأحوال . وكل مجتمع له طريقته الخاصة في اجراءات الزواج وفي انصامه ، فقد تطول في مجتمع بينما تقصر في مجتمع آخر . أو قد تكون المدة في حد ذاتها متوقفة على ظروف فردية بحتة . وهناك اختلاف هام بين الرواج والأسرة . ذلك أن الزواج يتضمن علاقة بين شخصين أو أكثر . ولكن هذه العلاقة تكون دائما منظمة على أساس أن أحد أطرافها يتكون من شخص واحد فقط ، أما الأسرة فأنها تتكون من أكثر من شخصين يرتبطون بعلاقات تدوم في الزمان وتتخطى حدود الموت ؛ وتستمر في الوجود معتمدة على بقية مكوناتها .

الاساس البيولوجي :

يقرر علماء الاجتماع أن القواعد النظامية التي تحكم مطارحة النرام والزواج والأسرة قواعد ثقافية واضحة ، ولهذا فإنها تختلف من مجتمع لآخر ولا يعقل أن يكون لها أصل في بيولوجية الانسان . وهناك

في نفس الوقت وجوه شبه أساسية داخل هذه القواعد ، كما أن الاختلافات بينها محددة بالضرورة ، ويقال ان التشابه داخل القواعد ولحدود التي تفرض على مدى التغير ترجع في المثل الأول الى بعض الدقائق العامة المتعلقة بالبيولوجيا الانسانية .

١ (يلاحظ الباحثون عدم وجود « فصل » محدد لاتصال الرجل بالمرأة عند أى جنس من أجناس الأنسان . فالذكر منذ مرحلة البلوغ حتى الشيخوخة يكون مدفوعا للبحث عن الأشباع الجنسي بغض النظر عن أى فصل من فصول السنة أو عن أى دورة من دورات الزمان : أما استجابة المرأة فانها أكثر تغيرا لأنها محكومة بالدورة الشهرية ، ولكنها على أى حال تستجيب للرجل بصورة أكثر ترددًا اذا قورنت بالأنثى في الأنواع الاخرى . أو بمعنى آخر . تكون قادرة على الاستجابة في كل الأوقات الا في الدالات التي يجب أن تمتنع فيها نظرا لظروفها الخاصة . وهكذا نتبين أن الاتصال الجنسي في النوع الانساني دائم بصورة ليس لها نظير في الأنواع الأخرى .

ب (ان غسيولوجية المرأة تجعلها عاجزة في فترات دورية ، فهي تحتاج خلال فترات الحمل والرضاعة الى معونة الآخرين ، أو بمعنى آخر تحتاج المرأة الى ترتيبات اجتماعية دائمة تضمن لها البقاء كما تضمن البقاء أيضا لأطفالها وبلا حظ لمباحثون أن الطفل أكثر اعتمادا على المرأة من الغير نظرا لطول فترة الطفولة عند الانسان . التي تتطلب الارتباط الدائم بالكبار من نلحاحية الاجتماعية والاقتصادية لصالح الطفل والمجتمع في نفس الوقت ، ويقرر العلماء أن الطفل يحتاج الى ١٢ عاما من الرعاية والتمارين ليتمكن من اكتساب الوسائل الفنية والأدوات اللازمة لحسن توافقه مع المجتمع الذي يعيش فيه .

ج) ان غلبة الرجل وسيادته مسألة بيولوجية أساسية في الأسرة الإنسانية ؛ ذلك لأنه لا يحس بالنقص الفسيولوجي التي تحس به المرأة ، كما أنه في العادة أقوى منها . ويقول أرنولد جرين 'ن الدور الذي تقوم به أم الزوجة (الحماة) والعجز الدوري الذي يظهر أثناء العادة الشهرية وغترات الحمل ولولادة دفعت الرجل الى أن يتحمل مسؤولية الدفاع وتوغير الطعام والسكن لمن يعتمدون عليه في حياتهم . وعلى الرغم من أن هناك عدة اختلافات عن هذا النمط ، إلا أن الرجل عادة يكون له أهمية اجتماعية تفوق أهمية المرأة . كما أن لواء السيادة في الأسرة معنود للرجل . وبذلك لباحثون على صدق هذا القول بأن أح الزوجة في المجتمعات التي بسودها النظام الأموي هو الذي يتولى جميع مستويات الأسرة .

وقد يذهب بعض الباحثين الى القول بأن استفلال المرأة الاقتصادية في المجتمع الحديث أدى الى توازن القوى بين الجنسين في الأسرة ، ولكن اصطلاح توازن القوى يبدو ساذجا وبسبطا جدا ، لأن لرجل ظل حتى مع تغير مركز المرأة الاقتصادية والاجتماعي صاحب السيادة في الأسرة . وتزيد الأبحاث التي أجريت في موضوع الأسرة أن اختلاف لوظائف الاجتماعية للرجل والمرأة سيظل عاملا مهما في المجتمع الأساسي وعنصرا أساسيا في استمرار السيادة الاسمية للرجل على الأقل في الأسرة .

تنظيم الأسرة :

يقول ولیم أجبرن أن الأسرة موجودة في كل مجتمع مهما كانت ثقافته بسيطة ، ويتأيد هذا القول عن طريق الأبحاث التي أجريت في المجتمعات البدائية أو المجتمعات التاريخية ، أما ما قد يثيره البعض

عن شكل الأسرة قبل وجود الثقافة فأمر لا نستطيع تصوّره . ويرد آخرون على مثل هذا التساؤل بإجراء مقارنة بين مجتمع الحيوان ومجتمع الإنسان ؛ ذلك أن الدراسات المتعددة على أنواع الديوان المختلفة أثبتت وجود نظام للأسرة عند بعضها ، فإذا كان الأمر كذلك عند الحيوان ، فمن الطبيعي أن يكون الإنسان وهو أعلى رتبة في سلم التطور من الحيوان قد عرف الأسرة في بداية الأمر .

ويلاحظ أجبرن أن تنظيم الأسرة قد تعرض لتغيرات واسعة النطاق خلال التاريخ . ويقول ان الصورة لعادية للأسرة بين البدائيين تشبه أسرتنا اليوم لأنها تنقسم حول زوج وزوجته وأطفالهما الأمر الذي جعل الأسرة عبارة عن وحدة مستقلة لها وظائف تقوم بها بعيدة عن الوظائف التي تقوم بها أسر من نفس النوع . والتغير الأساسي في تنظيم الأسرة يكون إما بإضافة أعضاء آخرين لها أو بزيادة الوظائف أو تناقصها . وقد عرّفت المجتمعات على مر التاريخ أيضا . ان الأسرة إما أن تقوم على زوج داخلي أو على زوج خارجي . والأساس في هذه الحالة يقوم على اعتبارات متعددة ؛ منها النظرة الخاصة إلى الأقارب باعتبارهم من المحارم الذين لا يجوز الزواج منهم ، أو الرغبة في توسيع نطاق العلاقات القرابية من الداخل . محافظة على الثروة أو العصبية ، أو الرغبة في إنشاء علاقات مع الغير توسيعا لنطاق العلاقات الاجتماعية ، أو طلبا لمراكز لقوة التي قد تترتب على الزواج الخارجي .

ويتفق أغلب الباحثين على أن هناك عددا من المظاهر المميزة للتنظيم

الأسري يجدر بنا هنا أن نشير إليها على النحو الآتي :

١ - العمومية : ومعناها أن الأسرة أكثر ألقا الاجتماعية ترددا

في المجتمع الانساني ، كما أنها توجد في كل المراحل التي مر عليها هذا
المجتمع .

٢ - الأساس العاطفي الذي يقوم على مجموعة من لحوافز
المعقدة العميقة التي تترجم عن الطبيعة العضوية للإنسان .

٣ - التأثير العميق الذي يظهر في ما للأسرة من أثر واضح
باعتبارها لبيئة الاجتماعية الأولى التي تطبع الطفل بطابع خاص يظل
ملازمًا له طوال حياته .

٤ - الحجم المحدد . لأن . لأسرة باعتبارها جماعة لا تنمو إلى
ملا نهاية . بل إنها تتوقف عن النمو عند حد معين .

٥ - الوضع الفريد في البناء الاجتماعي الذي يظهر من أنها بـ
كل المنظمات الاجتماعية الأخرى .

٦ - مسئولية الأعضاء التي يتحملونها بصورة قد لا تتكرر كثيرا
عند أعضاء أي جماعة أخرى في المجتمع ، ذلك أن العضو في الأسرة لا
يستطيع أن يتهرب من واجباته إزاءها بينما يستطيع ذلك بصورة ما إذا
كان منتبها لأي جماعة أخرى في المجتمع .

٧ - يشدد المجتمع حراسته على الأسرة عن طريق القواعد
الفانونية والمحرّمات الاجتماعية ، ولذلك فإنها تحظ بأكثر اهتمام أدوات
الضبط الاجتماعي ، ويعتبر هذا أبلغ دليل على أهميتها القصوى بالنسبة
لمجتمعات الإنسان .

٨ - الأسرة دائمة ومؤقتة في نفس الوقت ، فهي دائمة من حيث

كونها نظاما موجودا في مجتمع الانسان في كل زمان ومكان ،وهي مؤقتة لأنها لا تبقى اذا كنا نشير الى أسرة بعينها بل أنها تبلغ درجة معينة من النمو في الزمن تتحل فيها أو تنتهي لتقوم محلها أسرة أخرى وهكذا .

وظائف الاسرة :

هناك شبه أجماع بين علماء الاجتماع على أن الاسرة تقوم بمعد من الوظائف هي الانجاب واعطاء مركز للفرد وغير ذلك من الوظائف الأخرى التي تشير اليها فيما يلي :

١ تنظيم السلوك الجنسي والانجاب :-

ويلاحظ هنا أن التزاوج ظاهرة غسبولوجية تخضع لجموعة من الضوابط الثقافية تجعل العلاقات الجنسية اجبارية لبعض الأشخاص . ومسموحا بها للبعض الآخر . ومنوعة للباقي . ولا يجب أن نخلط التزاوج بالزواج . لأن التزاوج قد يحدث بالطبع خارج الزواج ؛ وقد يحدث الزواج دون تزاوج . لأن التزاوج يتكون من القواعد والتعليمات التي تحدد حقوق الزوج والزوجة وواجباتهما وامتيازاتهما كل ازاء الآخر وازاء أقاربهم وازاء المجتمع ككل . ولهذا يعتبر الزواج اتفاقا تعاقديا يعطى العلاقات الاجتماعية التي تكون الاسرة طابعا رسميا وثابتا وعلى الرغم من أن هناك عددا من المجتمعات تسمح بالخبرة الجنسية قبل الزواج الا أن مجتمعات أخرى تضع عقبات متعددة ازاء هذا النوع من العلاقات الجنسية قبل الزواج . ومعنى هذه المسموحات الجنسية تختلف اختلافا كبيرا جدا من ثقافة الى أخرى ، بل قد يختلف المجتمع الواحد في اقسامه المختلفة ازاء النظر الي هذه الخبرات الجنسية التي تمارس خارج نظم الزواج . وقد دلت الأبحاث المتعددة على أنه

بالرغم من توجه المجتمع للسلوك الجنسي على هذا النحو ، إلا أن هذا لم يمتنع ولم يقضى عليه في الواقع . ويظهر اهتمام المجتمعات بالمسائل المتعلقة بالعلاقات الجنسية في كثرة القواعد الاجتماعية وقانونية التي تتصل بشئون الجنس والزواج .

ب (العناية بالأطفال وتربيتهم :

من أهم وظائف الأسرة انجاب لاطفال والاطراف على رعايتهم وتربيتهم ، ولذلك تكون الأسرة مسؤولة مسئولية أولى عن عمليات التنشئة الاجتماعية التي يتعلم الطفل من خلالها خبرات الثقافة وقواعدها في صورة تؤهله فيما بعد لمزيد من الاكتساب ، وتمكنه من المشاركة التفاعلية مع غيره من أعضاء المجتمع .

ج (التعاون وتقسيم العمل :

يكون الرجل والمرأة فريقا متعاوننا على الأقل من الناحية الاقتصادية . أو ينقسم العمل داخل الأسرة بين الرجل والمرأة في المسائل المتعلقة براحة الطفل وطمأنينته النفسية ، وتربيته وتوجيهه . وتختلف المجتمعات في مبلغ مشاركة الرجل والمرأة في النهوض بهذه المسؤوليات ، ويلاحظ أن الاشراف على المنزل ورعايته من الأعمال الهامة التي تتحمل المرأة مسئوليتها .

د (الإشباع :

تعتبر الأسرة الجماعة الأولية الهامة التي توفر للطفل أكبر قدر من الحضانة والعطف ، ولذلك يتوقف قدر كبير من التكامل الانفعالي والعاطفي عند أعضاء الأسرة على مبلغ ما يتوفر لهم من إشباع لرغباتهم

المتعددة ، ويلاحظ أن هذا الاشباع لا يقتصر على الأطفال فقط ، ذلك أن الكبار يجدون مسرة كبيرة في مداعبة الأطفال وفي اللعب معهم .

طبيعة التفكك الاسرى :

يتسير التفكك الاسرى الى أى ومن أو سوء تكيف وتوافق أو انحلال يصيب الروابط التى تربط الجماعة الأسرية كل مع الآخر ، ولا يقتصر ومن هذه الروابط على ما قد يحيب لعلاقة بين الرجل والمرأة ، بل مد يشمل أبف علاقات الوالدين بأبنائهما . ومن الجدير بالذكر هنا أن الخلافات لنى قد تنشأ بين الزوجين تكون أكثر خطرا وأدعى الى انحلال الأسرة بأسرها مما لو حدثت خلاف بينهما وبين أبنائهما { ذلك لأن صورة الخلاف بعمره ونتائجه تختلف فى كل حالة . ذلك لأن الخلاف بين أرواح قد يكون راجعا لطبيعة العلاقة الشخصية التى رسمها وما يترتب على ذلك من سحر أو تباعد يزداد الى لدرجة التى بعضى الى الهجرة والانفصال والطلاق . ومع أن عددا من العوامل الثقافية يكون مانلا وراء كل اختلاف الا أن ظهورها خاصة عند الخلاف بين الزوجين يندر بانحلال الزواج كلية . أما اذا كان التوتر قائما بين الأبناء والديهم فإن الموقف مختلف ، لأنه مهما زاد الخلاف ظن يؤدي ذلك الى انحلال الأسرة حصوحا اذا ظل الوالدين من حيث هوقمهما مسادين . ذلك لأن أكثر الخلاف بين أعضاء الأسرة الواحدة يعكس نوعا من الصراع بين الاجيال تنميه العوامل الثقافية وتعمقه عمليات التنبؤ الاجتماعى والثقافى وخاصة اذا كانت من النوع السرى والكثيف ن الأبعاد الثقافية والاجتماعية التى تنشأ فى هذه الحالة بين الابناء والديهم تخلق توترا داخل الأسرة ، ولكننا لا نعتقد أنه يفضى الى تصدع الأسرة تنما فى أغلب الحالات . واذا فالتركيز هنا فى دراسة

التفكك الأسرى يجب أن يكون على العلاقة بين الزوجين التي اذا
تصدت كان هذا نذيرا بانحلال الأسرة تماما . ومن أجل هذا نقول ،
ان تفكك الأسرة يعتبر نوعا من التفكك الاجتماعى . (ومن مظاهر التفكك
الأسرى ما يلى :

(١) - الاختلال الذى يصيب دور الرجل أو المرأة وخاصة في
مجال التوقعات ومن العوامل التي تؤدي الى هذا الاختلال ، الهجر
والموت والطلاق .

(٢) - تنحل رابطة الزوجية أو تفكك الأسرة بسبب استقلال المرأة
الاقتصادي أو ضياع الحب أو القواعد القانونية المرنة . ولكن استقلال
المرأة الاقتصادي يصبح تدريجيا في كثير من المجتمعات أمرا عاديا يقبله
الرجال . ولذلك تزداد نسب التفكك الأسرى بسبب التعاضد الزوجية .

(٣) - يؤدي عدم انجاب الاطفال الى احتمالات عديدة تؤدي الى
فصم عرى رابطة الزوجية . ولكن وجود الاطفال قد لا يمنع هذا
الانفصام . والمرأة في عدد من المجتمعات تعرف أن أنجاب الاطفال
يعتبر عملا وقائيا يمنع من تحلل الأسرة ، ولذلك تحرص على الانجاب
بكثره حتى لو أدى الامر الى ارتباك الميزانية العادية للمنزل .

(٤) - قد تظل الأسرة متماسكة من الناحية الخارجية ، على الرغم من
مظاهر عدم الانسجام والتعاضد ، وعلى الرغم من وجود مصادر
للاشباع الجنسي أو العاطفي خارج نطاق الأسرة كما هو الحال في
بعض المجتمعات الأوروبية .

هـ - يتوقف قدر كبير من احتمالات تفكك الأسرة على مدى
التسامح ، ذلك لان الرجال والنساء يدخلون في علاقة الزواج وقد

تكونت أفكارهم واتجاهاتهم وأصبحت لهم خبرة نتيجة تجارب عديدة في الحياة ، ولهذا فنحن نتوقع أن تتطوى كل أسرة على أنواع متعددة من الصراع والاحباط والتوتر ، ولكن القدر المستطاع من التسامح عند الزوجين أو عند احدهما اذا لم يمارس بطريقة واعية فغيد تزداد التوترات وتفضى الى تفكك الاسرة .

٦ — يبدأ التفكك الاسرى اذا توقف التفاعل بين الزوجين وخاصة في المسائل التى تقتضى التنازل المتبادل . فالرجل مثلا يتحمل مسؤولية الاسرة أساسا من الناحية الاقتصادية في مقابل أن تعترف له المرأة بسلطة الرجل ، في المسائل ذات الاهمية البالغة مثل ميزانية الاسرة والمبادئ العامة في تربية الاطفال ولكن الخلافات التى تنشأ حول هذه المسائل تؤدي الى احداث فجوة تتسع ولا يمكن عبورها بسهولة .

٧ — تأخذ بعض المجتمعات اليوم بفكرة المساواة بين الرجل والمرأة خاصة فيما يتعلق بتربية الاطفال واصدار القرارات وأمور الترفيه ، والسبب في هذا ازدياد عمل المرأة واقبال النساء على التعليم والاعتراف التدريجى بالحقوق القانونية للمرأة المساوية لحقوق الرجل ولكن اندفاع النساء المتشجع نحو الاستمساك بحقوقهن وممارستن لها بشيء من التحدى ، يؤدي في كثير من الاحيان الى رد فعل عند الرجال يتخذ صورة الاصرار على قبول الاتجاهات الذكورية في مواجهة المسائل وتأكيد سيادة الرجل التى لا تزال قوية في ثقافات المجتمعات . وما من شك أن زيادة التركيز على الادوار المتساوية بين الزوجين يؤدي تصدعات خطيرة في الوحدة الاسرية .

٨ — ما قد ينظر اليه على أنه « تقدم » وخاصة في مجال اعطاء النساء نلذقوق المتساوية مع الرجال يعتبر من وجهة نظر أخرى نوعا من

الفنك الاجتماعي ، خصوصا اذا ظل البناء الاجتماعي دائما على نوع من التنظيم لا يتناسب مع تغير أدوار النساء في المجتمع .

٩ - مشاركة المرأة في ميزانية الأسرة أو تساويها في التعليم مع الرجل قد يؤدي الى أن تنتظر الزوجها نظرة زمالة أو رغبة لانظرة سيد أو مهيمن ، ولكن المبالغة في الاتجاه يؤدي الى تصدع الأسرة أو هروب الرجل حيث يستطيع أن يمارس السيادة أو يشعر بها حتى من الوجهة النفسية .

١٠ - من أكر أسباب تصدع الأسرة وضوحا . حيرة المرأة وقلقها ، لأنها تعرف ما تريد حقا . فهي تريد أن تتعلم وتحصل على أكبر الألقاب العلمية . وتريد أن تحصل أرغم المراكز . وفي نفس الوقت تريد أن تزوج وتتجنب أطفال ، وأن يكون لها بيت مستقل . ولذلك تحط بين واجبين مختلفين ، العمل المهي . وبيت وورعاته . وكلاهما يستغرق نشاط المرأة كل على حده اذا أعطى العناية الكافية . ولذلك يكون انتغالها بالعملين مؤديا الى عدم اتقانها لأى منهما .

علاقة تفك الأسرة بتغير البناء الاجتماعي :

المجتمعات التي تتغير ببطء كالمجتمعات ليديوية أو البدائية أو القروية ، لا تتفك فيها الأسرة بسرعة كما هو محتمل أن يحدث في المجتمعات سريعة التغير كالمجتمعات الحضرية والصناعية : ويرجع ذلك الى أن نمط الأسرة والعلاقات القرابية والوظائف التي تعدد أدوار الأعضاء ومراكزهم يظل ثابتا الا من تغيرات طفيفة جدا لا تمتد الى طبيعة البناء الاسرى .

كما أن المجتمع الكبير من حيث بنائه لا تتغير أجزائه في علامته

بعضها مع لآخر الا بشكل طفيف أيضا • ويلاحظ أن دورة الحياة في المجتمعات قليلة التغير تتشابه على مدى أجيال عديدة ، ولهذا تعرف المرأة دورها وترضى به ويعرف الجيل الناشئ كل ما هو مطلوب منه ويقبل كل التوجيهات التي تصدر عن الكبار دون مناقشة في أغلب الأحيان • ومن المسائل التي تساعد على ذلك أن التراث الثقافي لا يطرأ عليه أى تعديل جوهرى فيما يتعلق بالقيم والأفكار والاتجاهات والمسموحات والممنوعات •

اذن يتضح من هذا أنه كما ظل البناء الاجتماعى والثقافة يؤدىان نفس الوظائف دون أدنى تغير جوهرى نتيجة لثبات الأبعاد وعلاقته الأجزاء ، ظلت الأسرة بدورها غير متغيرة ، ولا مجال هناك لتفكك خطير يصيب بناءها أو وظائفها ولكن التغير الاجتماعى والثقافى اذا ترايدت سرعته وكثافته ، فإن هذا يؤدى الى خلخالات تصيب البناء والوظيفة معا ، الأمر الذى يترتب عليه نشوء التوتر والصراع وظهور احتمالات التفكك العديدة • ومن أبرز الأمثلة على ذلك أن الأسرة التي كانت تعتمد فى تكاملها على تحديد واضح للأدوار فى ظل نسق قيمى معين تتفكك اذا حدث تعديل جوهرى فى هذه الأدوار نتيجة لاختلاف الأبعاد والمسئوليات وتغير النسق القيمى كما هو الحال فى الأسرة المصرية عندما زادت عوامل التغير الثقافى بانتشار التعليم ودخول المرأة ميدان العمل ، وعندما تحول المجتمع الرأسمالى الى النظام الاستراكتى وتغير النسق القيمى والايديولوجى لبناء الأسرة ووظيفتها فى ظل النظام الجديد • ويظهر هذا التناقض فى الأدوار والمراكز والتوقعات فى الأسرة الحضرية على وجه خاص بما سار أن الأسرة الريفية لا تزال تمثل الأسرة التقليدية ومن أبرز الصعاب التى تواجهها الأسرة فى المدينة ما يلى :

١ - تعدد الأدوار . وخاصة فيما يتعلق بالمرأة عندما تعمل وتكون مسئولة عن بيت وعن رعاية أطفالها وتلبية مطالب الزوج . والصعوبة التي تنشأ في هذا المجال ترجع الى أن المرأة في الأسرة التقليدية كان منطابها أدوار محددة تقوم بها بكفاءة لم ولكنها اليوم في الأسرة المتوسطة مثلاً تقوم بدور الأم والمشاركة في ميزانية الأسرة ، وفي الأسرة الأقل مستوى من حيث المعيشة قد تكون مسئولة مسئوليته أكبر في معاونته الرجل اقتصادياً الى جانب مسئوليتها الأخرى . ولذا ننشأ هنا مشقات التكيف للأدوار المختلفة .

٢ - التبرم بالدور وخاصة إذا كان الأمر متعلقاً بالمرأة . ذلك أن النساء بوجه عام يأخذن فرصاً متساوية مع الرجال في التعليم وفي العمل وقد يصلون من خلال ذلك الى مراكز اجتماعية عالية . والمشكلة هنا إن محاولة اقناع المرأة بدورها لاساسي كأم وكربة منزل لا يقعها على الاطلاق ، وتظل متبرمة بهذا الوضع كلما راد روتين لحياة العائليه .

صراع الأدوار الذي يحدث عندما يقوم الرجل بمحاولات المرأة للحصول على دور يتناقض مع دوره أو مع توقعه لمسئوليتها في الأسرة . ويعترض الرجل أيضاً بسدة على أى سلطة تحاول المرأة أن تمارسها في الوقت الذي يعتقد أنها جزء من سلطته التقليدية . والمعتقد أن الصراع الأدوار ينشأ غالباً حين تخرج المرأة الى ميدان العمل . فعلى الرغم من أن الرجال قد يوافقون على ذلك . الا أن مواقفهم تكون نظرية في أغلب الأحيان ، أما من حيث الواقع فيظل الرجل يقاوم بطرق متعددة حصول المرأة على مركز صاحب لدورها في العمل وخاصة إذا امتد هذا الى مناقشة حقوقه في لسيادة على الأسرة . وليس هناك شك أن الغالبية العظمى من الرجال يعتقدون أن الرجل أقدر من المرأة في العمل وفي

قيادة الأسرة ومن ثم خان مآلها الى المنزل رحمتها لا يمكن أن نمتد
أكثر من حدود المطبخ .

٤ - غموض دور المرأة قد يؤدي الى عدم استطاعة الرجال
التكيف مع مركزها الجديد في المجتمع ، خصوصا اذا عرغنا أن حقوق
الرجل كانت ولا تزال تساندها مقررات قانونية واجتماعية واقتصادية.
ولذلك كان توضيح دور المرأة ومركزها في المجتمع وتحديد وحت الرجال
على قبوله والتكيف معه أمرا حيويا في تجنب تفكك الأسرة ، ولكن
الممارسة العلمية لهذه التغيرات تواجه مصاعب عديدة وتشكل عقبة ضد
تكامل الأسرة .

ان تغير العلاقات البنائية في الأسرة الحديثة أدى الى تغيرات واسعة
المدى في وظائفها وكلما زاد التغير في هذه العلاقات كلما تضاعفت
الوظائف ، وأصبحت غير مقنعة للرجل أو المرأة بالاستمرار في العلاقة
الزوجية ، خاصة اذا كانت ظروف المجتمع الحضري تيسر اشباع
الطلبات الأساسية التي تجعل من الأسرة وحدة ضرورية داخل المجتمع
ولعل هذا هو السر في تزايد نسبة الطلاق في المجتمعات الحضرية
والصناعية . كما أن امكانية الطلاق وسهولة اجراءاته في ضوء عدم
وجود ضبط اجتماعي كاف يؤدي أيضا الى نفس النتيجة .

عوامل التوتر الاسري :

من الخطأ القول بأن الثورة الصناعية وما تمحض عنها من نتائج
بعيدة المدى في البناء الاجتماعي للمجتمعات ، كن سببا مباشرا لتفكك
الاسرة أو لظهور علامات التماس في الحياة الزوجية . ففي كل مراحل
التاريخ ثبت أن هناك أسرا غير سعيدة وثبت أيضا الروابط الاسرية

كانت نتفكك لأسباب متعددة وكل ما في الأمر أن النظم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وخلقته المتغيرة سهلت أو عجلت بالتفكك الأسري وانفصال الروابط الزوجية وعلى الرغم من أن الزواج يعتبر مدددا لمركز قانوني ثابت ، لا أنه من ناحية أخرى علاقته شخصيه خالصة تصبح فيها رغبات الزوجين وآمالهما واتجاهاتهما أكثر أهمية من البناء النظامي ذاته ومن أجل هذا كانت طبيعة التوترات والطريقه التي تسهم بها في عملية التفكك بالسببه للأسرة مسأله على أعظم جانب من الأهمية .

وبؤكد عدد من الباحثين في شئون الاسره أن العملية التفككية في مجال الزواج تأخذ شكل صراع مستمر في الاتجاهات تؤدي إلى وهن الروابط التي تصل الزوجين . والنورث لى تسأ ننبجه لذلك لها عدة خصائص على النحو التالي :

١ - اختفاء الأهداف لمشاركة بين الزوجين وكذلك الاهتمامات (المبادله) ، وتصبح النزاعات ولأهداف الفردية أكثر أهمية وأكثر الشئنا لنفظر من الأهداف الاسرية .

٢ - تبدأ المجهودات التعاونية لاقامة الاسره والحفاظ عليها في لنفاى تدريجى .

٣ - يبدأ الزوج والزوجة في عمليات انسحابية متعددة وخاصة في مجال الخدمات المتبادله سواء في داخل الوحدة الاسرية أو خارجها .

٤ - يظهر التناقض في مجال العلاقات الشخصية المتبادله ؛ أو بمعنى آخر لا يكون هناك انساق في الرغبات وترداد فرص الاصطدام .

٥ - يتغير شكل وموضوع النفاعل بين الزوجين وبين الجماعات الأخرى سواء كانوا جيرانا أو تنظيمات ثقافية أخرى .

٦ - تتعارض الاتجاهات العاطفية للزوجين أو تتخذ طابعا عدوانيا . وفي بعض الأحيان تظهر اللامبالاة فتتخذ العلاقات الزوجية طابعا سطحيًا .

هذه الخصائص تشير الى أن عوامل التوتر الأسري يمكن أن ترتد الى أسباب شخصية وإلى أسباب اجتماعية : مع ملاحظة أن هذا لتوتر لا يمكن أن ينشأ ببساطة نتيجة لعامل واحد بعينه . إذ أنه من الثابت نتيجة لدراسات عديدة أن تفكك الأسرة يتخذ الطابع التدريجي ويكون مدكوما بعدة عوامل متداخلة يصعب في بعض الأحيان أن نفصلها أحدها عن الآخر . ومع ذلك يمكن أن نشير هنا الى عدد من هذه العوامل على النحو التالي :

١ - العوامل المزاجية وهي التي ترجع الى ارتباط مجموعة من الصفات الوراثية التي تحدد ردود الفعل الانفعالية والعاطفية عند الفرد . وفي هذا المجال يضيف الناس أصنافا عديدة :

١ (أولئك الذين يظهرون اتجاهات انطوائية أو انبساطية .

ب (وكذلك الذين يدركون الأشياء على أساس الرجوع الى حواسهم أو الى نوع من الالهام .

ج (وكذلك الذين يبنون أحكامهم على التفكير المنطقي أو اعتمادا على مشاعرهم .

ولعل الصراع الذي يحدث نتيجة لاختلاف العوامل المزاجية أو

تشابهها على النحو السابق يعتبر من بين انواع الصراع التي تؤدي الى التوتر الدائم وقد لا تفضي في كل الحالات الى التفكك الكامل للأسرة . ومثال ذلك أن لرجل الذي لديه نزعات السيطرة اذا تزوج من امرأة لها نفس النزعات . يمكن أن يحدث بينهما نزاع مستمر . إلا أن ظروف الحياة الأسرية والتأثيرات العديدة التي تتأثر بها من الخارج الى جانب المسؤوليات المتزايدة تضع حدا للتصادم .

٢ - القيم الاجتماعية وهي مجموع الصفات المرغوبة عند الأزواج قد لا تكون متماثلة ومن ثم ينشأ الصراع والتوتر الذي قد يفضي الى التهلكة . ذلك لأن القيم تحدد أنماط السلوك أو تكون أهدافا له في كثير من الأحيان . ولهذا نتوقع أن يكون اختلاف العقيدة الدينية أو السباسبه مسببا لعدد من التوترات يمكن أن تؤدي الى انفصال الأسرة ما لم يتوفر للزوجين أو لاحدهما طاقة احتياكية على التكيف .

٣ - الأنماط لسلوكية وهي التي نمر عن الاستجابات المكتسبة عن طريق الفرد في وضع اجتماعي خاص وهي بهذه الصورة يمكن أن تتعدل أو تتغير ومن ملاحظ الأزمات السلوكية عند الزواج نكون قد استغفرت بصورة معينة ويصعب تغييرها بعد ذلك ويلاحظ الباحثون في شؤون الأسرة أن التوترات الزوجية بسبب الأنماط السلوكية المتعارضة عند الزوجين تصل الى درجة خطيرة خاصة اذا تعلق بمسائل كالأخلاق الاجتماعية والنظافة وطرق تربية الأطفال وطرق اتخاذ القرارات ومعاملة الآخرين . وما من شك أن الأفراد يختلفون في أنماطهم السلوكية حسب تجاربهم في أسرهم فبعض الأسر يكون الأب فيها صاحب الكلمة النهائية وفي لبعض الآخر تكون الكلمة للأم وهذا لا ينفي وجود نوع ثالث تكون مسئولية الأسرة فيها قسمة مشتركة بين

الأب والأم • ويميل بعض الباحثين الى القول بأن الانماط السلوكية للرجل أو المرأة ترجع للخبرة الاولى في أسرة كل منهما الخاصة ويظهر هذا واضحا في العلاقات الزوجية •

٤ — التوترات التي ترجع الى الفشل في تحقيق العوظف التي كانت متصورة قبل الزواج • فمن المعروف أن الحب أصبح أساسا يتراد أهميته كسبب هام للزواج في مجتمعات اليوم ولذلك عندما يخفت صوت الحب وتقل حرارته تدريجيا يكون هذا سببا مباشرا في نشوء المشاكل بين الزوجين ومن المعروف أيضا أن النزعات الرومانتيكية تزدهر في ظل ظروف غريبة من أهمها الكبت الجنسي الذي اذا وجد طريقة الى الاشباع يمكن أن يؤدي هذا الى الاختفاء التدريجي للحب الرومانتيكي • ويميل بعض الباحثين الى القول أن كثير من الزوجات يشعرن بالسعادة اذا كانت العلاقة الجنسية ترمز لديهن عن عمق العلاقة بينهن وبين أزواجهن ومن أجل ذلك اذا اقترن التعود بانخفاض درجة حرارة الحب بين الزوجين مع تراخ في العلاقات الجنسية فان هذا يؤدي بطبيعة الحال الى التبرم بالحياة الزوجية •

٥ — استقلال المرأة الاقتصادي وما قد يصحبه من عدم وضوح لدورها كزوجة وكأم وخاصة اذا حاولت أن تمارس حقوقا تتعارض مع واجباتها الأساسية في الأسرة غيشر الرجل تدريجيا بأن الوحدة الاسرية قد بدأت تفقد مقوماتها الاساسية وبالتالي تبدأ في الظهور بعض النقاط الخلافية التي اذا استمرت فترة طويلة دون أن يتكيف أحد الزوجين لاتجاهلت الآخر يصبح النزاع امرا لا مفر منه •

الطلاق :

هناك قول شائع أن الأسرة في هذه الايام تتعرض للزيمات وتصدعات

منعدده بنبحه لتعزت الاجتماعء و لتعابعه التى عنبرها البعض شديدة
لوطاه على نظم أسرة الددب و يحمل هذا لقول معان متعددة منها .
أن المجتمعات القديمة لم تخبر أسرها . الأزمان والتصدعات أو أن
الحبه الحديثة فى المجتمعات لحضريه لا تعمل على نكامل الأسرة
وتماسكها أو أن عوامل نتكولوجيا الحديثة قد قللت من أهمية البحث
وصرفت لرجال والنساء معا عن الاهتمام به .

ولكن الأبحاث لمتعدده عن الأسره فى المجتمعات البدائية والقديمه .
أثبت أن لاسره سأنها سأن أى نظم اجتماعى آخر واجهت الأزمت
والتصدعات وعرفت الضلاق الذى يعتبر أكبر ضربه توجه الى هذا
النظام ، ومع ذلك ملاحظ زدياد سب الطلاق فى مجتمعات اليوم
بصورة لم تكن مألوفه فى أى وقت مضى حتى فى تلك المجتمعات التى
تدرم لطلاق دنيا . وقد أجمع الباحثون على أن من أهم أسباب
الطلاق ما يلى :

١ - عدم التوافق الجنسى بين الزوجين بؤدى الى ازدياد درجة
الخلافات ووصولها الى نقطة يصعب معها التوفيق . ويصبح لا مناص
من حل رابطة الزواج .

٢ - لحب الرومانتيكى الذى يسبق الزواج والذى يشترط
الوقوع فيه عدد كبير من الشباب كشرط جوهرى للزواج . ومن المعروف
أن كثيرا من المحبين لا يخططون لمستقبل علاقاتهم تخطيطا واقعيما
وعندما يصطدمون بضرورات الحياة ومشقاتها يصعب عليهم التكيف
ويدركون أنهم قد خططوا لمستقبلهم على أساس غير سليم .

٣ - اختلاف المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى قد يكون

عاملاً هاماً في المدى القصير أو النضوب في حـ رابطته الزوجية لأن الأسـر
وهي جماعة تقوم على التعاون المتبادل لا تستمر صوباً في بعد، مع
وحد فوارق يحسها الزوجين باستمرار .

٤ - وهناك أسباب أقل أهمية مثل الحيانه الزوجية والنقص
المستوى الاقتصادي والمرض والعقم وغير ذلك من الأسباب التي لا
تعمل بقرار الطلاق في بعض الحالات

ويجب أن نلاحظ هنا أن المجتمعات المختلفة لا تتماثل فيها أسباب
الطلاق . بل أن المجتمع الواحد قد تظهر فيه اختلافات في هذا المجال
بين أفسامه المختلفة . وعلى كل حال فأننا نستطيع أن نقول ' أن العوامل
السابقة تعتبر من قبيل العوامل الدائمة . أما غلبة عامل على آخر
فأمر متحل بعوامل اجتماعية وثقافية خاصة .

وإذا كان الطلاق هو النصف الذي يعبر عن انهيار رابطة
الزواج . فإن هناك أنواعاً متعددة من السلوك نسـر الى توقف هذه
الرابطـة مثل الهجر والانفصال التي يحتمل أن تعود بعدهما رابطـة
الزواج مرة أخرى إذا استطاع 'لزوجان خلال ابتعادهما أحدهما عن
'لآخر أن يقدرا مسؤوليتهما الاجتماعيه ازاء الأسـر .

ويلاحظ أن نسب الطلاق تزداد عند الأسـر قليلة الاطفال بينما نفل
في الأسـر الكثيرة الاطفال . ولذلك تميل المرأـة في بعض المجتمعات الى
انجاب الاطفال بسرعة وبكثرة لصرف الرجل نهائياً عن التفكير في
الطلاق . كما أن 'لزوجـة قد تسـىء تدبير أمور المنزل في بعض الأحيان
لستتصرف ميزانية زوجها حتى لا يحقق فائضاً من المال يستحدمه في
قضاء وقت الفراغ بعيداً عنها أو يتمكن من الزواج بأخرى .

ان تصدع الأسرة يعتبر في نظر كثير من الباحثين سببا هاما في انحراف الأحداث وفي السلوك الاجرامى عامة . وفي عدد من مشاكل سوء التكيف والتوافق والمرض النفسى الذى يتعرض له الأفراد في حياتهم أو في تفاعلهم مع أعضاء المجتمع الآخرين .

التوافق الزوجى :

يقول جورج لدبرج اننا نستضع أن يصل الى عدد من التعميمات، نتيجة لدراسات التى أجريت عن الطلاق والسعادة الزوجية والبرم بالحياة الزوجية التى نحدد اتجاهات التوافق وعوامله في الزواج والأسرة وهى كما يلى :

١ — الطفل الذى ينشأ في بيت سعيد وفي جو عائلى مريح ينجح في حياته الزوجية ويكون سعيدا بها . أو بمعنى آخر ، الآباء السعداء يخرجون أطفالا يكونون سعداء عندما يتزوجون .

٢ — عندما تتم العلاقة الجنسية مصحوبة بالاشباع والحب تكون أساسا هاما في الصلات القوية التى تربط الزوجين وتؤدي الى علاقة دائمة وثابتة .

٣ — ليست هناك علاقة وثيقة بين وجود الأطفال أو عدم وجودهم أو عددهم وبين السعادة الزوجية .

٤ — يرتبط التوافق الزوجى بسمات الشخصية مثل الاستعداد للتخلي عن موقف التصدى في المناقشة والصبر عند الاستشارة أو القدرة على تجنب قهر الآخرين واذلالهم .

٥ - ترتبط القدرة على الاخذ والعطاء في المسائل العاطفية بالسعادة الزوجية .

٦ - كلما كان الانسان سعيدا في زواجه كان أكثر حبا للناس ، ذلك أن أولئك الذين يستمعون بصدبة الغير هم من أكثر الناس غرصة في النجاح في حياة الزوجية .

٧ - يرتبط النجاح في الزواج بمدى تقدير الفرد لمسائل الدين والقيم الرغيدة ، ذلك أنه كلما كان الانسان تسديد الحرص على أداء لواجب مؤمنا بالقيم الانسانية كانت الفرصة أمامه كبيرة لأن يسعد في حياته الزوجية . والزواج الناجح هو الذى يجمع الزوجين عن طريق الحب والصداقة ، لأن ارتباط هاتين العاطفتين يؤدي إلى حسن التفاهم والتقاء الاهتمامات وتبادل الاحترام والمساواة في تقدير أمور الأسرة الذى يؤدي إلى نجاح الزواج .

٨ - تقدير الزوجة لجهود زوجها في توفير الاستقرار والأمن الاقتصادي للأسرة إلى جانب تقدير الزوج لعمل الزوجة للمنزل يرتبط ارتباطا قويا بالسعادة الزوجية .

٩ - لا يرتبط نجاح المرأة في عملها اذا كانت عاملة أو موظفة بالسعادة أو الشقاء في الزواج .

١٠ - تستطيع المطلقات أن تتوافق عند الزواج الثانى ، وتدل البيانات التى جمعها الباحثون أنهن يستطعن أن يكن سعداء كما لو كن متزوجات لأول مرة .

الفصل العاشر

مسألة البيروقراطية

البيروقراطية باعتبارها نظاما لتوزيع السلطات والمسئوليات لمواجهة
المتطلبات السياسية أو الاقتصادية أو الدينية . وباعتبارها تتطوى
على نمسئل لجهات المعنية بأصدار القرارات وتنفيذها . غديمه من
حيث الموضوع . وان كانت حديمه من حيث الاصلاح والمعالجة العلميه .
لمعنى أعفد أن النسخم البيروقراطى ظهر مع ظهور الحضارات الاولى
نعددت وجود نسخه فسه ينطوى على تحديد واضح للدوار المخلعة
للاشخاص 'لذين يناد' بهم العمل من أجل بلوغ هذه الأهداف ؛ وبهد
المعنى أعفد أن التنظيم البيروقراطى ظهر مع ظهور الحضارات الأولى
ف، تاريخ الانسسان وعلى 'أخصى فى مصر والهند والصين . ذلك أن
'شرف' الدوله على الزراعه والمشروعات العامه وتحصيل الضرائب
وتنظيم قوات الشرطة ولجيس أدى الى الحاجه الى انشاء سلطات
محلبة ومركزية ترتبط جميعا بسلسله من القوانين واللوائح والاجراءات
التي تنظم عملية انجاز العمل لضبطه والوصول الى تنفيذ القرارات
بصورة لسياسه المرسومة للنظام .

ومن أجل هذا تعتبر البيروقراطية : مصاحبه لنشوء الدوله ومتطورة
مع تحولها ونموها ومتشعبة بتشعب وجوه النشاط المختلفة التى تقوم
بها . ومعنى هذا أننا ننتظر أن يكون لكل دولة جهازها البيروقراطى
كما يمكن أن يكون لكل جهة مشرفة على كل نشاط على حدة جهازها

البيروقراطي أبدا . وقد بلغت مآله البيروقراطية وحسب موقع الملاحظه مد المورد الصناعية . ونشاط المجتمع من الطابع الزرراعى الى الطابع الصناعى وما صاحب ذلك من ضروره 'عدد النظر فى البطيمات البيروقراطية التى كانت تناسب المجتمع البررة لتي كان لها وضع طبقى خاص ، ولها نواح محدوده من النشاط فى المجالات الدينية والسياسية والاجتماعية ، كما أن نشوء النظام الرأسمالى وما صاحبه من تنساع نطاق نشاط المشروعات الفردية أدى الى نسوء الحاجة الى تنظيم بيروقراطية تناسب هذه المشروعات . لنا نظام خاص مد بنسائه أو عد يختلف فى بعض الأحيان التنظيم البيروقراطي لدوله نفسها . ومن أهم ما تميزت به البيروقراطية مسائلتن

الأولى : اتجاه التنظيم البيروقراطي الى سبب سبب ووعرته فى وجه كل تعير يحدث فى المجتمع . بمعنى أنه يمتد مروسه على النواقي او 'تكيف مع كل تعديل جوهري يصيب النسيج نعام للبناء الاجتماعى ووظائفه الأساسية .

الثانية : الطابع عر التخصى الذى يصبغ به هذ النظام ، بمعنى أن العامل فى التخصى البيروقراطي ينفذون الشوائب واللوائح وبطبطون اجراء، انها دون عاضفه أو دون لىظر الى الأخطار الى بمل أن تترتب على مثل هذا انتنفد . وبترب على ذلك أن تصح لقاعده البيروقراطية فى أهم أهم من الشخص الذى يتعامل معها أو تلحقه تأثير نها أو نتائجها .

ومن المؤلف أن يشر الى التنظيم البيروقراطي باعتباره عقبة تقف أمام وصول التعبير الاجتماعى الى أبعاده . أو كمعوق أمام بلوغ التخطيط النتائج الاساسية التى رسمت الخطة لبلوغها.ذلك لأن التنظيم

لبيروقراطي عندما يسنم عنده صوبه من الزمان بتشعب الى درجه كبيره
فبتحلل كل نواحي النشاط الانساني . ولذلك يصعب تعيره دفعة واحدة
أو القضاء عليه بسهولة ولذلك يظل يمارس نوعا من التأثير الفعال
على أبه تنظيمات جديدة لا تستقيم مع مبادئها الاساسية ؛ ويكون من
الملائم في هذه الحالة تغيير طبيعة التوجيه البيروقراطي لأمكان تغيير
العلاقات التي كانت غائمة في ظل البناء الاجتماعي لقديم . ومعنى ذلك
أن التنظيم لبيروقراطي يرسم أبعادا معينة للعلاقات الادارية
والاجتماعية معا ، ويعطى ضابعا خاصا للطريقة التي تتخذ على أساسها
القرارات والتي تنفذ في ضوءها ولذلك يجد قادة النظام الجديد أن
التنظيم للبيروقراطي الذي كان ملائما للنظام القديم الذي قضى عليه
وتعمر كليه يقف حائلا دون وصولهم الى أحداث التغيرات للجذرية في
طبيعة نواحي النشاط المختلفة . والسؤال الذي يجب أن نسأله هنا :
هل البيروقراطية بالمفهوم الذي تحدثنا عنه من قبل تعتبر شرا لا بد من
القضاء عليه أم أن التنظيم البيروقراطي يجب أن يكون من المرونة بحيث
يمكن أن يخدم الطابع المتجدد للنظام الذي يختلف كلية عن الطابع الذي
ونسع من أجله هذا التنظيم البيروقراطي القديم ؟ وهل إذ استطاع
النظم الجديد أن يخلق تنظيما بيروقراطيا مناسبا له . أيمكن والحال
على هذا النحو أن يكون التنظيم البيروقراطي في حد ذاته صالحا ؟

معنى هذا أننا نقول . أن الخصائص التي وصفها الباحثون ملازمه
للتنظيم البيروقراطي ليست بالضرورة شيئا لا يمكن تغييره حتى لو
فترضنا التغير عمليات واسعة المدى وخاصة فيما يتعلق بفلسفة الادارة
وعملية تغير أبعاد السلطات . وما يترتب عليها من علاقات اجتماعية
جديدة .

البيروقراطية ومراكز القوة :

البيروقراطية تعبر عن ممارسة الدولة النظام عن طريق أجهزة تخضع في نهاية الأمر لسلطات مركزية تحدد الدولة وهي لهذا تتميز بما يلي :

١ - تميل البيروقراطية في الدولة الحديثة الى أن تعمل كجهاز قائم بذاته يتكون من مجموعة من الموظفين المتخصصين الذين بمرور الأيام يصبحون منعزلين أثناء ممارستهم لعملهم عن عواطفهم الشخصية وعن آرائهم .

وربما كانت هذه الخاصية هي التي تعطل تنفيذ القرارات أو تجردها وخاضعة في المجتمعات الاشتراكية التي لا يكون غيها رأي المواطن منفصل عن اتجاه رأي الدولة لعام، وخاصة عندما نكون مصلحة الدولة هي مصلحة كل فرد ينتفع بها ويدافع عنها وبهمه أن يعم الخير العام في النهاية ويتصل اتصالا مباشرا بجيئه الحاضر .

٢ - تمرر السياسة العامة التي يسير وحقها لجهاز البيروقراطي بواسطة سلطات تقف في قمة القوة . وهي في العادة تكون السلطات المسؤولة مباشرة من هذا الجهاز . وهذا يرجع في واقع الامر الى طبيعة التنظيم السياسي الاقتصادي في الدول الرأسمالية ، ولكن اذا كان رسم لسياسة عامة مسألة لا يستل بها مجموعة من الناس بل هي قسمة مشتركة بين جميع المواطنين . فان الصورة العامة للسياسة التي يسير وفقها الجهاز البيروقراطي لابد أن تتغير تغيرا كليا في هذه الحالة .

كما أن اعترف الدولة بأهمية التخطيط باعتباره القاعدة الأساسية

نعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، يجعل أمر رسم السياسة العامة للخطوة مسألة لا يمكن أن توضع في يد جماعة تجلس في مراكز القوة فتعبر عن مصالحها وعن اهتماماتها وتقف معوقا أمام رغبات الجماهير ومطالبهم فيما يتعلق بأهداف المجتمع ومبادئه العليا .

٣ - يقوم العمود الفقري للبيروقراطية على السلطة الادارية ومع ذلك ينتهى أمر الجهاز البيروقراطى الى أن تصبح الموجه للتشريع والتنفيذ معا ، فمن المعروف أن السلطة التنفيذية في المجتمع أو في الدولة ، تكون في يد الحكومة ويشرف على تخطيطها وتنفيذها الجهاز البيروقراطى ، أما السلطة التشريعية فهي غالبا ما تكون في يد "المجالس الشعبية" ، ومعنى ذلك أن البيروقراطية يمكن أن تعدل من اتجاهها نتيجة لتشريعات تصدرها هذه المجالس ، ولكن الواقع أن المشرع يقنع في كثير من الأحيان بخريصة للتوجيه البيروقراطى ذاته ، فلا تصدر تشريعات لا اذا كانت صالحة من وجهة نظر القائمين على أمر التنظيم البيروقراطى ، ولكن في المجتمعات الاشتراكية كمجتمعنا فإن الدولة فيها تعترف صراحة بأن المجالس الشعبية والتنظيمات النيابية لها الرقابة لأنها صاحبة المصلحة الحقيقية ومن الممكن أن تنقذ التنظيم البيروقراطى وأن تأمر بتعديله ليناسب الترتيب الجديد لأجزاء البناء الاجتماعى وطبيعة علاقات العمل الجديدة التى لم يميزها بعد التنظيم البيروقراطى لتقديم أو يتمدد ليستجيب لها .

ومن المساوئ التى تترتب على جمود التنظيم البيروقراطى اعتماده المطلق في الدول الرأسمالية على خبرة الفنيين الذين يطورون أساليبهم في الادارة بصورة تجعل أمر الاستغناء عنهم أمرا صعبا للغاية ؛ ولذلك يتحول التنظيم البيروقراطى الى جهاز احتكارى ، واذا وصل للتنظيم

الى هذه الدرجة غانه يصبح عقبه كبرى وصونا بلبظ ظهر أى ثورة
يمكن أن تظهور للمطالبة بتغيير علاقات الاساح أو بتغيير أبعاد أجزاء
البناء الاجتماعى . وبمعنى آخر تصبح البيروقراطية فى الدولة الحديثة
لرأسماليه عملية 'اختكار للمهارات المختلفة وعملية احتكار أيضا لمرآكر
القوة ، ولعمل هذا هو السبب الذى من أجله نحكم على التنظيم
البيروقراطى الذى لا رال سائدا فى مجتمعنا على أنه معوق بل وهادم
فى بعض لأحيان للإنجازات الثورية التى تحدث فى مجالات العمل
والإنتاج وتذويب الفوارق بين الطبقات .

هل يمكن القضاء على البيروقراطية :

من الواضح أنه كلما زادت نسبة التعقيدات فى الاجراءات
الادارية . مهأت الفرصة لقاعدة ويزده حصبة لقيام البيروقراطية ،
ولهذا ينسب بعض الباحثين قيام البيروقراطية الى تعدد الاعمال
وتشابكها ونى انخادها مظهرا متعدى حدود العلامات الانسانية الننى
بجب أن تقوم بن أفراد المجتمع . ولذلك يقال أيضا أنه كلما بنبت
علاقات الانتاح ولعمل والخدمات على أسس عر شخصيه وتنظيمات
لا تضع فى اعتبارها مطالب الجماهر . فان البيروقراطية الحامدة تصبح
نتيجة منطقية لا مفر منها . ولذلك يمكن القضاء على البيروقراطية
الا اذا قضينا على أسباب جمودها وخاصة تلك الأسباب التى قد يؤدى
انى التعقيد . ومع أن هذا التعقيد يعتبر فى رأينا أهم سبب فى قيام
البيروقراطية . الا أن هناك أسباب ادارية ونظامية عديدة تساعد على
قيامها . منها :

١ - الحجم : ومعناه هنا أن كل منظمة اذا اتسع نطاقها أكثر
من الانلازم وتشعبت فروعها دون تخطيط واضح ودون توزيع نهائى

للسلطات ودون مرونة كافية في تطبيق التخطيط ظهرت الاتجاهات البيروقراطية المعوقة .

٢ - **التخليم** : ومعناه هنا أنه كلما زاد خلق التنظيمات الفرعية داخل التنظيم الكبير ، وكلما زاد عدد المنفذين للقرارات دون تحديد واضح للمسؤوليات كان هذا مشجعا لظهور الأساليب البيروقراطية المعوقة .

٣ - **القواعد والاجراءات** : اذا زادت عن الحد المطلوب لضمان تنفيذ القرارات غانها تصبح معوقا وتعطى مخرجا للتعطيل وللتفسير الخاص، والجمود في كثير من الأحيان .

٤ - **ضعف الرقابة الشعبية** : ومعناها أن التأكيد على انعزاله التنظيم أو المؤسسة عن الجماهير أو العاملين فيها خصوصا اذا كان مدنيا أو مؤسسة انتاجية يؤدي الى التناقض بين التنظيم وبين مصالح العاملين فيه أو المتصلين به ويظهر ذلك في كل حالة يحدث فيها الفرد لأمر ما بأى جزء من اجزاء التنظيم صغرت أم كبرت .

٥ - **الأقدمية** : ومعناها هنا أن الاخذ بنظام للأقدمية يتناسب طرديا مع زيادة المسؤولية ، يؤدي الى كبت عوامل الخلق و الابتكار وتدعيم عوامل الجمود . وخاصة اذا كان العاملون في التنظيم متباينين تباينا كبيرا من حيث المؤهلات العلمية أو الخبرة تقنية أو الاجور . ذلك أن التطلع من الأصغر لاحتلال مراكز قيادية في التنظيم تجعله يتفانى في العقلية البيروقراطية ليرضى عنه الرؤساء وليصفونه بالطاعة والانتظام التي هي من علائم الرضا البيروقراطى .

ان مجتمعنا الذى يقوم اليوم على وضع الانتاج الكبير في يد

الدولة لمصلحة العاملين وجمهور المواطنين وتذويب لفوارق بين الطبقات ووضع التنظيمات السعبية فوق انتظمات الإدارية والأجهزة التنفيذية يتطلب تنظيماً آخر للمسؤوليات وظيفه إصدار القرارات وتنفيذها في المجتمع لنقضى على الأبعاد التي خلفتها البيروقراطية القديمة ولنقضى في نفس الوقت على كل مظاهر لتعقيد في عدد من الحالات التي تقف في وجه التطبيق الاشتراكي في كل نواحي حياتنا.

الجوانب السلبية والايجابية في البيروقراطية :

وضح مما سبق أن البيروقراطية تميل كجهاز إلى الجمود . وبصبح من العسير تحويلها من الاستاتيكية إلى الدينامية لتقابل مطالب التغيير الاجتماعي أو تواجه التعديلات الواسعة المدى التي تحدث في البناء الاجتماعي وما يترتب عليه من علاقات اجتماعية جديدة ترسم أبعاداً جديدة أيضاً لأدوار الأفراد ومراكزهم في المجتمع . ومن أجل هذا تعرضت البيروقراطية لأنقى أنواع الهجوم في الدول الاشتراكية التي اقامت نظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على أسس مغايرة تماماً لما هو معروف في الدول الرأسمالية . ان البيروقراطية التي يرى بعض الباحثين في الغرب أنها تصبح معوقة ومعقلاً لأنجاز الاعمال في بعض الأحيان ، تصبح بصورتها الحالية معارضة لفعالية التخطيط ومطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وما من شك أن البيروقراطية عامة تساعد على ما يلي :

١ - استمرار العمل وأحكام روابطه وخاصة اذا قامت على أسس علمية .

٢ - خلق مراكز متدرجة للقوة وما يترتب على ذلك من تقسيم للجماعات بحسب مراكزهم وأدوارهم في البناء البيروقراطي ، ومثل

هذا الانقسام يعتبر نوعاً من التخصص ، يكون ضرورياً في بعض الاحيان في انشاء المشروعات ومتابعتها •

٣ - الاجراءات البيروقراطية تدسم الجدل وتمنع التميع ،
رئذلك تكون وسيلة لتدعيم الملكية العامة وحسن ادارة الاعمال •

٤ - وثوق الفرد الكامل في الاعمال التي يقوم بها ، الامر الذي
يؤدى الى التتابع ونهم العلاقة المتبادلة بين الاهداف المختلفة وطرق
الوصول اليها •

٥ - وضوح المسئولية وخاصة اذا لم تعدد مراكزها وتتعدد •
لان التمتع والتدخل يؤدى الى تميع المسئولية واهلات المشرفين على
التنفيذ من مراكز عليا من المسائلة والقاء اللوم على البيروقراطيين
لحسار •

ولكن هذه المحاسن وان كانت تعتبر مبادئ عامة في الادارة
السليمة للاعمال . الا أن زياده اتساع لبناء البيروقراطى وتراكم
الاجراءات والناوئح والقررات يؤدى الى فقدان هذا البناء لفاعليته ،
ويظهر ذلك بوضوح في عجز البيروقراطية عن مسايرة التغير أو التعبير
عن نتائج ومقاومة كل تجديد باعتباره مهددا للمصالح الخاصة وداعيا
الى المرونة العقلية والسلوكية التي يكون البيروقراطيون غير مستعدين
لها في كثير من الاحيان ويظهر ذلك مما يلى :

١ - وجود أعداد متزايدة من الموظفين في البناء البيروقراطى
تقومون بأعمال تافهة أو لا يدرون عن أهميتها شيئاً وخلصه اذا لم
سحروا بها أو يدربوا عليها •

٢ - اعدام الروح لمعنوية (المعنوية) فيعتقد الموظف ايمانه بالعمل وخاصة اذا سدت امامه مافذ الترقية أو نأحر فيها كثيرا ، أو اذا قام البناء البيروقراطي على أساس لرغبة عن طريق الأقدمية بغض النظر عن الكفاءة والمرونة •

ويعتقد عدد كبير من الموظفين بالتجربة أن مرونتهم أو كفاءتهم تصبح بعد حين عملا مدمرا ومعوقا أمامهم •

٣ - عدم وجود أكثر من ضريفة واحدة لتنباز الاعمال تؤدي الى السلبية وضرب المصادر لخلافة للاجتهد و لايتكر •

٤ - جمود قيادة لبناء البيروقراطي العليا وانتمائها الى طبقة معينة في المجتمع فتنقلب الى حارسة لمصالحها على حساب مصالح الجماهير المناضلة •

٥ - وقوع البيروقراطيين غريسة للزعات الانحرافية كالرغبة في اكبارهم والتقرب منهم واصسهم الدئم بأنهم يؤدون خدمات خاصة للأفراد ، كأن عملهم ليس واجبا يجب أن يؤدي على أحسن وجه • وقد يفتح هذا لاتجاه الباب الى الفساد والمحسوبية والرشوة •

عوامل بناء لتغيير البناء البيروقراطي :

يجب أن نعرف هنا أن تغيير لبناء البيروقراطي مسألة صعبة للغاية ولا يمكن أن تتم دفعة واحدة . كما أنه يجب أن تتوفر لهذا التغيير مقومات عديدة خارج البناء ذاته . ليمكن للبناء الجديد أن يعمل ولا تكون هناك فرصة لمودته للسير في نفس الطريق القديم ومن بين العوامل والاجراءات التي يمكن اتخاذها ما يلي :

١ - استمرار تدعيم الرقابة الشعبية على الأجهزة الإدارية والتنفيذية، ولكن المطلوب رسم طريق وتحديد الرقابة وإجراءاتها حتى لا تنقلب الرقابة الى معوق أو مبلبل للأفكار ، وحتى لا تزرع الخوف والسلبية عند الموظفين .

٢ - استمرار التبصير بأهداف الدولة العليا وتحديد الحقوق والواجبات تحديداً واضحاً باعتبار أن جميع المواطنين بلا استثناء لهم مصلحة مباشرة في زيادة الانتاج وحسن الإدارة .

٣ - الأخذ ببعض المبادئ التي تكافئ الموظف الجيد لسلته والتي تشجعه على الابتكار واستمرار بذل مجهود لبناء وعدم التعرض للجمود .

٤ - ضرورة نشر الوعي التخطيطي عند كافة العاملين في الأجهزة الإدارية والتنفيذية المختلفة . ليتبن كل منهم دوره ومركزه في العملية التخطيطية . وفي نجاح الخطة وبلوغها أهدافها العليا وخاصة رغائبه المواطنين .

٥ - تقصير الإجراءات والتقليل من القرارات واللوائح ونجميها الى جانب وضوحها . وتحديد أكثر من طريقة للتنفيذ ليعمل للعامل أن يسير في مرونة .

٦ - الحد من ارتفاع الهرم الوظيفي حتى يمكن لقمة النظام البيروقراطي أن تكون على صلة مباشرة ما أمكن ذلك بالقواعد وحتى تمنع فقدان الصلة التي تضيق معالم المسؤولية الى التباطؤ والجمود .

٧ - الأخذ بنظام التجريب البنائى : وذلك بترتيب العمل الإدارى والتنفيذى فى قطاعاته المختلفة والبدء بنجربة البناء الجديد المفتوح للاستفادة من الأخطاء ثم نقله مع تصحيحه من قطاع الى آخر وهكذا .

٨ - التجاوز عن الأخطاء الصغرى التى يقع فيها الموظف وخصوصا اذا ثبت حسن النية ، لأن أكثر ما يصيب البناء البيروقراطى هو الشلل الذى يكون نتيجة للخوف والوقوع فى الخطأ .

٩ - الأخذ بنظام التدريب المستمر وخاصة بالنسبة لقادة التنظيم البيروقراطى على أن تتولى ذلك هيئات ذات كفاءة عالية .

١٠ - اعادة النظر فى طبيعة الأعمال وتسلسلها وترابطها فى البناء انبيروقراطى لاماكان تدبدب الأدوار والمركز بدقة لمنع الازدواج أو البطالة المعنوية .

الفصل الحادى عشر

ضبط السلوك ومقاومة الانحراف

عرضنا أكثر من مرة الى الوسائل التى تبلغ بها الجماعة أهدافها . وتحافظ على وحدتها ، وتقل الى الحد الأدنى من الانحرافات التى قد تصيبها بالتفكك والاختلال ، وفى هذا الفصل سنعرض بالتفصيل للقواعد التى تنظم لسلوك الانسانى لرعاية النظم فى المجتمع وبلوغ أكبر درجة ممكنة من انتكامل . ويجب أن نعلم منذ البداية أن مسألة حث الأفراد على الامتثال لقواعد المجتمع ومعايير والمحافظة على النظام ، قديمة جدا قدم 'المجتمع الانسانى' . وقد بررت كموضوع للدراسة والتفكير منذ العصور الوسطى . وتناولها عدد من المشرعين والفلاسفة والسياسيين ورجال الدين بالبحث .

ومع أن كل مجتمع ينطوى على عدد من الوسائل والاجراءات التى يستعين بها على حفظ النظام ، الا أن زياده الاهتمام بموضوع الضبط الاجتماعى عامة صاحب التغيرات الكبرى التى حدثت لمجتمع الانسان . فكلما ازداد المجتمع اتساعا ، وتعددت جماعته ، وزد تقسيم العمل فيه ، وزادت صلاته بالمجتمعات الأخرى . زاد اختلاف الأفراد الذى قد يبلغ فى بعض الأحيان درجة تحتاج الى تدخل قوى لها سلطة الألتزام ، حتى لا يصل الخلاف الى حد التصادم .

ومن المعروف أن مشكلة الضبط الاجتماعى لم تكن تعير احدا فى

المجتمعات البدائية أو الصغيرة . نظرا للتوسع النسبي التي تسير عليها ، والتي تحدد بدقة مراكز الناس وأدوارهم . وتعين في نفس الوقت أبعاد نشاطهم في المجتمع .

وبفول ريتشارد لابيير Richard Lapiere . أن الدراسة السوسبولوجية لمسألة الضبط الاجتماعي لا تمتد في تاريخها إلى أكثر من خمسين عاما ، فقد كان روس Ross أول من استخدم اصطلاح (الضبط الاجتماعي Social Control) ، ويشير عن طريقه إلى ميدان محدد في الدراسات السوسبولوجية . وقد كتب روس أول دراسته متكاملة عن انصبغ الاجتماعي عام ١٩٠١ . وان كان توماس وغيره قد استخدم هذا الاصطلاح بطريقة وصفية خلال دراسة ليست مخصصة لبحث موضوع الضبط الاجتماعي . فقد كتب توماس W. E. Thomas مقالات من هذا النوع في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع عام ١٩٩٨ عنوانه « علاقة الجنس بالضبط الاجتماعي البشري »^(١) .

ومع ذلك فقد تطورت دراسته لضبط الاجتماعي في السنين الأخيرة بازدياد الأبحاث التي أجريت على الجماعات والتفاعل الاجتماعي . ومتمخض عنه هذه الأبحاث من إبراز لموضوعات جديدة في علم الاجتماع : كمستويات الفعل الاجتماعي والمعايير الاجتماعية والقيم . والقواعد العامة للسلوك . ولكن الذي جعل دراسة الضبط الاجتماعي ذات أهمية في علم الاجتماع . ظهور « مسألة الثقافة » وضروره در عنها كموضوع جوهري . والانصراف عن الآراء التي كانت تنادي

Lapiere. Richard; A. Theory of Social Control, New York, 1954 pp, 3 - 5

بتقليد الحد الذي يبرر عيه لامتاعه في معالجته موضوعه . علم
الاجتماع الاساسيه . وقد تمخضت لدرسات الثنائيه عن حقائق
غاية في الاهميه . تتمثل بالانماط الثقافيه التي نمثل اتصالا ونبقا
بالتنوع الثقافي بين المجتمعات وفي داخل المجتمع الواحد .

وقد عرفنا من قبل ، كيف تشكل الثقافة لتفاعل الاجتماعي
وتوجهه اتجاهات محددة . ولا يقتصر عمل الثقافة على ذلك . بل انها
نسهم في ارساء قواعد الضبط الاجتماعي واساليه على قواعد مددده
نفرض لزاما على الأفراد . ونعمل عن ضريق ميكانيزماتها لمنعده
على تقليل نسب الانحراف والعدوان على أسس النظم في المجتمع .
ومن المناسب هنا أن نعرض لعدد من المناقشات التي دارت حول
موضوع الضبط الاجتماعي والتي تناولت تعريفه وموضوعه واساليه .

١ - يرى بعض المؤلفين في علم الاجتماع من أمثال هـ رى
بردمير Harry Bredmeier ورنسارد ستيفنسون
Richard Stephenson أن هناك نوعين من العمليات الكبرى لى
تجعل الناس يمتثلون للقواعد النظامية في المجتمع والتي يمكنهم في
فس الوئث من التنبؤ والاعتماد على سلوك أعددهم الآخر . ويفولان
ان لعملية الاولى هى عملية التنبؤ الاجتماعيه التي تتكك افراد مد
مراحل الطفولة المبكرة وتعدده للحياة الاجتماعيه المقبلة لتي سبتعامل
بها مع آخرين من غير أسرته ، ولذلك عن التنبؤ الاجتماعيه نعلم
أفضل قديم المجتمع ومعايير الاساسيه التي سبتترك غيب مع غيره
عندها ينخرج . ولتى سبتجعله من ناحية أخرى مشابه في حضور
سخصيته الاساسية مع أعضاء المجتمع الذي سيعيش عيه .

أما العملية الأخرى فهي تستل على ميكيزمت^(١) الضبط
للاجتماعى التى نعمل على تنظيم الانشياء لحيولونه -رر وقوع
لانحراف أو انارذ أى عامل من عوامله .

ومن يلاحظ أنه على الرغم من أن عمليات التنشئة الاجتماعية قد
تكون مكتملة ، فإن الأساس قد يمرضون للنور نتيجة لمواضعهم في
الباء الاجتماعى . ولهذا فانهم قد يقعون تح قوة ظاهرة نجعلهم
سحرهون عن المعايير . ويعرف المؤلفين ميكيزمت الضبط الاجتماعى
على هذا الأساس . بأنها كل الرتبات الاجتماعية لنى نمنع مثل
هذه انونرات . أو نمنع هذه النونرات من أن تؤدى الى الانحراف .
ويحاول المؤلفان أن يحددوا أنواع ميكيزمت الضبط الاجتماعى التى
تعتبر خطوفا دفاعية ضد لانحراف . وهما فى هذا الصدد يعبران
التنشئة الاجتماعية حد دعيا هاما . ولكهما لا مدرجانه ضمن
خطوفا خمسة أخرى .

وأول خط دفاعى هو وضع الطريق على النور أو الصدد داته
بوساطة ميكيزمات معبه من ساءا أن نمنع التوتر لكون من أن
يصبح وانعسا . فإذا لم ينجح خط الدفاع فى منع التوتر وضبرت
أعراضه على أعضاء انجماعه . يظهر خط الدفاع الثانى الذى يضع
الاستجابات المترتبة على هذا التوتر فى قالب تأخذ طابع النمط
الاجتماعى للسلوك بماله من غدرذ على توقع الجزاء على لمخالفين .
وهنا يظهر خط دفاعى ثالث مرتبط بالضرورة بالخط الثانى .

(١) الميكيزم هو ساء أو نمط محدد من السلوك يعمل على اعداد الفرد
أو الجماعة للقيام بفعل معين ، ومن أمثله الاعمال المنعكسة للكانن الحى
واتحاحات الاشخاص ولعة الجماعة وعاداتها الشعبية وأسلطيرها ونظمها .

وينكون من الترتيبات التي تجعل الاستجابات غير المقبولة 'اجتماعيا صعبة جد' أو باهظة من حيث نتائجها ، وفي كلمات أخرى يقول المؤلفان ان كل توتر لا يمكن أن يتجنب في كل نسق اجتماعي ، بل لا زالت هناك حُرُق لمنع الناس من الوقوع في الانحراف وتشجيعهم لتصريف توترهم عن طريق 'استخدام صمامات للأمن يقرها المجتمع'. ومع ذلك لا تصلح 'الخطوط الثلاثة السابقة لرفع الانحراف عن النسق الاجتماعي' ، الأمر الذي يفرض اللجوء الى خط دفاعي رابع ، هو سجن المدرجين أو عزلهم أو حتى اعدامهم ، ويرى المؤلفان أيضا أن مجرد منع الانحراف أو مصادرته على أية صورة لن يخلص المجتمع من مظاهر الانحراف المتعددة ولن يمنع أيضا المتحرفين من معاودة السلوك الانحرافي المتعددة ، ولهذا فانهما يقترحان خطا دفاعيا خامسا لاعادة تنشئة المسرف اجتماعيا عن طريق العلاج لنفسى أو الاجتماعى على سبيل المثال^(١) .

وواضح أن برديمير وسنفسون يعرفان الضبط الاجتماعى من خلال سبب وجوده ويركزان على أن الضبط الاجتماعى يعالج الانحراف فى المجتمع ولهذا يحددان الأساليب المختلفة التى يمكن أن يستعان بها فى تقليل نسبة الانحراف أو فى منعه كلية ، وهما فى هذا لا يختلفان كثيرا عن بقية من تعرضوا لموضوع الضبط الاجتماعى فى علم الاجتماع . ذلك أن مناقشة هذا الموضوع ترتبط ارتباطا وثيقا بموضوع الانحراف عن المعايير والمستويات والقواعد المتبعة فى السلوك الاجتماعى .

Bredemeier & Stephenson. The Analysis of Social Systems N. Y. 1962, PP. 146 - 147.

٢ - ويقول لدبرج Lundberg ان 'الضبط الاجتماعي عبارة
نستخدمها لتشير الى المسالك الاجتماعية التي تقود الأفراد والجماعات
نحو الامثال للمعايير المقررة أو المرغوبة ويذهب الى أن أنماط السلوك
الاجتماعي الكبرى ذات الطابع 'الدائم العام' ('لنظم الاجتماعية)
تعتبر نوعا من أنواع الضبط ، ويقول أيضا أن الحكومة من بين هذه
النظم ، وهي التي ينسب بها في المجتمع لمحدث مسألة الضبط
الاجتماعي ، ويبدو الضبط الحكومي واضحا في كثير من التنظيمات
كأقسام الشرطة والمحاكم والمدارس والمسؤولين عن لصحة العامة
وهكذا . ولكنه في هذا المقام يشير الى الدور الكبير الذي تلعبه
الأنماط الاجتماعية كالعادات ، الشعبية والبدع والعرف والرأي العام
وغير ذلك في الضبط الاجتماعي ، ويرى كذلك أن الضبط الاجتماعي
كموضوع وأدواته المختلفة كوسائل والتي تحمل على امثال للمعايير
الاجتماعية . يكون عرضه للتعبير وخاصة عن طريق ما سماه
الاختراعات الاجتماعية^(١) .

ونلاحظ هنا أن لدبرج يوسع مفهوم الضبط الاجتماعي بطريقة
تختلف عما ذهب اليه علماء علم الاجتماع . ولا يرجع ذلك الى ابرازه
للدور الكبير الذي تلعبه المنظمات الحكومية في توجيه السلوك
الاجتماعي في المجتمع الحديث . بل لأنه يجعل الضبط الاجتماعي
وسيلة لمنع الحروب ولضبط الزيادة السكانية في المناطق المزدحمة
بالسكان وللحيلولة دون زيادة الطابع المكثري للحكومة وما يترتب على
ذلك من مظاهر بيروقراطية قد تعطل الادارة الحكومية ذاتها .

Lundberg and others, Sociology, New york, 1948, PP. (١)
720 - 721.

٣ — أما أوجبرن ونيموف Ogburn and Nimkoff فيقولان

ان بعض طلاب علم الاجتماع يستخدمون اصطلاح (الضبط الاجتماعي) بطريقة عامه جدا ، لوصف كل الوسائل التي تستخدمها الجماعة لتحقيق النظام الاجتماعي ، وبترتب على هذا الاستخدام أن العادات التعبئية وتقسيم العمل مثلا يمكن اعتبارها من وسائل الضبط الاجتماعي - طالما أنهما يساعدان على استمرار الجماعة وتكاملها .
ولكنهما يستخدمان في معالجة موضوع الضبط الاجتماعي معنى مختلفا وأكثر تحديد من المعنى السابق ، فالضبط الاجتماعي في نظرها عبارة عن العمليات والوسائل التي تستخدمها الجماعة لتضيق نطاق الامدراغات عن المعايير الاجتماعية . ويترتب على هذا المعنى أن العادات لتعبيه في عمومها ليست وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي في مجتمع معين ، ولكن عدة شعبيه محدده كالسخرية يمكن أن تكون أحد وسائل الضبط الاجتماعي . اذا أسندتم لكبح جماح المنصرف ورده إلى ضبط الجماعة .

٤ — ويختلف تعريف جونسون Johnson عن التعريف الأول لأن كلا التعريفين مستمد من تولكوت بارسونز للضبط الاجتماعي .
الذي يتكون لضبط عنده من كل الميكانيزمات التي تعارض الاتجاهات الانحرافية . أو تعادها سواء بمنع الانحراف الظاهر أو باجتناب عناصر الثائير أو الاثارة التي تعيل نحو الانصراف من حالة الكمون إلى الواقع (١) .

المدخل السوسيولوجي لفهم الضبط الاجتماعي :

يرى بعض علماء الاجتماع أن موضوع الضبط الاجتماعي لا يختلف

Jodnson, sociology London, 1961, PP 553 - 554.

(١)

كثيراً عن موضوع التنظيم الاجتماعى ، ومن ثم فإن مناقشة هذا التنظيم يمكن أن تغطى المسائل التى تعود الباحثون على ادراجها ضمن موضوع الضبط الاجتماعى ، كما أن غيرهم من أمثال جورج جرفيتش يعتقد أن أنواع الضبط الاجتماعى كالظواهر الثقافية مثل الدين والقانون والفن والمعرفة والتعليم ، التى يجب أن نفرصها عن وسائل الضبط الاجتماعى التى هى الظواهر الاجتماعية كالجاعات والمجتمعات . ولذا نرى أن اعتبار الضبط الاجتماعى نوعاً من التنظيم الاجتماعى قد يكون اعتباراً وجيباً ، لكن النظر إلى الضبط كما يريد جرفيتش لا يعطينا عمقاً فى فهم هذا الموضوع الهام . لأنه فى واقع الأمر يفصل بين ما هو ثقافى من الضبط الاجتماعى وبين ما هو اجتماعى ، وقد سبق أن ذكرنا أن الدراسة فى علم الاجتماع سواء بالنسبة لهذا الموضوع أو غيره ، تقوم على النظر إلى الحقيقة الاجتماعية من زوايا ثلاث مترابطة هى المجتمع والسياسة والاقتصاد . ولذلك فالضبط الاجتماعى باعتباره جزءاً من هذه الحقيقة الاجتماعية يجب أن يدرس بهذا المفهوم . فالأشخاص هم الذين يكونون محل الدراسة لمعرفة مدى امثالهم للمعابر والقيم . ولا يمكن أن تتم الدراسة إلا اذا لاحظنا هؤلاء الأشخاص فى تفاعلهم داخل جماعات أو مجتمعات . كذلك لا يمكن أن يستقيم فهمنا لطبيعة سلوك هؤلاء الأشخاص . إلا اذا كانت لدينا معرفة محققة عن نمط الثقافة الذى يعطى هذه المعايير الاجتماعية غالباً معينا وأبعاداً خاصة يمكن أن نلاحظ خروج الأفراد عليها أو امثالهم لها . ومن أجل هذا فإننا نعرض فى ايجاز لمجموعة من الحقائق الاجتماعية التى تعتبر شروطاً أساسية لفهم عمليات الضبط الاجتماعى وأساليبه المختلفة بغض النظر عن المكان الذى نلاحظ فيه هذه الظاهرة .

١ - من المسائل المعروفة فى علم الاجتماع أن لجماعة الانسانية

تعتبر هذه محافظة بطبيعتها ، فالجماعة مثلا تدافع على حقوق أعضائها ،
ونذلك غن اعتداء عضو على آخر يقابل من الجماعة بعدم الرضا ، الذى
مد يصل فى كثير من الأحيان الى عقاب المعتدى ، ومثال ذلك أن بعض
الجماعات تحرم السرقة من داخلها على الأعضاء ، بينما قد تسمح لهم
بأن يسرقوا من خارجها ، وقد أستنتج علماء الاجتماع من ذلك أن
الجماعة الانسانية تقوم كمدافع ضد العدوان الذى قد يقع على بعض
أعضائها .

ان فكرة لجماعة نفسها كمشكلة لسلوك أعضائها تتضمن فكرة
القهر أو الإلزام الجماعى ، ولذلك فالجماعة لاتوجه السلوك فحسب ،
بل انها تحدده وتنظمه أيضا ، وقد برزت هذه الفكرة منذ زمن بعيد
على دور كايم لادى قال أن جوهر الحياة الجمعية هو فيما تمارسه من
قهر أو الزام على الفرد .

٢ — الامثال للمعايير الاجتماعية هو الهدف الذى يسعى اليه
الفرد الاجتماعى ، ذلك أن الفرد لا يستطيع أن يتراجع أو أن يدير
ظهره للقيم أو المعايير السائدة فى جماعته لأنه يخشى من عواقب
الانحراف ، كما أن الفرد المحرف يعلم أن عدم امتثاله يؤدى الى عدم
الترحيب به فى أى جماعة أخرى ، ولذلك يفكر مرتين قبل أن يستمر فى
السلوك الانحرافى .

٣ — الجماعة تصادر الاختلافات المتطرفة ذلك لأن المعايير الجماعية
هى فى واقع الأمر مستويات نضعها لتكون حدودا لا يتعداها الأعضاء
وع ذلك فقد تظهر فى أغلب الجماعات أنواع من ليوتوبيا تعتبر فى واقع
الأمر انحرافا عن المعايير الموضوعية وهنا نلاحظ أن الانحراف اذا كان

بسيطاً فليربما تجاهلته الجماعة ، أما اذا وصل الى درجة يهدد استقرار الجماعة أو تكاملها فان العقاب الذى يتلقاه المحرف فى هذه الحالة يناسب مع الجماعة لخطورة الانحراف نفسه عليها .

٤ - كل جماعة تضع حدوداً للتسامح عند الاعتداء أو الانحراف عن المعايير المقررة ، وهذا راجع الى أن هذه المعايير عبارة عن مقاييس على درجة كبيرة من الاكتمال من الصعب أن نحققها فى الواقع ، ولهذا يصبح التسامح أمراً طبيعياً يتوضع عليه أفراد الجماعة . ويتوقف التسامح على ضبيعة الموقف الاجتماعى . وعلى مركز الشخص وسمعته . وكذلك على نمط السلوك المتضمن . وهناك عدة اعتبارات يجب أن تكون فى الذهن عند النظر فى حدود هذا التسامح ومن أهمها :^(١)

أ () التقاليد الاجتماعية قد تسمح فى مجتمع بتسامح لا يسمح به مجتمع آخر . وهذا يفسر اختلاف لمعير والمبادئ الأساسية التى توجه النظام الاجتماعى أو تحدد ايديولوجيته . ولذلك فان السلوك البورجوازى فى المجتمعات الاشتراكية يعنبر انحرفاً عن المعايير الاجتماعية ، ومن ثم لا يكون محلاً للتسامح .

ب () كلما زادت اللاتجانس فى مجتمع زادت حدود التسامح اتساعاً . وهذا راجع الى أن المجتمع المتراعى الأطراف متعدد فيه الثقافات الفرعية ويتنوع فيه الجماعات وتختلف بناءً على ذلك أنماط الشخصيات . الأمر الذى يؤدى الى وجود عدد كبير من مستويات السلوك المتميزة ولهذا لا يجد المجتمع مناصاً من توسيع نطاق التسامح . والا انقلبت جماعات

Og'bourn & Ninkoff, Ahanbdoock of Sociology,
London, 1960 PP, 174 - 183.

(١)

المجتمع على نفسها وحل الصراع محل التناقص والتعاون . أما إذا
تكون المجتمعات البدائية أو الصغيرة أقل تسامحا . فإن هذا يرجع الى أن
المعايير الاجتماعية فيها واحدة تفرض التشابه على أعضاء المجتمع .
ومن ثم كان الانحراف أمرا يلاحظه الجميع وتشتد له حساسية المجتمع
وغالبا ما يعاقب عليه بصرامة .

ج (كلما زاد التحضر في المجتمع زادت أهمية مؤسسات الضبط
الاجتماعي الرسمية على حساب الوسائل القديمة التي كانت تبسدها
العادات والعرف . ولذلك نعتبر أن زيادة الالتجاء الى الشرطة والمحاكم
في المجتمع القروي علامة من علامات التحضر الاجتماعي فيه ، لأن القاعدة
القديمة فيه كانت تمنع الالتجاء الى الغير في حل النزاع أو مصادرة
الانحراف سواء في الوحدات الصغيرة المكونة للقرية أو في مجتمع
القرية ككل .

د (يقول بعض علماء الاجتماع أنه كلما زادت مرتبة الفرد
الاجتماعية كان أكثر حرية ، أي أنه يكون في استطاعته الاختلاف مع
المعايير الاجتماعية دون أن يتعرض للجزاء الذي يتعرض له من هم أقل
منه مرتبة ، ومثال ذلك أن القرويين يكونون أقل حرية في الخروج على
المعايير ، وكذلك الحُبلة محدودة الدخل أي قليلة الثغافة ، بينما لا يكون
الأمر على هذا النحو عند الطبقات الأعلى دخلا والاكثر ثقافة .

هـ (مهما زادت حرية الفرد نتيجة للمرتبة الاجتماعية الكبيرة التي
يتمتع بها ، فإنه لا يستطيع أن يخالف التوقعات الاجتماعية والمعايير الى
أي حد . فقد يسمح له بمخالفة لرأي العام ، أو اعتساق مبادئ
غالبية أعضاء المجتمع ، ولكنه لا يسمح بارتكاب المذمومات التي تعتبر
مخالفات خطيرة في كل المجتمعات .

(و) كل سلوك مخالف للعرف غير مقبول في أى مجتمع • ومثال ذلك أن الجماعة لا تسمح لأحد في هذه الايام أن يندى بالعودة الى الرق مثلا • وليس العرف عاملا سلبيا دائما يمنع الفرد من هذا أو ذك • بل انه يكون عاملا ايجابيا في عدد من الحالات • ومثال ذلك أن العرف كان يفرض على الرجل حماية المرأة • ولا زال الرجل في عدد من المجتمعات مسؤولا عن سلوك زوجته أو أخته • غفى حالات الانحراف عن قواعد السلوك الذى يقبله المجتمع يمكن أن يوقع لعقاب الذى قد يصل أحيانا الى درجة القتل •

ميكانيزمات وقف التصدع والتوتر المؤدى الى الانحراف :

اذ ظهر في الموقف الاجتماعى أى علامة على قرب حدوث الانحراف نتيجة التصدع في مراكز الأفراد أو في أدوارهم ، فسه من الممكن التدخل عن طريق أحد ميكانيزمات انضبط الاجتماعى لملافي هذا التصدع وتخفيف التوتر والعودة بالموقف الاجتماعى الى وضعه الطبيعى • وهناك ثلاث ميكانيزمات أساسية في هذا المجال تتسم بالبها على النحو لتالى .

١ — العزل : هو لعزل البنائى للمراكز والأدوار لمنع التصدع عن طريق فصل المصادر الكامنة للصراع المتضمنة في المركز والدور الذى يقوم به الفرد والوظيفة الرئيسية لهذا العزل منع الناس من أن يواجهوا توقعات متعارضة في وقت واحد • ويمكن لموصول الى هذا لعزل بطرق ثلاث :

١ — أ) قد تقسم الثقافة الزمن الى فترات مختلفة بالاضافة الى المراكز المختلفة التى تكون للفرد • ولذلك اذا شغلت هذه المركز في وقت واحد ، كان احتمال ظهور الصراع عند الفرد كبيرا • ومثال ذلك أن الفرد في

لـلـجـمـع 'نـحـدـث' يـكـون 'بـنـا' وأبـا ومـديـرا وعضـوا في ناد أو عملـا في حمـبة خـرية • ومن لطـبيـعي أن يـقـسم وقـته للقيام بالأدوار الـتي تصـاحب هـذه المـراكز فإذا لم يـحـسن التـوقيت لكل مـركز وما يـصـاحبه من دور وقـم غـريـسه الصـراع ومن أجل هـذا كان 'لعـزل' بـمعـنى عـدم خـلط الأدوار بالمـراكز أو العـكـس مـؤـديـا إلى القـضاء على التـصدع في مـهـده •

ب) وكـذلك يـمـكن القـضاء على الصـراع الكـامن أو اـحـتمـالاته عن طـريق تـقسـيم المكان • فـالانتقال من مـجمـوعة من الاتـجـاهات والمـعـتقدات إلى مـجمـوعة أخرى يـمـكن أن تـكـون عـمـليـة سـهـلة ، إذا أمـكن عـزل كل مـجمـوعه عن الأخرى مع ما يـصـاحب كل مـنـها من مـلابـسات وظـروف • ومثـال ذلـك أن الفـرد قـديـكون مـتـعـدد الجـوانب أي أنه قد يـكـون كـاتبـا وغيـلسـوفـا ومـتـديـنا • ومن غـير شـك أن لكل حـالة ظـروفـها واتـجـاهاتـها • وليـس على العـرد لكـي يـتـجـنب الصـراع إلا أن يـخـصـص لكل نـشاط مكانا مـدـدـا ، حتـى لا يـكـون « كل نـشاط » في كل مكان يـذـهب إليه •

د) كـما أن عـزل المتـصلين بالدور ، وخصـوصا إذا كلنوا مـخـتـلفين باختـلاف الأدوار • يـمـكن أن يـقـضى على الصـراع في مـهـده • ومثـال ذلـك أن الطـالب يـجـب أن يـفـصل بـين شـخـصـيته الـتي يـكـون عـليـها مع من يـحـب • وبـين شـخـصـيته عـندما يـكـون مع أـسـاذه • وكـذلك شـخـصـيته عـندما يـكـون مع والدـه • ذلـك لأن خـلط هـذه الشـخـصـيات جـمـيعا في دور وـاحـد ربـما أـدى إلى صـراع يـمـكن أن يـكـون طـريقـا للـانـحراف • ومثـال آخر على ذلـك • "الرجـل الـذي يـتـزوج من سـيـدتين • يلـعب دورين مـخـتـلفين • لـاـخـتـلاف انـفـصـالين بـكل دور • ولـذلك فـانه يـقـضى على الصـراع بعـزل الزـوجـتين كل في مـسـكن مـستـقل ويـقـسم وقـته بـينـهما •

ويـلـاحـظ أن لعـزل البـنـائى يـمـكن أن يـسـتـخدم كـمـسـبـط إجـتـمـاعي في

مواقف أخرى • ومنال ذلك أنه إذا وجد عدد من الأشخاص يتعرضون في موقف معين لتصدع واحد ، فإن عزل كل منهم عن الآخر ، يقطع عليهم خط الرجعة عن طريق تذويب القوى التي توجد بينهم ، فتقلل من دوافع الانصراف •

٢ - المنع : هو أحد الوسائل التي يستعين بها الضبط لاجتماعي على تجنب التصدع والتوتر الذي قد يترتب على عدم الاتساق بين المراكز والأدوار ، ويعنى المنع هنا « العزل الرمزي » للزمن والمناسبات أو الشركاء ، ولما كان من الصعب أو المستحيل في كثير من الأحيان عزل المراكز أو شركاء الدور لكف الصراع ، فإنه يلزم في هذه الحالة لركون الى مكنيزم آخر لتقوية المراكز السائدة في علاقة معينة ، وتخضاع كل المراكز الأخرى له • والمنع لا يمنع من التفاعل مثل العزل . وخاصة بين شركاء الدور الذين يحتمل أن يتصارعوا . وفي الغالب يسمح المنع للمراكز التي يحتمل أن تتصارع من أن تقوم بأدوارها في وقت واحد • ومنال ذلك أن الاختلاف بين العزل والمنع يظهر عندما تنظر في قواعد الجنس عند من يرتبطون عن طريق الدم أو الزواج . ويكون من المحرم على بعضهم أن يتزوج البعض الآخر • فإن تنفيذ هذا التدعيم يتم عن طريق فصل للرجال عن النساء غيبيًا . ولكن هذا الفصل لا يمنع من تفاعلهم واتصالهم على مستويات مختلفة ومتعددة فيما عد الاتصال الجنسي •

٣ - الأسبقية : ومن الوسائل التي تستخدم في منع التصدع والتوتر ما يقال له « أسبقية المركز النفاذية » ذلك أن التحديد الاجتماعي نراسخ للطالب المكر التي يجب أن يكون لها الأرجحية والافضية . تخلص الناس من النضال في سبيل الوصول الى قرار ولهذا يسبب الصراع أقل قدر ممكن من الصعوبات لأن الناس يستطيعون تقديم بعض

مطالبهم على غيرها مستندين في ذلك الى القانون أو الى ما تشير به نظم المجتمع . ومثال ذلك اذا تساهدت روجة زوجها يقوم بعمل غير مصرح به ، فهل لها أن تتحرف عن الولاء لزوجها وتشهد ضده ، أم أن عليها أن تبقى صامته فتتحرف عن مركزها كمواطنة ؟ القانون الأنجلو أمريكي يعطى الأسبقية لمركز المرأة كزوجة على مركزها كمواطنة ، ولهذا يعفيها من الشهادة ضد زوجها . واذن كلما كانت المطالب مرتبة بحسب أهميتها بطريقة مقررة أسهمت في خفض حدة الصراع الذي يمتن أن ينير كوامن الانحراف عند الفرد ، وخاصة عند الاختيار بين هذا المطالب أو ذاك .

تطوير التصدع أو التوتر وسياسته :

عندما يفشل البناء في وقت التصدع أو التوتر ، ويظهر الاحباط والتوتر في الواقع فانه من الممكن منع المندحرف من لاسترسال في الانحراف عن طريق تمكينه من التخلص من التوتر بطرق مقبولة اجتماعيا . ويتضمن هذا الاجراء ما يطلق عليه اسم « تطويع التصدع أو التوتر وسياسته » يأخذ هذا الاجراء طابعا نظاميا بواسطة طرق متعددة أهمها : السلوك التعميضي وبدائل المركز . ولسوف نعرض لهما في 'يجاز على النحو الآتي :

١ - السلوك التعميضي : وهو ذلك السلوك الذي يمكن للناس من التخلص من التوتر . وهو متعدد الانواع بتعدد درجات القبول الاجتماعي المرتبط بكل نوع على حدة .

١) النوع 'لمفضل ثقافيا : وهو الذي يكون في متناول أكثر الناس . ومثال ذلك : أن لعامل الذي يفشل من حيث مركزه المهني ، يمكن أن

يحد اشباع تعويضاً في الدور الذي يلعبه في أسرته • فقد يلقي التقدير في نيامه بدوره كزوج وكوالد ، فيعوض بذلك ما يشعر به من خيبة وفشل متعلق بانخفاض مركزه في عمله • وقد يكون العكس صحيحاً بالنسبة للرجال . ومعنى ذلك أن العمل بالمركز التعويضي ليعطي للاجباط الذي يجده في دوره في الأسرة • والمرأة الحديثة تجد تعويضاً عن غسلها في أن تكون زوجة أو أما حقيقية بالانخراط في النشاط الاجتماعي أو السياسي •

ب (النوع المسموح به ثقافياً : ومعنى ذلك أن هذا النوع ليس مفضلاً كالنوع السابق ووظيفته هذا النوع خفض التوتر الفردي دون زيادة استجابة المركز أو الوظائف الاجتماعية الأخرى • وهنا نلاحظ أن المجتمعات قد تسمح في وقت ما بسلوك لا تسمح به في وقت آخر • ولهذا كان لسلوك التعويض من النوع المسموح به ثقافياً • متعلقاً بالزمان والمكان • ومن أسلم السلوك المسموح به ثقافياً • ذلك النوع الذي يتجه الى اشباع الحاجات والرغبات المحبطة أو الحروب من المطالب لمعارضة عن طريق إحلال العنان للنحل وبغذى هذا التمثيل وسائل كثيرة • مثل أحلام اليقظة وقراءة القصص ومساعدة الحور المتحركة والامتناع المستمر للإذاعة ومشاهدة التليفزيون وغير ذلك • ويتوقف قدر كبير من السماح بمنح هذا السلوك على مضمون هذه لموسائل • فقد تمنح الثقافة الاستمرار في هذا السلوك إذا كان المضمون ممنوعاً أو غير مرحب به •

ج (النوع المتسامح فيه ثقافياً • وينطوي هذا النوع على عدد من وجوه النشاط متعارضة رسمياً ، ولكن القيام بها يتسامح فيه • ويمارس في ظل ظروف ثقافية معينة • ومثل هذا النوع من السلوك

يقف على حافه الانحراف ، والتسامح فيه يكون الى الحد الذى لا يظهر على أنه أصبح يتشكل خطرا على الجماعة أو على الأنماط الاجتماعية المفررة . ومن أمثلة هذا النوع من السلوك تناول الخمر والخشونة وبعض العادات الجنسية والعريضة .

د) أما النوع الرابع وهو المنوع ثقافيا ، فإن الخط الذى يفصله عن النوع السابق دقيق جدا ، لأن التحول من التسامح فيه الى المنوع سهل جدا . والامثلة على ذلك كثيرة ، فمقدير تكتب المخمور جريمة . وقد ينقلب الهوس بالجنس الى قتل للنساء ... وهكذا .

٢ - بدائل المركز : اذا لم يؤدى التعويض الكافى الى بناء مركز أو لا تسمح المراكز الأخرى بتعويض تام ، فإن الأفراد يمكن أن يسمح لهم بالانسحاب من المركز الذى يؤدى الى 'التصدع أو التوتر . وذلك فى سبيل نوع آخر من انشراط الامتثال . ان السماح بالانسحاب من المركز يمكن للفرد من تجنب التوترات التى تترتب عليه كما أن ضروره اتخاذ مركز آخر موافق عليه ثقافيا ضمن الامتثال ويمنع الانحراف . وكلما كان الانتحاء الى المراكز البديلة ممكنا . وفى الوقت نفسه يسمح للأفراد بالتحرك من مركز الى آخر . فإن احتمالات الانحراف تقل الى الدرجة الأدنى .

ويعتبر الانتقال من مركز الى آخر من مميزات النسق المبنى المفتوح : وكذلك المكان الذى يسمح بالتنقل بين أجزائه المختلفة . فالناس لا يفرض عليهم مراكز معينة أو أدوار معينة مع شركاء لا يستطيعون التعامل معهم أو قد يسببون لهم تصدعات وتوترات تؤدى الى انحرافهم . بل ان الناس فى الغالب يبحثون دائما عن المراكز

البديلة الى أن يجددوا واحدا منها يقضى حاجاتهم • أو يسمح بالتعامل مع شركاء أو رفقاء يستريحون اليهم •

وهناك ثمة خطر اجتماعي في اعداد بدائل المراكز ، لأن الناس غد يحركون من هذا المركز الى ذاك دون أن يكونوا مؤهلين فعلا لأى واحد منها من أجل القيام بالدور الذى يناط بكل مركز بطريقة حسنة • وينطبق هذا القول على ذلك العامل الذى ينتقل من عمل الى آخر ، أو الزوج الذى ينتقل من زوجة الى روجه • أو الزوجه لفتى تعسر أزواجها فى خترات قميرة المدى وبنسبه الممنوع للخطر لذى مترتب على مثل هذه الحالات ، ولذلك بضع عقوبات أو حواجر لئلا الحركه نسيب الى المقومات النظامية فى المجتمع • حتى يكون لنيل هذا التدرك جدمه واعبر ومثال ذلك أنه اذ ازدادت حالات الطلاق فى مجتمع زبادة يمكن تفسيرها على أساس عدم حسن استخدام بدائل المراكز • فان الممنوع يقيم الحواجز التى تؤدى الى قفيل نسب الطلاق وذلك عن طريق تصعيب اجراءاته أو احوالة الأمر على جهات من وظيفتها أن تمحص الأسباب الجدية وراء طلب طلاق • وتحاول فى نفس الوقت أن نعمل تكاليف الطلاق باهظلة •

ويجب أن نلاحظ هنا أن بدائل المراكز يمكن أن تؤدى الى نفس التوتر والتصدع الذى تؤدى اليه المواقف الاحباطية • اذا لم يكن عند الناس مستويات متعددة تمكنهم من 'الحكم على حاجاتهم • وبذلك يكون الفرد الذى لا يعرف ما يريد واقعا تحت توتر • لأنه فى هذه الحالة لا يقوم بأى دور يمكن التعرف عليه • وخلاصة القول أن تعدد المراكز والأدوار فى المجتمع يمكن أن يكون وسيلة من الوسائل التى تخفف من حدة الانصراف الذى يمكن أن يتسبب عن 'حساس الفرد

بالمعزلة أو بانسداد الطريق أمامه لتغير الموقف الذى سبب التوتر أو
التصدع فى بادئ الأمر .

ميكانيزمات الحصار والتعويق :

أن الوسائل السابقة التى عرضنا لها ، والتى تعتبر خطوط الدفاع
الاولى لمنع الانحراف أو لكبت مؤثراته ؛ قد لا يفلح فى القضاء عليه .
ولهذا نلجأ الى الوسيلة الثالثة من وسائل الضبط الاجتماعى وهى منع
الانحراف من أن يصبح سلوكا اذا استطعنا أن نجعل مثل هذا السلوك
صعبا أو باهظا .

١ - **تعمير الانحراف :** ومعناه أنه فى سبيل ضمان الامتثال
على الرغم من المؤثرات الانحرافية . نقيم مواقف تمنع تكيف ، المنحرف
واستمراره فى سلوكه لأن الأمر فى هذه الحالة سيكون صعبا ، وحتى
اذا ظهر الانحراف فى الواقع فانه سيكون عديم التأثير نسبيا . ويكون
الجزء السلبي هنا الذى يظهر فى عدم الرضا عن الانحراف
وامكانية قهر المنحرف . من العوامل التى تهيئ
الفرصة وتمهد الطريق امام الامتثال . ومن نتائج هذه الميكانيزمات أن
الناس يمثلون بالرغم من أنفسهم .

٢ - **بهاظة الانحراف :** ومعناه أن الناس قد يبتعدون عن السلوك
الانحرافى اذ كانت تكاليف 'الانحراف أعلى من تكاليف الامتثال . ولعل
هذا هو أحد الأسباب الذى من أجله لا يكون العقاب مناسباً للجريمة
فى كل الأحوال ، ويقول جورج هومانز George Homans ان عدداً
كبيراً من وسائل الضبط التى تعمل بطريقة غير رسمية فى أى جماعة
اجتماعية تعتبر نتيجة لطبيعة تنظيم الحياة الاجتماعية ؛ ذلك أنه لما كان

التسديد و لتبادل متضمنا في تقسيم العمل في الجماعة ، وتجد الحاجات المتكمله وسائل استيعابها عن طريق أنماط التفاعل المقررة ، فان الخروج على مثل هذه التنظيمات والفواعد بقابل من غير شك بالمقاومة .

وترجع هذه المقاومة الى أن التغير في النمط المقرر حين يتسبب فيه عضو واحد من أعضاء الجماعة . فان تأثير هذا التغير يسرى الى الأعضاء الآخرين في تلك الجماعة . ولذلك فان المنحرف في هذه الحالة يخطر الى الامتثال لأن الجماعة نبادر بحرمانه من مراكزه وأدواره التي كان يشغلها أو لتي كان يسعى أو التي كان من المحتمل أن يشغلها في المستقبل .

ولعل اهتمام هومانز بوسائل الضبط غير الرسمي يرجع الى أنه كان يركز جماعات صغيرة وبسيطة التركيب نسبيا . ولكن المجتمع الحديث لا يمكن أن يكف المنحرف أو أن يمنعه بحرمانه من مراكزه وأدواره عن طريق الجماعة التي ينتمي اليه نظرا لاتساع نطاق المجتمع الحديث من ناحية ولتعدد أنماط السلوك المقررة من ناحية أخرى . ومن ثم فان غايته عدم الرضا الاجتماعي كوسيلة من وسائل الضبط نقل بالضرورة . ونحن هنا لا ننكر أهمية عدم الرضا الاجتماعي وانما ننبذ به دورا جزئيا في منع الانحراف .

ويلاحظ أن المجتمعات الحديثة تعتمد اعتمادا متزايدا على وسائل الضبط التنظيمية التي تظهر في الجيش والمدرسة والمصنع والجماعات المنظمة التي يكون لكل منها وسائلها في الضبط التي تناسب أنماط السلوك فيها والأهداف التي تسعى اليها . كما أن المجتمع بصفته عامه

يعتمد على القانون 'الذى يضع القواعد العامة لضبط المظاهر العامة من سلوك الأغرد بغض النظر عن انتماءاتهم الجماعية ، ولهذا يعتبر القانون فى المجتمعات 'لحديثه من أهم وسائل الضبط الاجتماعى وأكثرها عمومية وأشدما إلزاما وأكثرها فاعلية فى منع الانحراف وفى الوصول الى السلوك 'لامتنالى بصفة عامة •

٣ - أهمية القانون : عندما يكون المنحرف من وجهة نظر الرأى العام غير قادر على اظهار انحرافه فانه مع ذلك يظل متربصا بالانحراف . ولذلك يجب أن يبعد عن مسالك الانحراف عن طريق التهديد بالعقاب لبدنى أو نسجن أو نفى أو الاعدام • وتكون مثل هذه الوسائل فى الضبط الاجتماعى بين الجماعات الثانوية نظامية . بمعنى أنها تحدد فى شكل ميكانيزم رسمى يسمى القانون • وعندما يصبح القانون منطويا على جميع الميكانيزمات التى تؤهل لمنع الانحراف وعقابه ، فانه ينطوى بالضرورة على مراكز من شأنها التحدى عن المنحرفين والحكم عليهم وعقابهم . وكلما زادت قواعد القانون دقة زادت ضرورة التخصص فيه لمواجهة كل أنواع الانحراف والمنحرفين •

ولما كان القانون ينطوى على 'العقاب ، فانه يكون عاملا كافا عن الانحراف وله فاعلية فى ظل أربعة شروط هى :

أ (يجب أن يكون العقاب قاسيا بدرجة كافية ليعيد التوازن بهدف الوصول الى الامتثال •

ب (يجب أن يكون مباشرا وغوريا بدرجة كافية ليربط فى الأذهان العلاقة لتوثيقة بين العقاب وبين الانحراف •

ج (يجب أن يكون واحدا سببا ، بمعنى أن يطبق على جميع الأشخاص الذين يرتكبون انحرافا معينا .

د (يجب أن يكون مؤكدا وموتوقا به لتصبح للشرط الأخرى فاعلية محققة .

ولما كانت هذه الشروط متساندة وتوقف تطبيقها على اعتبارات متعددة يتعلق بعضها بالقيم . فانه من الصعب أن نحدد الفاعلية النسبية لأى منها أو امكان تطبيقها جميعا الى أقصى درجة من درجات 'كفاية'.

وخلاصة القول أن الضبط الاجتماعى ضرورى لمعالجه الفتسل فى التنسئة الاجتماعية ؛ كما أنه من ناحيه أخرى يشحذ همهم أولئك الذين تعلموا دروس هذه التنسئة جيدا . ويلاحظ أن العمليات الرئيسيه المنضمنة فى التنسئة الاجتماعية والضبط الاجتماعى واحدة تقريبا. وعلى الأخص البناء واللوم والمكافاه والعقاب على السلوك الذى يحوز الرضى أو لا يحوره على التوالى .

وكما رأينا من الدليل السابق لمبكرمات الضبط الاجتماعى . نستطيع أن نقول أن الجزاءات من ثلاثة أنواع : جزاءات غزبائية واقتصادية ونفسية اجتماعية ، ويلاحظ أن الاسان يستخدم الجزاءات النفسية الاجتماعيه أكثر من استخدمه للجزاءات الغزبائية لأنه كائن ثقافى فى المحل الأول . وتقوم اتصالات مع الآخرين على الرموز . ونحن لا نستطيع أن نفضل هذه الأنواع الثلاث من الجزاءات فى الواقع . لأنها مرتبطة بطرق متعددة ، ولهذا قد يحكم القاضى بالغرامة أو قضاء عدة أيام فى السجن ، ومن المسائل الهامة التى يجب ألا تغيب عن بالنا أن الضبط الاجتماعى يستخدم العقاب ؛ ولكن العقاب يكون

أشدّ وعىا على النفس فى حالة الانحراف من المكافأة فى حالة الامتثال ،
ومتال ذلك أن العقاب الفيزيائى لا يمكن مقارنته بالمكافآت المادية .
خالتد على اليد أو القبلّة أو العناق علامات على الرضى ولا تتضمن مسرة
فيزيائية يمكن أن تقارن بالألم الفيزيائى عند العقاب البدنى •

فاعلية الضبط الاجتماعى :

ناقش عدد من المؤلفين موضوع الأثر الذى تتركه وسائل الضبط
الاجتماعى فى الحصول على مزيد من الامتثال داخل الجماعة أو المجتمع،
وقد ساقوا فى هذا الصدد أمثلة عديدة تؤيد اتجاهاتهم المختلفة •

ويمكن أن نحصر هذه الاتجاهات فى اتجاهين أساسيين :

الاول : أن فاعلية الضبط الاجتماعى تتوقف على أدواته المختلفة ،
أى أنه كلما زادت هذه الأدوات نفاذاً الى الأفراد واصطبغت بالطابع
الرادع فى أكثر الاحيان . ظهرت آثار الضبط الاجتماعى فى التقليل من
نسب الانحراف وخاصة ذلك النوع الذى يكون فيه اعتداء جسيم على
المعايير الاجتماعية ذات الطابع العام ، ويدعم أنصار هذا الاتجاه موقفهم
بقولهم أننا نريد وسائل ضبط فى المجتمع لتحديث لها قوة القهر والالزام
التي كنت للوسائل العرفية فى المجتمعات القديمة أو البسيطة •

وواضح أن هؤلاء يؤكدون على أهمية القانون وضرورة توسيع
نطاقه وتحديد قواعده بحيث يكون صالحا لمواجهة أى انحراف مهما
صغر فى المجتمع رعاية للنظام والامتثال •

والثانى : ذلك الاتجاه الذى لا ينكر أهمية وسائل الضبط الاجتماعى
فى الوصول الى درجة من الامتثال عالية ، ولكن مؤيديه يرون أن الفاعلية

النهائية للضبط الاجتماعي تتوقف على طبيعة الجماعة من ناحية ، وعلى
سمط التنشئة الاجتماعية من ناحية أخرى . ولذلك يحاولون أن يركزوا
أنظارهم على الظروف الجماعية التي قد تؤدي إلى الانحراف أو إلى
الامتثال ومثال ذلك قولهم :

انه كلما كانت الجماعة محببة الى الفرد أزدادتفاعلية وسائل
الضبط الاجتماعي في رد الفرد الى طريق الجماعة المرسوم ، ومثال ذلك
أن أحد عوامل 'انجراف' الأحداث ترجع الى أن الحدث لا يتطابق مع
والدبه . ومن ثم لا يقدر عضويته في جماعته الاسرية ، لأن 'لأت' هو
رمز السلطة وعندما يعارض الطفل أباه فإنه غالباً ما يعارض كل رموز
السلطة 'الأخرى' مثل الشرطة والغضا وحراس السجون . وربما كانت
معارضة الحدث لولده تهدت طريقه تجعل شعور الطفل يتحول بحسه
عامة الى نوع من 'الاحساس بأن المجتمع كله يقف حده' . ومن ثم تنمو
عنده اتجاهات العصيان وبصبح متأثراً بالرغبة في الانتقام . كذلك
تتوقففاعلية الضبط 'اجتماعي' على استقلال الجماعة بمعنى أنه كلما
زاد استقلال الجماعة قلت غرض الانحراف . وزادتفاعلية الضبط .
وتقد ذلك أنصار هذا الاتجاه على قولهم هذا بدراسات مقارنة أجريت
على عدد كبير من الجماعات والمجتمعات المحلية تمثل ثقافات مختلفة
وتتدرج في درجة استقلالها . كما أنهم وجدوا أيضاً نتيجة لدراساتهم
لمدة جماعات مختلفة البناء والوظيفة في مجتمع معين : أن 'الأوامر'
المتعارضة أو التوجيهات غير المتناسقة تؤدي الى العصيان أو 'الإذباط'
وفي هذا المقام تبينوا أن الأوامر ذات الطابع الإيجابي والمتناقضة في
الواقع تؤدي الى زيادة نسبة العصيان : كما أن الأوامر السلبية تؤدي
الى الكبت وإلى المظاهر العصبية .

ان كلا الاتجاهين السابقين لا يملح كل منهما على حدة لبيان العوامل الاساسيه التى من شأنها أن تؤدى الى فاعلية أكثر فى وسائل 'الضبط' الاجتماعى . ذلك لأن الاعتماد على مجرد الوسائل للوصول الى الامتثال داخل الجماعة دون معرفة بطبيعتها يؤدى الى عدم ادراك الأداة المناسبة لانحراف معين أو لجماعة بعينها .

كما أن الاتجاه الآخر يركز اهتمامه على التنشئة الاجتماعية وطابع الجماعة ينسب شيئا هاما ، وهو أن عمليات التنشئة الاجتماعية نفسها تعكس درجات متفاوتة من الضبط الاجتماعى ، وأن بناء لجماعة ووظيفتها ينضمن بالضرورة طريق الوصول الى أهدافها وأسلوب الدفاع عنها ووسائل تذليل الصعوبات التى تقف فى وجهها ، وهى كلها من غير شك أساليب فى الضبط الاجتماعى .

وحقبة الأهر أن فاعليه الضبط الاجتماعى نوعف على مزج دعاوى 'الاتجاهين معا ، وينأيد هذا بوضوح فى المجتمعات الحديثة التى تجمع من 'الفانون أو بصوصه من تعديلات أنما يتم لموجهة التغير'ت التى تحدث فى الجماعات المختلفة المكونة للمجتمع والمرع الحديث يضع فى اعتباره دائما ضرورة استقرء الظروف الاجتماعية والاقتصادية و لسياسية ليكون لتشريع ماعليه . ومن الأدلة على ذلك أن كثيرا من التشريعات ولدت ميتة لأنها جاءت غير معبرة عن طبيعة الاحوال الاجتماعية وغير متمشية مع حقيقة الظروف التى وضعت من أجلها .

المتضمنات الاجتماعية للضبط الاجتماعى :

من المناسب هنا كما يقول أجبرن ونيمكوف أن تشير الى بعض النتائج التى تترقب على الضبط الاجتماعى ، لأنها تلقى مزيدا من

الضوء على علاقة الجماعة بالفرد من وجهة نظر أدوات الضبط الاجتماعي .

١ - يحظى 'لنحرفون باهتمام الجماعة أكثر مما يحظى الممثلون . ذلك أن الجماعة تشغل بمن يعتدى على المعايير أو أن يتنكب الطريق السليم أكثر من انشغالها بالأشخاص العاديين . والامثلة على ذلك عديدة فالطفل المشاغب يأخذ من وقت العائلة واهتمامها أكثر من الطفل الممثل ، وكذلك الطالب لذي يحاول الخروج على نظام الجامعة ، ومن يتبع مناقشة مجالس الكليات والجمعيات يجد أن جزءا كبيرا من نشاط هذه المجالس يخصص لمعالجة مشاكل الطلاب المتخلفين أو المشكلين .

٢ - ينذر أن يرتفع الفرد فوق مستوى جماعته ، ومعنى ذلك أن الجماعة تضع الحدود وترسم الاطار الذي يحدد مدى اختلافات السلوك عند أعضائها . ولهذا يكون السلوك موافقا عليه إذا تم في أي ناحية من نواحي هذا الاطار . أما إذا خرج عليه فإن أعضاء الجماعة يحاولون رده ، وقد عبرنا عن هذه النقطة من قبل بقولنا ان الجماعة الانسانية محافظة بضبعها ، ومع ذلك فإن درجة التغير في السلوك لا تتأثر بالاختلافات في معايير الجماعة فحسب ، بل تتأثر بالدرجة التي يطابق الفرد نفسه 'ليها مع الجماعة . كما أن درجة التغير هذه تتوقف أيضا على مبلغ القهر الذي تمارسه الجماعة في سبيل امتثال أعضائها لها . وفي المجتمع الحديث قد ينتقل الفرد من جماعة الى أخرى سعي وراء اطرار أوسع للسلوك إذا تبين أن جماعته المفضلة قد ضاقت به .

٣ - الجماعة أحد الوسائل لفعالة لتغيير سلوك الفرد : ومعنى ذلك أن الأفراد الذين يظهرون حساسية شديدة لأساليب الجماعة في

الضبط الاجتماعي يكونون أكثر استجابة للتغير إذا تم عن طريق هذه الجماعة .

٤ - الجماعة ككل أكثر حثا على النظام وأشد غايلية في الوصول اليه من قائد أو زعيم محلي ، ويرجع ذلك الى أن الجماعة أكثر قدرة على فرض الضبط على سلوك أعضائها من فرد ينشط به سلطة ويوكل اليه هذا الضبط وجريا وراء تطبيق هذه الفكرة عمليا تعمل المدارس على المحافظة على النظام عن طريق اعطاء بعض وسائل الضبط لعدد من التلاميذ ليراقبوا سلوك زملائهم ، وقد لوحظ أن التلاميذ يكونون أكثر استجابة لهذه القيادة الجماعية من زملائهم إذا قورنت باستجابتهم للسلطة المركزية التي قد يمارسها ناظر المدرسة .

الفصل الثاني عشر

فهم المجتمع في مفترق الطرق

مقدمة :

ان ما سوف نقوله الآن كلمة ضرورية هي في مواقع مجموعة انطباعات تتناول علم الاجتماع ككل ، وهذا الكلام لم يتبلور بعد ليرتفع الى مستوى النظرية الكاملة ، ولكنه وجهة نظر . ان علم الاجتماع بوضعه الحالي في البلاد الغربية يعتبر ثمرة من ثمار الرأسمالية : وسلاحا في يد الرجعية والامبريالية لمساندة 'يديولوجية معينة ولتحويل الانظار عن الابعاد الحقيقية للنضال الاجتماعي والاقتصادي .

ان لنا نقاشا بعد التغييرات البنائية التي حدثت في مجتمعنا وامتدت الى القيسم والمفاهيم : ايطل علم الاجتماع على صورته الحالية أم ينبغي أن نهاجمه لنفيده أو نعدله باعتباره أداة انهزامية بوضعه الحالي في مجتمع اشتراكي يسمى الى تحقيق حياة أفضل ؟ ان ما باتينا من الغرب الاوربي ليس كلاما نهائيا له طابع المسلمات . بل يجب أن تكون لنا القدرة الخلاقة . وأن يكون لدينا شجاعة النقد البنائين . أن نهدم بناء قديما غقد كل مقوماته ، لنقيم بناء جديدا يعبر عن الطابع الجديد لمجتمعنا ويترجم عن التغيرات العميقة التي تحدث في كل ميادين الحياة .

حدد حدس . . كاييم معالم علم الاجتماع الغربى وملاه بكثير
من المناهض .

١ - محاوله حدد الحواص الاساسيه للظواهر الاجتماعيه فطمس
فعاليله الانسان وجعله عبداً لمصير مجهول عن طريق ما سماه بخاميه
التلقائيه لظواهر المجتمع ، ومعناها أن الناس يخرجون الى العالم وهم
لا يملكون ألا أن يكونوا ازاءه سلبيين يقبلونه على علته . اذن
علاقه والراسماليه والفقر والبضاله أمور تلقائيه علينا أن نقبلها لأن
المجتمع سابق علينا لم نضعه ولا نملك القدرة على تغييره .

٢ - وقال أيضا ان الظواهر الاجتماعيه جبريه أى أنها سيف
فسلط على رقاب الناس ويد ثقيله تهوى على رؤوسهم وهم ليسوا الا
حورا متساويه متكرره فى مرآة المجتمع .

والواقع أن المناضل فى هاتين الحاصيتين يلتمس أن دور كاييم أراد
أن يكبل الانسان بالأغلال ويعطل حركته فى سبيل نخطيط مستقبله .
ويقوض كل احتمالات التغيير الثورى . لمحلحه من مثل هذا الكلام ؟
اننا تعلم جيدا أن المجتمع يمكن له بارادة قوية وعزم صادق ومجموعه
من المناضلين المخلصين ، ألا يفتخر أبعاده ومستقبله فحسب بل يغير
حركة التاريخ ، فكيف 'ذن تُسكت على منطق صور كاييم حتى الآن ؟
وكيف تسمح لأرائه أن تتسلل إلى عقولنا فتفسد تخطيطنا وقيمنا
وتعطل ارادة الانسان لاصلاح شؤون المجتمع .

٣ - حاول أن يطمس معالم عقيدة الانسان وأن يحول الايمان
الى مجموعه من الاجراءات والمخاوف ، وبذل كل طاقته المنطقية فى تأليه
المجتمع . ان معظم كتب علم الاجتماع الأوربيه الموجوده فى مكتباتنا

تقدم لنا دراسات تطبق على الظروف التي توجد فيها المجتمعات لأوربية ، وهذه الظروف لا تتفق مع الظروف التي نحيها ، فالكذب الأمريكى مثلا تحاول أن تفهمنا أن الاسلوب الأمريكى فى الحصة هو الاسلوب المثالى وأن الديمقراطية الأمريكية هى التعبير الصحيح عن حرية الانسان وأن الطبقات المتصارعة أمر لا مفر منه ، وأن هناك تمييزا بين البشر على أساس الجنس واللون . وأن هناك قيما كانت انحلالبة فى ملازمة للحياة فى المجتمع . كيف نقتنع بهذا الكلام وكيف يمكن تطبيقه على واقع مجتمعا رغم اختلاف التاريخ والظروف والواقع الاجتماعى .

ان علم الاجتماع علم حقيقى . ولكن هناك فرق بين منطق لعلم وحقائق العلم ، فمنطق العلم لا يختلف عليه اثنان مهما كان لونهما وأبدولوجيتهما . ولكن ابراز حقائق معينه وربطها وتدليلها واستخراج نتائج معينة منها هو الذى يجب أن ننتبه له تماما .

من أجل هذا يجب أن تكون لدينا فى بلدنا الحقائق الخاصه بنا والتي استخرجناها بأيدينا من واقع حياتنا وظروفنا ، وعن طريق هذه الحقائق الواقعيه يمكن أن نخرج بتحليل علمى متصل بمجتمعنا . لقد آن الأوان لأن نطارد كل هذه التسلسلات الفكرية التي تهدف الى ربطنا بعجلة مجتمعات أخرى ، وأن الأوان أيضا لأن نجتمع لاجراج علم اجتماع شتراكى عربى ، أما متى يتحقق ذلك ومتى نتخلص من هذا الاعتماد على حقائق الغير فأمر يتعلق باعادة تصحيح موقف الدراسات الاجتماعية وتخطيطها فى مجتمعنا . فإذا كن لنا أن نشير اشارة عابرة الى طريق الخلاص والوصول بالعالم الاجتماعى عندنا الى استخدامه فى سد ثغرات التخلف فأننا نرى ضرورة اعادة النظر

في هذه القسمة المخيرة بين العلوم الاجتماعية التي شتتها في أذهاننا علماء لغرب . فعلم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم الاجتماع هم في حنبذه الأمر علم واحد فلا اقتصاد دون سياسة ولا سياسة دون اجتماع ، لأن المجتمع كل يتفاعل ولا يمكن أن نقسمة الى مناطق نفوذ .

ان المجتمع الذي نعيشه تتفاعل فيه القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ثناء واحد . لا يمكن أن نفهم أهداف المجتمع دون أن نسهم الاتجاهات السياسية وأن نكون على بينه من غدرته الحالية والمستقبلية في الإنتاج ، فادا حسب الى مستوى الفرد فاسا لا سنضع معرفه ظروعه الاجتماعية أو النفسه بمعرل عن قمه ونظرتة للعبادوكفاده من أحل البقاء . هذا لفهم لابد أن يعتمد على مفومات اجتماعية وسياسية واقتصادية معا . ولهذا فاننا في مجال الاجتماع لا يجب أن نذهب بالنفسير الى النطاق الضيق فمعرل السياسة والاقتصاد عن محرى الاحداث الاجتماعية . كذلك يجب أن نكون لعلم الاجتماع السدره على فهم الارباب والتحدعات والنحدياب التي تمخبط عن التغبر الاجتماعي وأن يكون عوبا للتحطط وعاملا محابيا في التثمية الاجتماعية والاقتصادية .

محاولة لآبد منها لتحديد المفوم العلمى لدراسة المجتمع :

ادا كنا سنحاول محاولة صادقة في اخراج علم اجتماع بالمعنى السابق فهناك ثلاث طرق :

١ - التثبت من المنهج ووضوحه في الأذهان لتعرف المداخل والمخارج وننمى قوة النقد عندنا .

٢ - يجب أن نغير مضمون أدوات البحث (طرق البحث

الاجتماعى) وخاصة فيما يتعلق ببناء الاستثمارات المتنوعة من حيث موضوعاتها وأهدافها •

٣ - نذهب الى المجتمع باحثين لجمع أكبر قدر من البيانات التى تسمح لنا بإعادة صياغة علم الاجتماع من جديد ، فالحقيقة التى درسناها بأنفسنا هى المخلص لنا من كل التسللات التى تأتى داخل كتب ضخمة ويقال أنها ثمرة الفكر الأوربى •

والمنهج فى علم الاجتماع هو المنهج العلمى سواء تناول الطبيعه أو الكائنات الحية أو ظواهر العوالم التى من غوقنا ولذا غالباً عن خصائص المنهج هو النقطة الاولى فى بداية التعرض لهذا الموضوع •

لكن تثار هنا مغالطة يجب أن نتنبه اليها وهى أن الحقائق كحقائق لا صلة لها بالعلم بمعنى أن العلم مجموعة من الخصائص العقلية منفصلة انفصال تاماً عن الحقائق التى تصنع العلم • هل يمكن فى الواقع لعلم أن يقوم منعزلاً عن الحقائق الا اذا كان نوعاً من التصور الذى لا يرقى مطلقاً الى مرتبة اليقين ان العلم مرتبط بمجموعة الحقائق التى يعالجها ولا يمكن أن نفصل أحدهما عن الآخر وربما كان هذا الفصل بين العلم كخزير مجرد والحقائق كواقع هو الذى أوقعنا فى الخطأ • والنقطة الثانية القول بأن العلم لا وطن له وقد يكون هذا صحيحاً بالنسبة لمسائل المنهجية العامة أو بالنسبة لبعض النظريات والمكتشفات الطبيعية والبيولوجية • ولكن الامر فى النظرية الاجتماعية يختلف باختلاف المجتمعات التى هى المعمل والمادة فى نفس الوقت •

قد يكون المنهج العلمى من أصعب المسائل التى يجب أن يتناولها الباحث لأن كثيراً من المشاكل يمكن أن تحل اذا توغرنَا الوضوح

المنهجى وتحليل الحقائق تحليلًا سليماً ، وهو إلى جانب ذلك يعطينا الخطوات الضرورية التي توصلنا إلى أى دراسة مهما كانت واسعة أو منشعبة ، أو بمعنى آخر أن المنهج العلمى هو دليل العمل لذى يجب أن يكون بين يدى الباحث باستمرار ليتمكن بمعاونته من :

١ - اختيار موضوع الدراسة بطريقة تؤدى إلى تقدم العلم من ناحية وإلى فهم المجتمع والسيطرة على مشاكله من ناحية أخرى .

٢ - تحديد المسائل التى يجب أن تدرس خلال البحث حتى يمكن أن نلقى أضواء عميقة على موضوع الدراسة .

٣ - اختيار الأداة الصالحة للبحث والتى يمكن أن تعطينا معلومات على أعلى درجة من النبات والصدق .

٤ - القدرة على ربط الحقائق بعضها ببعض واستخراج النتائج العامة منها .

٥ - إمكان تخطي العقبات التى قد تنشأ من الحاجة إلى معلومات أخرى قد لا تتوفر فوراً لدى الباحث ؛ الأمر الذى يضطرننا إلى بحث العناصر المتداخلة للمشكلة موضوع البحث والتى قد تكون راجعة إلى نقص الدراسة فى ميادين أخرى من مبادئ البحث فى المجتمع .

هذه النقاط الخمسة هى التى يجب أن تكون فى الإذهان عندما نتناول دراسة المنهج العلمى فى الدراسات الاجتماعية . وقبل أن نتكلم عن كل نقطة يجب أن نشير إلى بعض الحقائق الديوية المتعلقة

بموضوع علم الاجتماع ونظرتة المحددة للحياة الاجتماعية وطرقتة في التفسير لأن كل هذه النقاط تحمل في ثناياها عمليات منهجية أساسية .

١ - نحن نسلم بأن الطريقة العلمية لدراسة أى موضوع من موضوعات العالم الطبيعي أو الاجتماعي لا تكاد تختلف الا قليلا بمعنى أن الخط العام لتفكير العلماء ينبعث من مصدر واحد ويسير في اتجاه واحد ويحقق أغراضا متسابهة . متال ذلك أن الباحث المنشغل بدراسة موضوع من موضوعات الطبيعة أو الكيمياء أو الحيوان ليس حرا في أن يبحث كما يريد ولكن عليه أن يسير في خطوات معروفة متفق عليها فيبدأ من الملاحظة ويستعين عليها بما هو موجود من أدوات متعددة تمكن من تعميق الملاحظة تلى أبعد مداها ، ونتيجة الملاحظة مجموعة من الحقائق كثرت أو قلت ، ولكن هذه الحقائق يجب ان نعالج معالجة معينة لا يجد الباحث نفسه حرا ازاءها . وانما ينبغى عليه أن يصنفها تصنفا خاصا معروفا لدى الباحثين جميعا حتى يمكن للمحقق بعد ذلك أن يجد الطريق واضدا . الأمر الذى يؤدي الى تقدم العلم نظرا لمتتابع جهود العلماء في نفس الميدان . فالعلم لا يمكن أن يتقدم اذا بدأ كل عالم من نقطة صفر في دراساته . وعملية التصنيف هذه تقودنا الى نوع من الوضوح فيما يتعلق بترتيب الحقائق واتجاهها في نهاية الأمر ، ومن هذا الوضوح يستطيع العالم أو الباحث أن ينتهي الى الهدف النهائي من البحث وهو النتائج العامة التى تصاغ في كل حالة حياة نظرية محددة بأسلوب معين ، والعالم لاجتماعى حين يتعرض لموضوع يتصل باتجاهات الأفراد أو بطبيعة تكوين الجماعات أو حين يتعرض لدراسة أزمة من الأزمات الاجتماعية فإنه لا يجد مفرا من أن يتبع الخطوات السابقة وان اختلف في طبيعة المعالجة نظرا لاختلاف الموضوع في كل حال .

٢ — هناك غارق بين عمل الباحثين في العالم الطبيعي وبين
 اباحثين في العالم الاجتماعي ينصب على شخصية الباحثين أنفسهم
 باعتبارهم أبناء مجتمع معين يعيشون في ظل نظام ثقافي خاص . وهنابرز
 العلماء مسألة الموضوعية ، أى اتجاه العالم نحو دراسة موضوع بعينه
 وموقفه منه . ومن غير شك تعتبر الموضوعية في العلوم الاجتماعية
 وموقف العلماء من المسائل المدروسة مسألة تستأهل النظر والتدقيق
 لأنه مهما بالغنا في الموضوعية فإن لعالم لا يمكن أن يتجرد نهائيا من
 عواطفه ومؤثرات تنشئته الاجتماعية لأولى . الأمر الذى قد يلون
 طبيعة الدراسة من حيب اختيار الموضوعات ومن حيب النتائج العامة
 والتفسير وخاصة عند ربط الحقائق بعضها بالآخر . غالبالبحثون في الهند
 مثلا لا يستطيعون ان يتفاعلوا مشاكل الأدبان واللغات المتعددة وما
 يترتب على هذا من ابعاد اجتماعيه متسعة قد تؤثر على كيان البناء
 الاجتماعى فى مجتمع كبير كانهند . كذلك قد يؤثر على العلماء تاريخهم
 العلمى خصوصا اذ انهمى كل مهم الى اتجاه مددد نابع من توجبه
 انجلبزي أو غرنسى أو روسى . وهما تبين من الدراسة الممارسه
 للأبحاث الهندية عددا كبيرا من المصارفات ، فبعض هؤلاء الباحثين
 يفضلون دراسة تكامل المجتمع الهندى من وجهة نظر ندويب الفوارى
 الدينية ومحاولة الوصول الى 'الوحده الدينيه بابعاد العقيدة عن
 لعلاقات الاجتماعية والتحدث بلغة يرتضيها الجميع كاللغة الانجليزية.
 وقد يلمح بعضهم من خلال دراساته أن الهند الكبيرة يجب أن تقسم
 أفساما كثيرة لأن كل جزء يمثل مجتمعا بخصائصه المعروفة . كذلك
 نتبين من خلال المقارنة مدى تأثير الباحثين بالعوامل السياسية التى
 تلون البحث وتعضيه طابعا خاصا . فاذا أضفنا الى ذلك أن البحوث
 الاجتماعية فى كافة انداء العالم باهظة لتكاليف خصوصا فى العمل

الجماعى وأن هذه التكاليف تدفعها المؤسسات الأهلية أو الحكومية .
فننا نتوقع أن تكون اتجاهات العلماء سائرة بطريقة لا تتعارض مع
اتجاهات هذه المؤسسات أو الحكومات ، فإذا مولت مثلا مؤسسة فورد
بحوثا اجتماعية فهل نتوقع أن تأتى هذه البحوث خاصة فى ميدان
العمل بنتائج تبين عساد استغلال فائض رأس المال وضرورة توزيعه
وضرورة أذابة الفوارق بين الطبقة العاملة والمستغلة ؛ أننا لا نتوقع
هذا . بل أن كل الدراسات التى تأتىنا من أمريكا معولة عن هذه
المؤسسات تؤكد سلامة البناء الاجتماعى الأمريكى وطبيعته وتنفع من
خايل لنتائج أفكارا خاصة عما يزعمونه عن الديمقراطية الأمريكية
وعن سلامة السلم الاجتماعى وعن نظام الطبقات ، وما الى ذلك من
المسائل التى تساند بطريقة مباشرة الوضع الاقتصادى فى الولايات
المتحدة الأمريكية لذى قد يكون مناسباً وصالحاً لها .

اذن لا مفر أمامنا من التسليم بأن الباحث فى المجتمع رضى أم لم
يرضى يخضع لتأثيرات عديدة خاصة اذا كانت طريقته فى دراسة العلم
القيام بالبحوث الاجتماعية التى تكشف عناصر المسحة والمرضى فى
المجتمع . وليس معنى هذا أن الموضوعية فى البحث غير متوفرة على
الأطلاق لأنها قد تكون ظاهرة فى عدد من الدراسات التى لا تتصل
بالنظام الاقتصادى أو السياسى اتصالاً مباشراً ، ولكن المأمول فى
المستقبل أن يتلقى العلماء فى كل مكان فى العالم على طريقة خاصة
تؤدى الى تحديد المفاهيم وتحديد مستويات الدراسة بحيث تجرد
الموضوعية مكاناً ملائماً يمكن أن يغذى موضوعات البحث العلمى بأمال
جديدة للوصول الى الحقيقة الاجتماعية بإبعادها المتعددة .

٣ - ن تطور علم الاجتماع الآن يسمح لنا بالقاء نظرة نافذة

على اتجاهات الدراسة تمكنا أن نعلن ونحن مقتنعون أن الدراسة تخضع لنظام أيدولوجي مددد ولهذا نستطيع أن نقسم العالم من هذه الزاوية إلى أربعة أقسام رئيسية :

أولا - القسم الانجلو امريكى :

ويتكون من الدول التى تدور فى دائرته وكلها تأخذ بالنظام الرأسمالى بطرق تلتقى فى نوايه الأمر حول اغشاح الطريق أمام رأس المال الفردى من أن يتحرك دون عيْد سواء فيما يتعلق بالانتاج أو توزيع الفائض بعد ذلك وأننا لنجد علم الاجتماع فى هذه البلاد يتحرك فى إطار محدود ينفع من تعاليم أوجست كونت وأميل دوركايم وماكس فيبر، والى حد ما لفريدو باريتو . وكل هذه التعاليم تدور فى حلقة واحدة ، مؤداها أن ارادة الانسان ليست بالانطلاق الذى يمكن معه تغيير المجتمع وأن الأفراد وهم ورتة النظام الاجتماعى ليسوا الا صورة متكررة للارتباط بين النظامين الثقافى والاجتماعى . الخلفى فى نفس الوقت لمؤثرات تاريخية وأيدولوجية محددة وعند تمخض هذا الفهم عن اتجاهات مدددة فى علم الاجتماع أصبحت تعتبر بديهيات أو مسلميات يجب التسليم بها وعدم مناقشتها أو وضعها موضع الدراسة .

١ (وجود سلم اجتماعى سهل الحركة يصعده أو يهبئه الأفراد بجهودهم الفردية دون رقابة من أجهزة الدولة - وعمل الدولة فى هذا المجال حماية النازلين والظالمين دون التدخل فى المساليم التى قد تتخذ طابع الصراع أو المنافسة الشديدة أو الأتانية المطلقة أو طابعا أخلاقيا لا ينتمى بالوسيلة فى سبيل الهدف .

ب (وجود نظام للطبقات لا يقوم على أبعاد اقتصادية وانما يقوم على ما يدعون من مقومات اجتماعية تعكس مركزا محددا في الاطار التشريحي للمجتمع ، بمعنى أن أوضاع الناس في الحياة كتجاذبهم وتنافرهم انما يقوم على مفضلات تنبع من اعتبارات اجتماعية خالصة .

ج (وجود نظام للضبط الاجتماعي يتحرك بطريقة تنبع من الفرد وتتم بالجماعة الى أن يصل الى الدولة ، بمعنى أن مسؤولية الضبط الاجتماعي لا تنبع من أجهزة مركزية لها أن تفرض أنواعا من القواعد والمستويات الموحدة بين الناس وانما ينبع من مصالح ورغبات جماعات بعينها في المجتمع ، ومن أجل هذا يسمح مثل هذا النظام لبعض الجماعات التي تملك رأس المال وتحتكر وسائل الانتاج أن تقوم في النظام الاجتماعي بمثابة الجماعة الضاغطة أو الموجهة التي تحاول جر بقية الجماعات وراءها وتفرض عليهم نوع الضبط الاجتماعي الذي يتلاءم مع مصالحها .

د (وجود نظام الرعاية الاجتماعية ينبع من احساس الأفراد بمسئولياتهم النسبية عن تخلف أفراد آخرين وسقوطهم في معسرة التكيف الاجتماعي . بمعنى أن حل المشاكل الاجتماعية على المستوى الفردي متروكة لحرية الأفراد ولا احساسهم بفزع الخير والاحسان . وينعكس هذا على تصرفات المؤسسات الاحتكارية في مثل هذه المجتمعات عندما تلقى بنسبة ضئيلة من فائض رأس المال لتستخدمه الجمعيات الأهلية فيما يسمى بالنشاط الخيري لمواجهة مشاكل المجتمع مواجهة رأسية .

هـ - وجود نظام للتخطيط بكل مستوياته لا يخضع للدولة ولا

يسبق من فكرة مركزية ، وإنما يترك للمهتات التي يعينها الأمر اذا رعبت بحيث يحقق التخطيط في نهاية الأمر مزيدا من الارباح ومزيدا من السعور ولا تتدخل الدولة في توجيه التخطيط لا عدما تبدو في الاضيق أزمة مالية أو تهديد خطير لكيان الدولة في العالم ، ومع ذلك لا يكون التدخل الا بحذر وفي الحدود التي لا تتعدى حرية الأفراد المطلقة في توجيه نشاطهم الاقتصادي .

ولقد دارت أبحاث علم الاجتماع في فلك هذه الاعتبارات وامتلأت بطون الكتب بهذه التوجيهات الأيديولوجية . وتعلم منها كثيرون حتى خيل اليهم أن هذا هو منطق العلم وأن هذا هو طبيعة الحال ، وإدعوا أن هذه التوجيهات قيما وأساليا في البحث الاجتماعي . أصبحت تعتبر نموذجا في كثير من بلاد العالم التي لم تلتفت الى هذه المؤامره الاستعمارية .

ثانيا : القسم الماركسي الثوري :

ويضم الدول التي جعلت من تعاليم ماركس وانجلز أساسا للحكم وقاعدة للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهي نفوم على الاعتبارات "لآتية من وجهة نظر على الاجتماع .

١) أن تاريخ المجتمع يعكس صورة صادقة للصراع بين طبقتين في بناء المجتمع : طبقة مالكة لكل شيء وطبقة ليس بحسدها أي شيء . الأمر الذي ترتب عليه أنه كلما زاد عدد السكان وزاد العلم تقدما وزاد التصنيع انتشارا تقوم كثير من المصاعب والمواقف أمام الملايين من العاملين ، وكلما زاد الزمن زادت الطبقة المالكة طغيانا وزادت الطبقة العاملة بؤسا وانحرافا . والصراع في رأى الماركسية لايد له من حل .

والحل يأتي عندما يصل السخط الى نقطة الانفجار أو نقطة الانطلاق فتندلع الثورة ويحل العمال المصانع يديرونها ، ويقيمون حكما يمثل مصالحهم ويبدأون في اقامة مجتمع جديد .

ب) الثورة الماركسية في حد ذاتها عبارة عن ثورة اقتصادية في المدل الاول وأن اتخذت طابعا ثوريا عنيقا في أول مراحلها الا أن تغير الأساس الاقتصادي للمجتمع يستتبعه تغيرات واسعة النطاق في ترتيب العلاقات وأسس البناء الاجتماعي .

ج) تملك الدولة كل مصادر الثروة ويصبح كل قادر على العمل مشارك بقدر في الانتاج وفي سند النظام الاجتماعي والاقتصادي باعتبار أنه صاحب مصلحة ومساهم في رأس المال تكبير لذى هو رأس مال المجتمع بأسره .

د) اذا تم هذا يجب أن تتغير المفاهيم الأساسية للحياة الاجتماعية : فتتغير كل من الاسره والعقيدة والايمان واتجاهات تعليم وتقييم والعادات والتقاليد وأساليب الضبط الاجتماعي والنظرة التطبيقية وفلسفة الرعاية الاجتماعية ، وتؤمن الدولة أن تنمية المجتمع في الاتجاه السياسي والتقاني لابد أن يخضع لتخطيط دقيق يحدد امكانية المجتمع المادية واتساع قوته البشرية . من هذا نتبين أن علم الاجتماع الماركسي يقوم على قاعدة مختلفة تماما عن قاعدة علم الاجتماع الرأسمالي لأن معالم المجتمع الماركسي من حيث البناء والوظيفة مختلفة تماما ، ويصبح من التناقض أن تعيش افكار علم الاجتماع الرأسمالي أو تصبح أساسا أو عونا في دراسة علم الاجتماع في مجتمع ماركسي .

ثالثاً - المجتمعات الاشتراكية المتقدمة :

وهي المجتمعات التي تغلب فيها الفكر الاشتراكي وأصبح سياسة الدولة ومنطق التعر الاجتماعي ، أو البلاد التي بها أحزاب اشتراكية ذات فاعلية ، وهي موجودة في بعض بلاد أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية والملاحظ أن هذه البلاد وأن استفادت من النظرية الماركسية في التفكير لا أنها لا تنسب نفسها أصالة الى ماركس ، فهي تؤمن بأن الحل الاشتراكي ليس بالضرورة حلاً ثورياً دموياً . وإنما قد يأتي نتيجه لازدياد الوعي ومطالب الجماهير الملحة التي تعكس بصورة ديمقراطية في شكل برلمان . وعلم لاجتماع فيها يتميز بالآتي

أ (محاولة للتوفيق بين الاتجاه الماركسي والاتجاه الرأسمالي فيما يتعلق بتطبيقات لمهج والنفسر .

ب (محاولة الابناء على بعض الموضوعات الرأسمالية كدراسة الترتيب الطبقي وأساليب للضبط مع تحريكها وتوجيهها لتناسب المجتمع الاشتراكي الجديد .

ج (الضغط على المسائل الخاصة بالمعقبة والايمان والقيم والمعادات .

د (اعطاء الدراسات الأسرية مكاناً مرموقاً بين ابحاث علم الاجتماع باعتبار أن الأسرة في المجتمع الاشتراكي يجب أن تحاذ بأعلى مستويات الرعاية لأنها تساعد المجتمع الكبير على تقليل فرص الصراع في إطار العلاقات الاجتماعية اذا أحسن ترتيبها وضبط كل العلاقات المتصلة بها .

... من هذا نتبين أن علم الاجتماع في هذه المجتمعات لم يصل بعد الى التخلص من الرواسب الرأسمالية ، الا أنه قطع شوطا كبيرا في تحديد المفاهيم ووضع المستويات العامة وارساء النظام الايديولوجي للباحثين في هذا الاتجاه .

رابعاً - المجتمعات النامية :

وهي المجتمعات التاريخية التي كانت مهبط الحضارات القديمة ، أو المجتمعات التي أستقلت حديثا وكانت فيما مضى تحت قبضة الاستعمار ، وسنضرب مثالا لها بجمهورية مصر العربية ويتميز علم الاجتماع عندنا بما يلي :

١ (غلبة الفكر الفرنسى بوجه خاص وعلى الرغم من التعديلات الكبيرة التي أدخلت على المدرسة الفرنسية في فرنسا ذاتها فلا زال التوجيه العلمى واقفا عند حدود دور كاييم وتلاميذه المباشرين فقط ، والتغير أو التعديل الذى حدث أدى الى ارتداد الأسلوب الأمريكى في مواجهة مسائل المجتمع وما زالت المفاهيم الحقيقية للاتجاه الاشتراكى في دراسة المجتمع غبر واضحة وان كانت هناك محاولات للفهم لا تزال في بداية الطريق .

ب (الاتجاه الرجعى الاستعمارى الذى مول بأموال الرأسمالية والاستعمار في بداية الأمر وسار على الأسلوب الأمريكى : وهو المسمى بالخدمة الاجتماعية وجد هذا الاتجاه مشجعات في مبادئ عديدة قبل التغير الاجتماعى الجوهري الذى حدث في مجتمعنا : ولا زالت هذه المشجعات قائمة حتى الآن لظروف عديدة تتعلق بأبعاد انتخابى الاشتراكى الحالية .

ج (الاتجاه الانجليزى الذى أخذ صورة الانثروبولوجيا ولم تتجه الدراسة فيه الى الالتفات لتحقيقى الى مجتمعنا . على أنه تبذل الآن محاولة للاستفادة من المنهج الانثروبولوجى فى دراسة المجتمعات الصحراوية وأثار التصنيع على المجتمعات لمى استقلت حديثا^(١) .

د (الاتجاه الاشتراكى الواقعى وهو لا يزال حتى الآن ولم يصح المعالم ويحتاج الى جهود عديدة فى مجال النظرية والتطبيق .

(١) الانسان والصحراء ، وللبنا، الاجتماعى (١٩٦٥) للدكتور أحمد أبوزند

مراجعة منهجية ضرورية

... هل كان لتطبيق المنهج العلمى فى ميدان علم الاجتماع ثمرة فيما يتعلق بتقديم فهم المجتمع ومشاكله المعقدة ؟ ان العلم بالمعنى الذى نريد أن تثبته لا ينبئ أن يفصل عن المجتمع أو عن الحياة ؛ وقبل أن نجيب على هذا السؤال الهام يجب أن نعلم مقدما أن العالم بأسره وحدة وأن هذه الوحدة تعرضت على الانسان أن تكون معرفته واحدة . فإذا ظهر فى ميدان المعرفة نوع من التقسيم غليس هذا راجعا الى طبيعة المعرفة بل الى نسوع من التخصص الذى يتطلب مزيد من التعمق تمهيدا لربط اجزاء المعرفة للوصول الى المعرفة الكلية ؛ ولذلك يمكننا أن نهبط فى التحليل من أعلى المستويات الى أدناها بشرط أن نحفظ بالمستوى الكلى الى أن نصل الى عالم الانسان أو عالم الكائنات الحية .

يتحرك علم الاجتماع خلال المجتمع ويحاول أن يعد بصره فى جميع الاتجاهات ولهذا يجب أن يحتفظ بالنظرة الكلية للحياة الاجتماعية ، ومعنى هذا أن كل ما هو واقع فى المجتمع يعتبر مرتبعا بمضه بالآخر ارتباطا عضويا ، وكل محاولة للتفتيت تعطينا زويا غير منسجمة للحقيقة الاجتماعية . والانسان الفرد الذى يعتبر الوحدة الانسانية التى تحيا داخل مجتمع معين . هو أيضا متعدد الجوانب وكل محاولة لتفتيت الانسان لفرد الى اجزاء لا تففى الى أى معرفة حقيقية ؛ فالمجتمع كل والانسان كل ، وهذا هو الذى تعرض على المعرفة أن تكون كنية أيضا ويستتبع ذلك ما يلي :

١ — أن ثقافة الانسان لا يمكن أن تنقسم الى مادي وغير مادي لانهما يتبادلان التأثير ولارتباط : ولا يستقيم فهمنا لعمل الثقافة الا اذا فهمناها من الزاوية الكلية ، واذا جاز لنا أن نعزل المظاهر المادية عن المعنوية فليس هذا لأن هذه لقسمه موجودة فعلا ، بل بسهولة التحليل ويتعين على الباحث باستمرار أن يحاول تركيب الثقافة في وحدة كلية .

٢ — ان علم النفس يشغل في مهمته لو قسم للانسان الى أجهزة حيوية ومظاهر نفسية غير مرتبطة بعضها بالآخر . وبالتالي لا يمكن أن نزعم أن الانسان في تقابله مع اجزاء الثقافة يكون مرة ماديًا ومرة أخرى معنويًا ، أذن فمن عند التعرض لسألة ارتباط الانسان بالهياة الاجتماعية يجب أن نركز باستمرار على ارتباطه 'للتعدد' لجوانب الذي يؤدي بدوره الى نجاح عمليات التكيف للمواقف الجديدة ، ولعل السر في تخلف القيم والعادات والتقاليد أنها تتعزل بالتدريج عن النظام المادي للمجتمع الذي هو جزء أساسي في الثقافة والذي يطبعها بضبعه باستمرار . فالقيم والمعاني لا تخلق من الهواء ولكنها تنبثق من خلال أجسام مادية وتعتبر عن حركتها داخل إطار الثقافة الكبير .

٣ — واذا نظرنا الى العلم باعتباره نشاطا انسانيا منظما ، فهو بالضرورة جزء لا ينفصل عن الثقافة وعن المجتمع وارتباطه هذا يعني أن يكون خاضعا لعمليات 'لتأثير والتأثر المتبادلة' داخل الاطار الحيوي الذي يتحرك خلاله ، من هنا كان الارتباط الضروري بين العلم والمجتمع أمرا منطقيا ومتفقا تماما مع وحدة المعرفة ووحدة العالم ووحدة 'لحيياة' الاجتماعية .

٤ — المنهج العلمى اذن عبارته عن الوسيلة التى يصطنعها العلماء والباحثون لتنظيم النشاط العقلى وتحديد معالم ارتباطه بالحياة أو بالمادة معا ؛ ولذلك اذا كان من هدف المنهج العلمى أن يعزل العلم عن الحياة فهو ليس منهجا على الاطلاق ؛ أما اذا زاد من ارتباط العلم بالواقع تأثيرا أو تأثيرا فهو لهذا يستطيع أن يعبر عن المطالب الاساسية لوحدة المعرفة الانسانية ويكون مبررا فى نفس الوقت لوجود العلم ذاته،

٥ — لقد تعرضت نظرة الانسان الى العالم والى حياته داخل الجماعة وكان هذا التغيير استجابة لتغيرات بعيدة المدى حدثت فى ثقافته . ونحن نعلم أن الثقافة هى ساج العقل الانسانى ماديا ومعنويا فى صورته امكانيات تنمو باستمرار ليتمكن الانسان من مريد من السيطرة والنكيف مع المواقف الاجتماعية المتجددة والمتغيرة فى اطار الحياة الاجتماعية ولهذا كلما زاد ارتباط العلم بواقع الحياة كلما أعطي للانسان سلاحا يستطيع أن يحوصل به كل معاركه مع الطبيعة ومع نفسه ومع الآخرين يساركونه نفس الجماعة .

والآن نعود فلإجابة عن السؤال الذى قدمناه .

السؤال يدور حول التمار التى جئناها من تطبيق المنهج العلمى على المجتمع . لحسن الحظ كان لهذا التطبيق النامى المعدل ثمرات . ومن أجل زيادة كم هذه الثمرات فزددن نهتم بالمنهج العلمى وأحسن طريقة لاستكشاف مواطن هذه الثمرات أن نتحسسا تاريخيا فهل استطاع علم الاجتماع أن يقطف الثمرة الناضجة فعلا .

اولا : فى بداية انشاء علم الاجتماع كان أمام لرواد الأول تجارب ناجحة أجريت فى ميدان العلوم الطبيعية والحيوية ؛ ونجاح هذه

التحارب كان نتيجة مباشرة لتطبيق منهج علمي محدد ، ولهذا تساءل هؤلاء الرواد وفي ذهنهم أفكار عن وحدة المعرفة الانسانية (ماديه ومعنوية) هل يمكن الاستفادة من منهج هذه العلوم في دراسة المجتمع الانساني خاصة وأن المنهج عبارة عن اتجاه عقلي ، وسواء اتجهنا نحو المجتمع أو الكواكب أو المعادن فإن الموقف العقلي لا يتغير لكن الذي يتغير هو النتائج التي أحصل عليها عندما أغير مواضعي من ميدان الى ميدان والتغير هنا من حيث الناتج أمر لا مفر منه ومرجع الاختلاف الحتمي بين موضوعات كـ من هذه الميادين المتعددة . ولهذا أدرك العلماء أن العبرة ليست بالنتيجة ولكن مركز الثقل يقع على نقطه الانطلاق وهو المنهج العلمي . هنا أستطيع أن أخوض كل ميادين المعرفة وأحصل على معلومات يقينية ولذلك أرتضى العلماء وبصورة سهله المنهج لطبيعي أو الحيوي تحليقا على الحياة الاجتماعية . ولكن الصعوبة تى نشأت بعد ذلك هي في أن العلوم الطبيعية تطبق المنهج العلمي على موجودات عائمة بالمثل نحصل للملاحظة والتجربة ويمكن تغيير لظروف التي نوجد خلالها وهذا غير متوفر في عالم الإنسان . ولهذا ارتكن العلماء الى القياس المنطقي فخرجت نتيجة لهذا ابحاص نظريه بعدد في كثير من الأحيان عن الواقع الاجتماعي .

ثانيا : ترتب على اتساع نطاق النتائج النظرية التي وصل اليها العلماء عن طريق القياس المنطقي أن ظهر التناقض واختلاف في وجهات النظر بالنسبة للحياة الاجتماعية مما أدى الى وجود المذاهب والمدارس الفكرية التي ظلت عالقة بميدان علم الاجتماع وتدل على أن العلم لم ينضج بعد وأنه لا زال موضع جدل ، ولهذا غلبت النظرة الذاتية في أبحاث علم الاجتماع على النظرة الموضوعية ، ذلك ان

الحياة الاجتماعية نظر إليها مرة على أنها تشبه الجسم أو الكائن العضوى ومرة على أنها قصة من قصص الصراع يتغلب فيها فريق على آخر ويتبادلان الهزيمة والانتصار فى دورة محددة من الزمان تتعاقب فى سلسلة متصلة الحلقات ، ومرة ثالثة باعتباره آلة تدور بفعل مجموعة من الطاقات المحركة ، ولهذا فإن علم الاجتماع يصبح نوعاً من الميكانيكا ، الى أن ظهر عدد من العلماء يفضلون نوعاً من التفسير الاقتصادى أو النفسى أو الجغرافى باعتبار أن كلا من هذه التفسيرات يعتبر عاملاً حتمياً فى حياة الإنسان والمجتمع ، لكن العلم لا يتقدم على أساس الاختلاف ولكنه ينضج على أساس الاتفاق ولذلك فمن المتوقع أن تكون هذه المرحلة عقيمة الى حد ما .

ثالثاً : اتجه علم الاجتماع ببطء شديد الى المجتمع لمحاولة دراسته على الطبيعة باعتبار أن سلامة المنهج العلمى وحجدها لا يمكن أن تمنع علماً ، بل أن جسم الحقائق لابد أن يرتفع باستمرار ليكون الميدان الذى يمكن أن يتحرك خلاله هذا المنهج ، ولكن البحث فى المجتمع اتسم أول الأمر بطابع غير منظم خاضع فى نفس الوقت لاهتمامات العلماء الذاتية دون الاهتمام بمطالب العلم ذاته والمجتمع ولهذا لم يتمكن علم الاجتماع نتيجة لتطبيق المنهج بهذه الصورة من الوصول الى مرتبة الوحدة بل أن الاختلاف اتسعت ثغراته بين العلماء وحاولوا أن يحسبوا هذا الاختلاف مرة أخرى بصيغة مذهبية .

رابعاً : تعالت الأصوات فى ميدان علم الاجتماع ، ان الوصول الى كم- من الحقائق يتزايد باستمرار هو الذى سوف ينفذ علم الاجتماع من هذه المرحلة المذهبية ، وكان رد الفعل عجيبة إذ ترك الباحثون فجأة البحوث النظرية ، واقبلوا بشكل واسع النطاق على دراسة المجتمع

على الطبيعة ، حتى أن الأمر انقلب الى أن جمع الحقائق فخصب هو الرسالة الأولى لعلم الاجتماع ، مع أن جمع الحقائق وإن كان عملية هامة في خطوات المنهج العلمي ؛ إلا أنها وسيلة لغاية ضاعت في حضم الحماس للبحث الاجتماعي ، ومن الطبيعي أن يرتفع في جهات متعددة من العالم صوت هنا أو هناك ينادى بضرورة التوقف قليلا لمزيد من النظر والتحليل لربط هذه الحقائق واستخراج المبادئ النظرية منها ، انتهى هي الرسالة العظمى للعلم دفي هذه الأثناء بدأ علم الاجتماع تنضح فيه معالم الاهتمام بدراسات دون غيرها مثل دراسة الأسرة والثقافة والقيم والمعادن والتنظيم الاجتماعي والتغير الاجتماعي .

خامسا - بدأت الثمرة تنضج وبدأ التفكير في طريقة جمعها
والتصرف فيها . وهذا أدى الى مزيد من البحث في دور العلماء حول مناطق زراعة الأشجار التي انضجت هذه الثمرات . وهكذا بدأت اتجاهات تبحث عن مناطق لتربية الخصبة التي يتأكد معها إمكان غرس البذور . غففت ميادين جديدة في علم الاجتماع اعتبرت أهم ما يجب أن ينشغل به الباحث مثل دراسة انجماعة ودراسة ديناميكيا وظهور منهج السوسيومترية والتركيز على المسائل المتعلقة بالتغير الثقافي . وتبدد الضباب فكشف عن الرواسب التي عطلت انطلاق علم الاجتماع وظهرت معالم التوجيه الايديولوجي واضحة تماما فيما يتعلق بالنظرية وموضوعات الدراسة وفي التحليل والتفسير . ولهذا فأنا نتوقع أن يكون هناك علمان للاجتماع . علم يخضع للاتجاه الرأسمالي مجاولا أن يتخذ من المنهج العلمي مطية له ليخسل به طلاب هذا العلم في أنحب، العالم . وعلم اجتماع آخر يحاول أن يبعد عن المنهج العلمي كل التأثيرات المضلة التي تجرغه وسط تيارات مليئة بالمعبات وتحاول أن تمنعه من

الاستمرار في مجراه الهادى الذى يعبر عن حقيقة البناء الاجتماعى
الانسانى ، ويترجم عن العثرات التى تؤخر عمليات التنمية الاجتماعية
والاقتصاديه مختفية وراء دعاوى علمية زيفت وطال عليها الأمر فاصبح
لها قيمة تاريخية كقيمة الاشياء القديمة . ولكننا اذا كنا نعجب بالاشياء
القديمة أو التحف فهمى للعرض وليس للاستخدام ، ان علم الاجتماع
الرأسمالى القديم يفقد أرضه باستمرار وبسرعة ويتقدم على الأرض
المغتصبة علم الاجتماع الجديد محاولا أن يقيم اطرار مفاهيمه على
دعائم سليمة .

مراجع مختارة

- 1 — Clinard, B. C., *Sociology of Deviant Behaviour*, New York, 1961
- 2 — Dynes, R.R. & others; *Social Problems : Dissensus and Deviation in an Industrial Society*, New York, 1964
- 3 — Elliott & Morrill; *Social Disorganisation* New York, 1962
- 4 — Etzioni, A.; *Cocplex Organisation*, New York, 1962
- 5 — Lemert, E.M., *Social Pathology : A systematic Approach to the Theory of Sociopathic Behaviour*, New York, 1951
- 6 — Macrao, D , *Ideology and Society : Papers in Sociology of Politics*, London, 1961
- 7 — Merton, R.; *Social Theory and Social Structure*, New York, 1962
- 8 — ————— & others; *Reader in Bureaucracy*; New York, 1960
- 9 — ————— & others; *Sociology Today : Problems and Prospects*, New York, 1962
- 10 — Ogburn, W., & others; *Technology and Social Change*, New York, 1957

محتويات الكتاب

الصفحة

النصوص

الفصل الاول

٩ علم الاجتماع ومشاكل المجتمع

- ١ - المشاكل الاجتماعية من وجهة نظر علم الاجتماع ١٤
- ٢ - طبيعة المشكلة الاجتماعية ١٦
- ٣ - مشكلة أو انحراف أو تنكك ١٩

الفصل الثاني

٢٧ المنهج في دراسة المشاكل الاجتماعية

- ١ - كيف ندرس المشاكل الاجتماعية (وجهة نظر) ٣٦
- ٢ - الطريقة السوسولوجية في فهم وتدليل المشكلة الاجتماعية ٤١

الفصل الثالث

٤٧ عمليات التغير الاطرادية المرتبطة بالمشاكل الاجتماعية

- ١ - صراع، النظام ٥١
- ٢ - التنشئ الاجتماعي ٥٤
- ٣ - العمليات التفريقية ٥٦
- ٤ - لاتجاهات اللامعيارية ٥٧

الفصل الرابع

النظرية السوسولوجية والمشاكل الاجتماعية ٥٩

- ١ - التشخيص السوسولوجي للمشاكل الاجتماعية ٦٠
- ٢ - المستويات الاجتماعية والواقع الاجتماعي ٦١
- ٣ - الجذور الاجتماعية للمشاكل الاجتماعية ٦٥
- ٤ - الفصل في المشاكل الاجتماعية ٦٧
- ٥ - المشاكل الاجتماعية الواضحة والمستترة ٧٣
- ٦ - الإدراك الاجتماعي للمشاكل الاجتماعية ٧٥

الفصل الخامس

تفكك البناء وانحراف السلوك ٨١

- ١ - التفكك الاجتماعي ٨٦
- ٢ - انحراف السلوك ٩٣
- ٣ - الانحراف والامثال ٩٦
- ٤ - المنظمام المعيارى ٩٧
- ٥ - أسباب الامثال ٩٩
- ٦ - أنواع الانحراف ١٠٠
- ٧ - العوامل المشجعة للانحراف ١٠٢

الفصل السادس

مشاكل المجتمع ١٠٥

- ١ - مشاكل المجتمع المحلى ١٠٦

- ٢ - مشاكل التوزيع المكننى ١٠٧
- ٣ - لماذا تنشأ المشاكل فى المجتمع المحلى ١٠٩
- ٤ - التنقل الاجتماعى والتفكك ١١٣
- ٥ - معوقات تخلق مشاكل ١١٥
- ٦ - البطالة ١١٧
- ٧ - التخلف فى المدينة ١٢٠

الفصل السابع

مشاكل المجتمع القروى

١٢٥

- ١ - الصورة العامة لمشاكل المجتمع القروى المصرى ١٢٦
- ٢ - انتقال الثورى ١٢٩
- ٣ - المشاكل ولدلول المرحلية ١٣٢
- أ (مشكلة الاسكان القروى ١٣٣
- ب (مشكلة الرعاية فصحية ١٣٥

الفصل الثامن

بعض مشاكل التطبيق الاشتراكى

١٣٩

الفصل التاسع

مشاكل الاسرة

١٤٧

- ١ - تطوور البحث فى الاسرة ١٤٩
- ٢ - الضبط العام والزواج ١٥٣
- أ (الاساس البيولوجى ١٥٤

- ب (تنظيم الاسرة ١٥٦
- ٣ - وظائف الاسرة ١٥٩
- ٤ - طبيعة تفكك الاسرى ١٦١
- ٥ - علاقة تفكك الاسرة بغير البناء الاجتماعي ١٦٤
- ٦ - عوامل التوتر الاسرى ١٦٦
- ٧ - الطلاق ١٧١
- ٨ - التوافق الزوجي ١٧٤

الفصل العاشر

١٧٧ مسألة البيروقراطية

- ١ - البيروقراطية ومركز النود ١٧٩
- ٢ - هل يمكن القضاء على البيروقراطية ١٨٢
- ٣ - الجوانب السلبية والإيجابية في البيروقراطية ١٨٤
- ٤ - عوامل بناءه لتغيير البناء البيروقراطي ١٨٦

الفصل الحادي عشر

١٨٩ ضبط السلوك ومقاومة الانحراف

- ١ - المدخل السوسيولوجي لفهم الضبط الاجتماعي ١٩٥
- ٢ - ميكانيزمات وقف التمرد والتوتر المؤدى الى الانحراف ٢٠٠
- ٣ - تطويع التمرد أو التوتر وسياسته ٢٠٣
- ٤ - ميكانيزمات الحصار والتعويق ٢٠٧

٥ - فاعلية الضبط الاجتماعي ٢١١

٦ - المتضمنات الاجتماعية للضبط الاجتماعي ٢١٣

الفصل الثانى عشر

٢١٧ فهم المجتمع فى مفترق الطرق

١ - مقدمة ٢١٧

٢ - محاولة لآبد منها لتحديد المفهوم العلمى لدراسة

المجتمع ٢٢٠

أ (القسم الانجلو امريكى ٢٢٦

ب (القسم الماركسى الثورى ٢٢٨

ج (المجتمعات الاشتراكية المتقدمة ٢٣٠

د (المجتمعات النامية ٢٣١

٣ - مراجعة منهجية ضرورية ٢٣٣

المراجع : الختارة ٢٤١

منتدی سور الازبکیہ

WWW.BOOKS4ALL.NET